أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الإنتخابات البرلمانية في الكويت في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ : دراسة ميدانية

إعداد

زهرة زكريا مهدي فاضل محمد الموسوي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيرفي

علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٠

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها
وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: زهري زكريا الموسوي الرقم الجامعي: ٨٠٧١٧٧٢

التخصص: علم الاجتماع (ماجستير) الكلية: الآداب

عنوان الرسالة / الاطروحة

"أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في الكويت في العامين 2006 و2008" (دراسة ميدانية)

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: 2016 / 4 / 29

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ ....

التاريخ: / /

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (٢٧)
تسليم رسالة ماجستير جامعية للمكتبة

الدكتور مدير المكتبـة

تحية طيبة وبعد،،،

لقد ناقش الطالب / الطالبة: زهرة زكريا الموسوي ورقمه الجامعي: ٨٧١٧٧٢

تخصص الماجستير: علم الاجتماع

يوم: الاثنين الموافق: ٥/ ٤/ ٢٠١٠ ، وكانت النتيجة ناجحاً.

عنوان الرسالة (باللغة التي كتبت بها الرسالة)

أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في الكويت في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ دراسة ميدانية

نرجو استلام النسخة الورقية التي تمت الموافقة عليها في صيغتها النهائية من قبل المشرف ولجنة المناقشة، ونسخة من الرسالة على القرص المضغوط (CD)، وذلك لإيداعها في المكتبة حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المشرف	رئيس قسم التخصص أو نائب رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية التخصص	نائب عميد كلية الدراسات العليا
أ. د. محمد البخيت		تعتمد كلية الدراسات العليا هذه النسخة من الرسالة التوقيع ... التاريخ ...
التوقيع: ...	التوقيع: ...	التوقيع: ...
التاريخ: ٥/ ٤/ ٢٠١٠	التاريخ: ٥/ ٤/ ٢٠١٠	التاريخ: / /

مواصفات الاقراص المدمجة الخاصة بالرسائل الجامعية

- ان يضم القرص المدمج كافة المعلومات الواردة في النسخة الورقيه من الرسالة وذلك ضمن ملف واحد.
- ان يكون ترتيب الرسالة على القرص حسب ترتيب النسخة المطبوعة ورقيا.
- ان يحتوي القرص على صورة (save as jpg) عن اجازة الرسالة موقعة وموثقة من اعضاء لجنة المناقشة ومعتمدة من قبل الجامعة.
- تخزين الرسالة في ملف آخر على شكل (Acrobat reader PDF) لتسهيل تفعيل الرسالة على شبكة الانترنت ضمن قاعدة الرسائل الجامعية كاملة النص.

علما" أنه لن يكون بالامكان توثيق أي رسالة غير مطابقة للمواصفات المذكورة أعلاه.

الجامعة الأردنية

التفويض

أنا الطالبة زهرة زكريا الموسوي أفوض الجامعة الأردنية بتزيد نسخة من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات، الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب تعليمات النافذة في الجامعة .

التوقيع /

التاريخ / ٢٥ / ٤ / ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشـــة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الإنتخابات البرلمانية في الكويت في العامين ٢٠٠٦و٢٠٠٨" دراسة ميدانية) واجيزت بتاريـــخ ٢٠١٠/٤/٥ .

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــــع
الدكتور مجد الدين خمش / مشرفا استاذ – علم الاجتماع	....
الدكتور حلمي خضر ساري /عضوا استاذ – علم الاجتماع	....
الدكتور موسى مفضي شتيوي/ عضوا استاذ مشارك- علم الاجتماع	....
الدكتورة حنان احمد خمش /عضوا استاذ مشارك – علم الاجتماع/ (جامعة العلوم التطبيقيه)	....

الإهداء

إلى نبع الحنان وروضة العلم والبيان ..... إلى اليد التي ما بخلت علي من عطاءها، وأنارت دربي..... إلى أمي

إلى نبع العطاء ورمز الحب والوفاء....... إلى من علمني الصبر والمثابرة....

إلى أبي

إلى رفيق عمري......... إلى من ساندني ودعمني خلال مشواري.... فاعتبر هذا الإنجاز إنجازاً له..... إلى زوجي

إلى الزهور التي عطرت فناء حياتي .... إلى الروضة التي أنظر منها إلى المستقبل المشرق..... إلى أسرتي الصغيرة

الباحثة

زهرة الموسوي

شكر وتقدير

إن الشكر والفضل لله وحده الذي أكرمني وأنعم علي، بأن مكنني ويسر لـــي إنجاز هذا الجهد المتواضع الذي آمل أن يكون إضافة للدارسين والباحثين في هذا المجال في بلدنا الغالي.

كما وأتقدم بالشكر لأستاذي الكبير الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش، فلــه مني كل الامتنان والعرفان لما قدمه لي من نصح وإرشاد، ولما قدمه لي من عظيم رعاية واهتمام ومساعدة علمية، ولما منحني إياه من ثقة ودافعيــة نحــو العمــل والبحث، مما كان له أكبر الأثر في مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

ولا يسعني هنا أيضا إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنــة المناقشة الكريمة، الاستاذ الدكتور حلمي ساري والدكتور موسى شتيوي والدكتورة حنان خمش.

الباحثة

زهرة الموسوي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الإنتخابات البرلمانية في الكويت في العامين 2006 و2008 : دراسة ميدانية.

إعداد

زهرة زكريا مهدي فاضل محمد الموسوي

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على أسباب إخفاق المـــرأة الكويتيـــة فـــي الإنتخابـــات البرلمانية في الكويت في العامين 2006 و2008، والتعرف إلى الخطوات والبرامج العمليـــة التي تساعد وتدعم عملية فوز المرأة الكويتية في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان مســـتقبلا من وجهة نظر المبحوثين.

شمل مجتمع الدراسة (361740) إجمالي عدد الناخبين في الكويت، تم اختيار عينـــة غرضية مكونة من (515) ناخب من المواطنين الكويتيين(من الجنسين) ممن لديهم الحق فـــي الترشيح والانتخاب. كما اشتملت العينة على (10) حالات دراسية للمرشحات في العام 2006 و 2008.

وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثـــة بتطوير استبيان كأداة للدراسة للتعرف عن أسباب إخفاق المرأة الكويتيـــة فـــي الانتخابـــات البرلمانية في الكويت، وتم التأكد من صدقها وثباتها. وتم إدخال البيانات بواسطة الحاســـوب وتم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلـــوم الاجتماعيـــة (SPSS) Statistical Package for Social Science.

توصلت الدراسة إلى أن هنالك العديد من الأسباب الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تقصير وسائل الإعلام ساهمت في تأخر وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان. بالإضافة لوجود نسبة قليلة من المؤسسات التي تساهم في تنمية وعي المرأة الكويتية بقضايا مجتمعها، وتساعدها على تعزيز دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تعزيز فرصة وصول المرأة إلى البرلمان. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأسباب الدينية هي أكثر الأسباب التي تساهم في إخفاق المرأة يليها الأسباب الاجتماعية، بينما كانت الأسباب السياسية في المرتبة الأخيرة وذلك من وجهة نظر المرشحات السابقات، أما الناخبين فقد أظهرت الدراسة أن الأسباب المتعلقة بالتدريب هي أكثر الأسباب المؤدية إلى اخفاق المرأة ثم الأسباب الاجتماعية وجاءت في المرتبة الأخيرة الأسباب الدينية والاقتصادية.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات التي كان من أهمها: ضرورة عقد المزيد من الدورات التدريبية للمرشحات ممايساعد على تنمية قدراتهن للعمل في المجال السياسي. كما أوصت بضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام في دعم مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي،بالإضافة إلى ضرورة أن تتضمن المناهج الدراسية مواد تشجع المرأة على المشاركة السياسية وتعزز مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات مابين افراد المجتمع، وتثقف المجتمع بأهمية دور المرأة وخاصة في المجال السياسي، وأخيرا الدعوة لإجراء المزيد من الدراسات التي يمكن أن تساهم في تفعيل وتدعيم وصول المرأة إلى البرلمان.

الفصل الأول

الإطارالعام للدراسة

1-1 مقدمة.

2-1 أهمية الدراسة.

3-1 مشكلة الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة.

5-1 تساؤلات الدراسة.

6-1 مصطلحات الدراسة (التعريفات الإجرائية).

7-1 محددات الدراسة.

8-1 الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة الماضية اعترافاً متزايداً بالدور الذي تضطلع به المرأة في المجتمع، خاصة في ظل الجهود الدولية المتمثلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والرامية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة وضمان مشاركتها إلى جانب الرجل في عملية التنمية بكافة إشكالها. وتتفق جميع دول العالم على أن مكانة المرأة على الصعيد المجتمعي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ومشاركتها في صنع القرار تمثل مؤشرا على مستوى التنمية في أي مجتمع، فقضية المرأة من المفاصل الأساسية في عملية التغيير الاجتماعي والتنمية الشاملة الهادفة إلى بناء مجتمع ديمقراطي حر متوازن.

وتمثل المرأة القطاع الواسع في المجتمع، حيث إن الديمقراطية لن تكون؛ طالما أن ليس هناك تمثيل لها في البرلمان، وطالما بقيت على هامش صنع القرار،وبالتالي مغيبة عن المشاركة في الحياة السياسية حيث تستطيع أن ترسي قواعد حقوقها السياسية، وتشارك في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يخدم المصلحة العامة، ويكون لها تأثيرها في تحديث التشريعات لتسيير المجتمع وتنظيم شؤونه.

لذا فإن قضية المرأة أخذت تطرح نفسها بوضوح في المرحلة الإنمائية التي تمر بها المجتمعات وخاصة العربية، ومن خلال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة لها، ولم يعد بالإمكان تجاهل الدور الذي تضطلع به المرأة، حيث إن قضية المرأة

في حد ذاتها هي قضية ذات أبعاد متداخلة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافيا(النجار، 2000).

إن الحديث عن المرأة والعمل السياسي لا ينحصر في البرلمان والوزارة فحسب وإنما في العمل العام الذي يحمل أبعاداً سياسية بالمعنى الواسع(العازمي، 2008). والعمل العام في الغالب هو الذي يساعد في وصول المرأة إلى العمل السياسي بمعناه الضيق أي إلى المناصب السياسية الرسمية. كما ان هناك عوامل عديدة تساند المرأة التي في اخذ مواقعها في العمل، وتساعدها على الوصول إلى العمل السياسي بمعناه الضيق، وبالذات الوصول إلى البرلمان، وأول هذه العوامل قانون الانتخاب(السويدي، 1999).

أما العامل الثاني فهو مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاعين العام والخاص والمنظمات العربية والإقليمية المهتمة بالمرأة وببيئة المرأة، حيث إن رقعة النشاط السياسي فيها تكون متسعة في بلد ديمقراطي كالكويت، وحيث إنها تحمل مسؤولية سياسية، وإن العمل في أطرها مدارس تدرب فيها المرأة على ممارسة الديمقراطية وصنع القرار، وتتعلم منها كيف تتلمس احتياجات المجتمع وكيف تعمل على تلبيتها، ومعالجة قضاياها، وكيف تتعامل معها وتؤثر فيها(العجمي،2000). والعامل الثالث هوالمرأة نفسها ناخبة أو مرشحة ومدى ثقتها بذاتها وبقدراتها في الإقناع وطرح الحلول وسعة ثقافتها وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الملحة والتي هي موضع اهتمام المواطنين. وكذلك استعدادها لتتعلم وتتدرب على كل ما يلزم لخوض معركة الانتخابات وإجراءاتها وغير ذلك من أمور.

وبالحديث عن المرأة العربية نجد انه قد ظهرت العديد من الاصوات في شتى الأقطـــار العربية تنادي بحقوق المرأة وبضرورة انصافها كجزء مكمل للرجل فـــي المجتمـــع ،حيـــث ظهرت نماذج لنساء عربيات من مصر والأردن وغيرها من مجتمعات عربية وصولا الـــى مجتمعات دول الخليج العربي وخاصه في الكويت والبحرين وعمان.

حيث كان للحركة النسائية في الخليج عامة وفي البحرين والكويت وعمان خاصة دورا بارزا في مسيرة المرأة النضالية من اجل تحسين أوضاعها، وتحقيق حياة أفضل فـــي ظـــل مجتمعات تسودها الديمقراطية وحقوق الإنسان. وان هذا الدور ليس منفصلاً عـــن الحركـــات الوطنية والديمقراطية في هذا الدول، وتعتبرالكويت متقدمة عن مثيلاتها من حيـــث المطالبـــة بحقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية ،وضمان حقوقها كاملة في كافة مجـــالات الحياة بعيداً عن كافة أشكال التمييز.

وقد تبنت المرأة الكويتية المطالبة بحقوقها السياسية بأشكال فردية، ثم مـــن خـــلال الفصـــول التشريعية التي امتدت من عام 1971 حتى عام 1997، إلى أن جاء مرسوم القـــانون بمـــنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية الذي أصدره أمير البلاد آنذاك الشيخ جابر الأحمـــد الجـــابر الصباح في 16 مايو عام 1999، والذي شكل حدثاً تاريخياً انعكست أصداؤه الايجابية داخـــل الكويت وخارجها(الشطي، 2003).

لكن حين رفض هذا المرسوم من قبل مجلس الامه الكويتي ،شكل ذلك صدمة للمـــرأة وللتيار المناصر لها في المجتمع الكويتي، ودهشة للمراقبين لقضايا التحولات الديمقراطية في المنطقة ،مما دفع بعض القيادات النسائية في الكويت في 4 مايو عام 2000 إلى رفع قضـــية أمام المحكمة الدستورية العليا في الكويت يطعن فيها بعدم دستورية الإجراء النيابي بـــرفض ذلك القانون، ومطالبين المحكمة بإصدار حكم قضائي يلزم الحكومة بالسماح للمرأة الكويتيـــة

بممارسة حقها انتخاباً وترشيحاً، إلا أن الحكومة رفضت هذا الإجــراء معتبــره أن قضــية التصويت في الانتخابات هي مسألة متعلقة بالسلطات السياسية العليا في الدولــة، ولا يجــوز عرضها على المحاكم (الطبطبائي، 2005).

وبعد تجاهل الحكومة موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات لمــدة تقــارب الأربــع سنوات، وفي جلسة لمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 16 مايو من عام 2005 صــوت المجلــس لصالح مشروع قانون يقضي بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابـات رقــم (35) لعــام 1962، مما يعطي المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة كحق الترشيح وحق الانتخاب، وهنا طوت الحياة السياسية في الكويت ،صفحة من الظلم والتمييز ضد المرأة.

لكن المرأة الكويتية لم تستطع الفوز بأي معقد أو حتى مزاحمة الرجال في تحقيق مــا كانت ترنو إليه من أن تعتلي مكانتها البرلمانية، في الانتخابات البرلمانية التي جــاءت بعــد إعطاءها حقوقها السياسية كاملة ،المرة الأولى في 29 يونيو 2006 والمرة الثانية في 17 مايو 2008م، مما أثار العديد من التساؤلات حول أسباب إخفاق المرأة الكويتية فــي الانتخابـات البرلمانية وتكرار هذا الإخفاق.

2-1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أنها تسلط الضوء على قضية إخفــاق المــرأة الكويتيــة فــي الانتخابات البرلمانية لمرتين متتاليتين، الأولى في 29 يونيو 2006، والثانية فــي 17 مــايو 2008، خاصة وأن الكويت بلد له تجربة ديمقراطية قديمــه،بمعنى ان مبــادئ الديمقراطيــة والمساواة مابين الجنسين دخلت المجتمع الكويتي منذ القدم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، الأمر الذي يدعم فرص نجاح المرأة ووصولها لكرسي البرلمان لكن ما حصل عكس ذلك،مما جعل هذه القضية تلقى اهتماما محوريا من قبل كل من الحكومة الكويتيــة ، و القيــادات النســائية

والتيارات السياسية الداعمة للمرأة التي كانت تنادي بضرورة وجود من يمثل المرأة في مجلس الأمة من منطلق أن خير من يمثل المرأة ويفهم قضاياها هو المرأة نفسها،بالإضافة لبروز ردود أفعال متعددة من قبل الشارع الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني ،ووسائل الإعلام الكويتية والعربية وحتى العالمية منها حول القضية، مما دفعهم للبحث عن تبريرات وتحليلات مختلفة لأسباب هذا الإخفاق.

1 -3 مشكلة الدراسة:

تعمل هذه الدراسة على محاولة الكشف عن أهم الأسباب التي تقف وراء إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية، من وجهة نظر المواطنين الكويتيين (من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب، ووجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات في الدورتين السابقتين، وعمل مقارنة مابين وجهتي النظر، بالإضافة للكشف عن مواقف المبحوثين جميعهم من تلك الأسباب وتحليلاتهم لها، كما تعمل الدراسة على تبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرشحات السابقات،و تعمل الدراسة أيضا على إبراز مقترحات المبحوثين جميعهم حول الوسائل والسبل التي من خلالها يمكن ضمان نجاح المرأة في الانتخابات البرلمانية مستقبلاً، حيث يؤمل أن يؤدي ذلك لفهم أعمق لهذه القضية والى تطوير سياسات رسمية وأهلية مناسبة لتمكين المرأة الكويتية من النجاح في الانتخابات البرلمانية في المستقبل.

4-1 أهداف الدراسة:

1-التعرف إلى آراء كلا من المواطنين (من الجنسين) والمرشحات حول أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية وتحليلها.

2-التعرف إلى مواقف كلا من المواطنين (من الجنسين)و المرشحات من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية وتحليلها.

4- التعرف إلى الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للمرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين.

5- المقارنة مابين وجهات نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات والمواطنين (من الجنسين) حول أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات.

6-التعرف إلى الإقتراحات التي يقدمها المبحوثين والتي قد تساعد وتدعم عملية فوز المرأة الكويتية في الانتخابات مستقبلا .

5-1 تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة الى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هي أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر كلا من المواطنين والمرشحات؟

2- ما هي مواقف كلا من المواطنين والمرشحات من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية؟

3- ما هي الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية للنساء اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين؟

4- ما هي اقتراحات المواطنين والمرشحات لضمان نجاح المرأة مستقبلا في الانتخابات؟

5- ماهي العوائق التي تجاوزتها المرأة في الانتخابات الأخيره(2009)مما أدى لنجاحها فيها مقارنه في الانتخابات البرلمانية(2006و2008)وذلك من وجهة نظر المبحوثين؟

6– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أسباب إخفاق المـرأة الكويتيـة فـي الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين ، ووجهة نظر المرشحات تعـزى للجـنس والعمر والتيار السياسي والاتجاه الديني والمستوى التعليمي والمحافظـة السـكنية والـدائرة الانتخابية؟

6-1 مصطلحات الدراسة (التعريفات الاجرائية):

احتوت الدراسة على بعض المفاهيم والمصطلحات، وكان لزاماً على الباحث تحديد معنى كل منها ومن هذه المصطلحات والمفاهيم ما يلي:

- **السياسة**: هي نشاط إنساني يتعلق بتنظيم تنظيم الحكومات وإدارة شؤون الدولة، ويمكن أن يدخل ضمن التعريف قوى الجماعات وتصرفاتها ونظمها وسائر الهيئات التي تتخطـى حدود الدولة وتؤثر في السياسة العامة وفي التطورات الاجتماعية(المبارك،2002).

ولأغراض هذه الدراسة تعرف إجرائياً بأنها اتجاهات وإصدار قرار أو مجموعة من القرارات تعطي عدداً من التوجيهات العامة التي يسترشد بهـا فـي اتخـاذ القـرارات بشـأن الانتخابات النسائية ووضعها موضع التنفيذ.

- **المشاركة السياسية**: هي مجموعة من النشاطات الجماعية التي يقـوم بهـا أفـراد المجتمع(المواطنين)، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سـير عمـل المنظومـة السياسية(عاشور،2003).

ولأغراض هذه الدراسة تعرف إجرائياً بأنها مجموعة من النشاطات الجماعية التي يقـوم به أفراد المجتمع الكويتي كالانتخاب والترشيح والانتمـاء إلـى الأحـزاب والتيـارات السياسية المختلفة.

- **الانتخاب**: الوسيلة الديمقراطية لإسناد السلطة السياسية والتي يتحقق عن طريقها تكوين الهيئات النيابية(الكندري، 2008).

ولإغراض هذه الدراسة يعرف إجرائياً: هي العملية التي تتم عن طريق استخراج بطاقة تخول الناخب القيام بعملية الانتخاب ومن ثم التوجه بها إلى مركز الاقتراع كي يملئ استمارة الانتخاب ويضعها في صندوق الاقتراع بشكل سري.

- **البرلمان** هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات(كرم،2005).

ولأغراض هذه الدراسة يعرف إجرائياً بأنه السلطة التشريعية في البلاد التي تعمل على سن القوانين والتشريعات ومن ثم عرضها على الحكومة لتنفيذها، ومن مهامه أيضا مراقبه عمل الحكومة من اجل التأكد من أنها تطبق القوانين التي تمت الموافقة عليها ،كما ويتابع المجلس أيضا برنامج عمل الحكومة.

7-1 محددات الدراسة:

لقد اعترضت الدراسة مجموعة من المحددات والصعاب وتمثلت فيما يلي:

- قلة الدراسات والأبحاث السابقة التي تطرقت لموضوع اخفاق المرأة في الانتخابات الديمقراطية، الأمر الذي جاء بهذه الدراسة وكأنها من الدراسات القليلة والنادرة التي طرقت لموضوع الدراسة مما حال دون الاستفادة من الدراسات السابقة وبشكل مباشر.
- صعوبة الإلتقاء بأكبر عدد ممكن من المرشحات السابقات من أجل اخذ آرائهن حول موضوع الدراسة.
- نتائج الدراسة تنطبق على العينة التي تم دراستها، ولا تنطبق على جميع أفراد المجتمع.

8-1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

لعل أبرز الدراسات السابقة المتوفرة التي وقعت عليها:

أجرى العازمي(2008) دراسة بعنوان "قيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: دراسة ميدانية على طالبات جامعة الكويت".

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة إلتزام المرأة الكويتية بقيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية من وجهة نظر طالبات جامعة الكويت، وعلاقتها بمتغيرات الدراسة(السنة الدراسية، العمر، الكلية، المحافظة)، وقد تكونت عينة الدراسة من(1589) طالبة، منهن(516) طالبة من الكليات العلمية، و(1073) طالبة من الكليات الأدبية، وقد استخدمت الدراسة الإسبتيان المكون من(80) فقرة، وقد استنتجت الدراسة أن درجة التزام المرأة الكويتية بقيم المواطنة مرتفعة، كما أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية متوسطة،كما أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التزام المرأة الكويتية بقيم المواطنة ومشاركتها السياسية، وقد أوصى الباحث بضرورة الأخذ بنظام الكوتا لضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، كما أكد على ضرورة توفير الدعم المالي والاجتماعي للمرأة،وتزويدها ببرامج سياسية واجتماعية وتوعوية تعزز من ممارسة المرأة لحقوقها السياسية.

و**أجرى المعهد الوطني الديمقراطي ومركز مرآة الناس (2007) بحثاً كيفياً حول مواقف المواطنين الكويتيين بخصوص المشاركة السياسية للنساء.**

الهدف الأساسي لهذا البحث هو استكشاف تصورات العموم للنساء كفاعلات سياسيات في البلاد ولمشاركة النساء في الانتخابات الماضية والعوامل المؤثرة في اختيارات الناخبين خلال الانتخابات مجلس الأمة. وتتمثل النتائج التي أسفر عنها البحث في ما يلي:

1- تنامي الانشغالات بخصوص التحديات الأسرية والوطنية التي تطرحها بعض القضـــايا كالسكن والصحة والتعليم وحقوق المواطن وقوانين الأسرة والتنمية الاقتصادية للكويت والرشوة.

2- التصورات السلبية لأداء أعضاء مجلس الأمة، ويتعلق الأمر بعدم اضـــطلاع أعضـــاء مجلس الأمة بكامل مسؤولياتهم في تنمية البلاد وتقوية المؤسسة التشريعية، وانشـــغالهم بمصالحهم الشخصية و بدعم مصالح عائلاتهم والقبائل التي ينتمون إليها.

3- المواقف الملتبسة إزاء النساء كزعيمات سياسيات، التـــي تتـــراوح بـــين التصـــورات الإيجابية للمساهمة البناءة للنساء

في تنمية البلاد والافتراضات السلبية حول عدم قدرة النساء على العمل التشريعي، و التـــي تقوم على تصنيفات نمطية و ثقافية.

4- التقييمات المتباينة لأداء النساء خلال انتخابات يونيو 2006، مـــع توجيـــه نقـــد إلـــى المرشحات ينصب على محدودية التقنيات التي اعتمدنها في تنظيم الحملة، وعلـــى افتقارهن لبرامج سياسية قوية، وإقـــرار بالتحـــديات المتعلقـــة بالســـياق والمرتبطـــة بالاعتبارات الثقافية التي واجهتها المرشحات، وترقب نجاح أوسع للنساء في الانتخابات المقبلة.

وقد خلصت الدراسة إلى:

*إقامة تواصل فوري مع الناخبين مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية الكويتية.

*الدفاع عن اعتماد نظام اللائحة باعتباره الطريقة المأمونة لتأمين ولوج النساء لمجلس الأمة.

*البحث عن الدعم السياسي لدى المجموعات و الكتل السياسية و توظيفه.

و قامت الدويلة(2007) بدراسة بعنوان " درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة".

هدفت الدراسة إلى قياس درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العادي وأثره على الطلبة، وتم اختيار عينة الدراسة الأولى من أعضاء هيئة التدريس للإناث في جامعة الكويت والبالغ عددهم 73 بالطريقة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة المكونة من 230 عضو هيئة تدريس أما عينة الطلبة والبالغ عددهم 2782 طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة المكون من 21575 طالباً وطالبة وتم إعداد قياس خاص للمدرسات مكون من 47 فقرة وآخر خاص بالطلبة مكون من 45 فقرة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن المرأة الكويتية العاملة في التعليم العادي تتمتع بدرجة مرتفعة من الوعي السياسي، وكذلك الطلبة الذين يملكون الوعي السياسي بأهمية المعرفة بمواد الدستور وكذلك إدراكهم لأهمية معرفتهم لمقرر التربية السياسية. كما توصلت الدراسة إلى أن دور المدرسات ومناهج التعليم العادي في تنمية البعد السياسي لدى الطلبة لم يصل إلى الحد المطلوب.

وتبين أن ثمة فروقاً ذات دلالة إحصائية لدرجة الوعي السياسي لدى الطلبة تعزى الجنس ولصالح الإناث والمستوى الدراسي لصالح طلبة السنة الأولى.

وأجرى الغرايبة والعيدة (2006) دراسة بعنوان "أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية: دراسة ميدانية تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر المتغيرات الشخصية من عمر ومستوى تعليمي ومكان سكن ووظيفة والحالة الاجتماعية للناخبة على اختيار النائب والتيار الذي يمثله داخل المجلس وتعرف مدى تأثير ولي أمر الناخبة الوالد أو الزوج على اختيار النائب والتيار الذي

يمثله وتعرف نسبة التمثيل المستقبلي للتيارات السياسية في تركيبة المجلس الداخليـة نتيجـة تصويت المرأة ودراسة اثر هذه النسب على اعتماد نسب التمثيل الحالية بالتصويت.

وتكونت عينة الدراسة من (2986) امرأة من الفئة العمرية (19عاماً فـأكثر)،حيـث كانت عينة عشوائية بسيطة من مختلف المحافظات بنسبة ممثلة لأعداد مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي وبنسب ممثلة أيضا، بحيث كانت هذه العينة ممثلة لجميع الشرائح التي من المتوقع أن تشارك في انتخابات عام (2007) وقد وزعت أداة الدراسـة (الاسـتبانة) علـى (3200) امرأة من مجتمع الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ما نسبته نحو (23%) أبدين عـدم رغبـتهن فـي التصويت في الانتخابات وكان سبب ذلك برأيهن اعتقادهن بعدم قدرة المـرأة علـى العمـل السياسي، وان الانتخابات أمر يخص الرجال فقط.

كما أجرى الخزامي، حسين (2006) دراسة بعنوان: "المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان دراسة سوسيولوجية _ ميدانية للمرشحات للانتخابات".

سعت هذه الدراسة إلى تعرف التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحهـا فـي الانتخابات ووصولها إلى البرلمان،وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل للنساء اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية لعام 2003، وبلغ عددهن (45) مرشحة، حيـث أعـد استبانه خصيصاً لهذا الغرض، مكونة من (21) فقرة موزعة على ثلاثة أجزاء، وبعد تحليـل نتائج الدراسة ومقارنتها مع النتائج العامة لانتخابات البرلمانية تبين أن أهم التحديات تتعلـق بالتنافس مع الرجل والتعصب العشائري، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطن الأردني، وعدم إقبال المرأة على المشاركة في هذه الأحزاب وكثرة عدد المرشـحين

والمرشحات للانتخابات، وعدم وجود الخبرة عند المرأة الأردنية في إدارة الحملات الانتخابية،.

أما البرامج التي تحد من تأثير هذه المعوقات فتتمثل بتغيير قانون الانتخاب الحالي، وتغيير طريق حساب الكوتا النسائية، التركيز على النفوذ الاجتماعي والعشائري، والواقعية وعدم المبالغة في الدعاية والبرامج الانتخابية، وتدريب المرشحات للانتخابات على إدارة العملية الانتخابية ومهارات التواصل مع المرشحين، والتركيز على أن تقوم المرأة بمخاطبة المجتمع كله، وعدم التركيز على مخاطبة المرأة للمرأة لدعمها في الانتخابات البرلمانية.

و أجرى الزعابي (2006) دراسة بعنوان "المشاركة السياسة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة".

هدفت إلى معرفة مدى حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية بشكل خاص ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي، بالنسبة لمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي فقد اعتمدت الباحثة على المصادر النظرية المكتوبة سواء كتب أو أوراق ندوات ومؤتمرات أو وسائل الإعلام المكتوبة،

واستخدمت الباحثة ثلاث أدوات بحثية للتأكد من دور المرأة الامارتية في العمل السياسي في الدولة، حيث استخدمت أداة الاستبيان على عينة من عامة الشعب من مؤسسات حكومية، وتم تحليلها باستخدام برنامج ال(SPSS)، كما أجرت مقابلات مع أعضاء في المجالس الإماراتية، مجلس استشاري أبو ظبي ومجلس استشاري الشارقة والمجلس الوطني الاتحادي ثم قامت بتحليل نتائج هذه المقابلات

وأما عن النتائج التي توصلت إليها الباحثة وفق التصورات التي كونتها من خلال الدراسة عن المعوقات التي تواجهه المرأة فقد وجدت أن بعض هذه المعوقات صحيح،

وبعضها تغير مع تغير ظروف المجتمع وتحضره، فالعينة العامة في الاستبيان تؤيـد عمـل المرأة الإماراتية في جميع المناصب القيادية بمتوسط 62%، وتعتقد أن النجاح فـي العمـل القيادي يعتمد على الكفاءة فقط، لا على النوع بنسبة 8،45%، وأكدت أغلبية العينة أن السبب وراء معاملة البعض للمرأة معاملة تختلف عن معاملة الرجل هو الخلط بين العادات وأحكـام الدين الإسلامي وان سبب رفض مشاركتها السياسية هو للحفاظ على العادات والتقاليد، هـذا وفق رأي أغلبية العينة ومع ذلك فالأغلبية تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، وان المجتمع بحاجة لمشاركتها السياسية، وفي القابلات مع الأعضاء فـي المجالس الثلاث، وافق الأغلبية على ضرورة مشاركتها في العمل السياسي بصورة مباشـرة مع التزامها بزيها وعاداتها، ودون أن يكون ذلك على حساب أسرتها ووجدت الباحثـة فـي تحليل محاضر جلسات المجلس الاستشاري ن نسبة مشاركة النساء الأعضاء كانت ثابتة دائماً وتقارب الثلث من مجموع المشاركات، وان كانت دائماً ملتزمة بالحضور ودقيقة في مناقشاتها واقتراحاتها والتقارير التي تقدمها، فضلاً عن التزامها بالقيام بزيارات ميدانيـة حـول كـل موضوع يتوقع مناقشته في الجلسات التالية، لقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة تشارك سياسياً بكل الصور غير المباشرة المذكورة في التعريف، أما من ناحية عملها السياسي، فقد تم تحقيقه أيضا في نوفمبر2004 بتعيين أول امرأة وزيرة في الدولة، ويبشر قرار رئيس الدولـة فـي ديسمبر 2005 بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي بأن حق المشاركة السياسية سيكون متاحاً للجميع أيضاً.

وأجرى مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت (2005) دراسة بعنوان: "حقـوق المـرأة الكويتية السياسية والرأي العام في الكويت".

هدفت الدراسة إلى اختبار اتجاهات طائفتين رئيسيتين في الكويــت، همــا: الســنة و الشيعة، نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسة وتألفت عينة الدراسة من (1581) مواطناً في عام 1998 مع التركيز على اختلاف المكانه الاجتماعية والشبة الاجتماعية والتدين وتأثيرهما على هذه الحقوق، استخدم في تحليل نتائج الدراسة تحليل معامل الارتداد وقد أوضحت النتــائج أن الفروقات في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين أثرت بشكل متباين فــي اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياســية، وأظهــرت النتــائج أن هنــاك اختلاف بين أفراد الطائفتين في اتجاهاتهم ولكن التأثير كان واضحاً أكثر وضوحاً بين أفــراد الطائفة الواحدة.

وأجرى العيسى (2005) دراسة بعنوان: "الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية".

هدفت إلى معرفة الاتجاهات السياسية لدى طلبة جامعة الكويت في الفترة الزمنية مابين عامي 2002-2003، وحاولت الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة أهمها مــا الاتجاهــات السياسية لدى طلبة الجامعة؟ ما مدى المعرفة والاهتمام بمكونات النظــام السياســي بأبعــاده الدستورية والقانونية؟ وكيف يقوم الطلبة بالأداء والنجار السياسي لمؤسسات الحكم ومن أجل ذلك صممت استبانه اشتملت على (35) فقرة لقياس الاتجاهات والمتغيرات المرتبطــة بهــا، واختيرت لهذه الغاية عينة عشوائية من مختلف كليات الجامعة، بلــغ حجمهــا (455) طالبــاً وطالبة، وكانت نسبة الذكور إلى الإناث (3،33%)، (3،65%) علــى التــوالي، وتوصــلت الدراسة إلى أن (73%) من الطلبة مهتمون ولديهم اطلاع على القضايا السياسية، وأظهــرت نتائج الدراسة تدني النسبة في مجال الثقافة والسياسة القانونية على المستوى المحلي، إذا زادت النسبة عن 65% إضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة أن نسبة عاليــة تــؤمن بالديمقراطيــة

أسلوباً للحياة السياسية في الدولة وفي الوقت نفسه أظهرت الدراسة أن نسـبة عاليـة تـؤمن بتطبيق الشريعة الإسلامية.

وقام الخزاعي(2005) بدراسة بعنوان "حق المـرأة المشـاركة فـي عضـوية المجـالس المنتخبة".

أوضحت هذه الدراسة أسباب ومعوقات وصول المرأة إلى البرلمان من خلال الاقتراع العام، فخلصت إلى أن هنالك أسباب اقتصادية ودينية وسياسية وثقافية وقانونية وهناك أسباب تتعلق بالمرأة نفسها من حيث مستوى تعليمها وثقافتها وما تيسر لها من استقلال مادي على أن هذه المتغيرات تلعب دوراً أساسيا في تشكيل الوعي السياسي للمرأة، وتـتحكم فـي قـدرتها ورغبتها في المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات النيابية، ثم بينت من ناحية ثالثة واقع الأداء السياسي للمرأة النائب في البرلمان ومدى ارتباط هذا الأداء في القضايا العامة وقضايا المرأة بشكل خاص. كما تطرق الى أن فكرة الكوتا ستحفز النساء وأفراد المجتمع على اختيار الأفضل وستفتح المجال لمشاركة واسعة من قبل النساء ومن جميع الشرائح الاجتماعية، وقـد تشجع الأحزاب والعشائر أيضا على ترشيح النساء مما سيفتح مجالاً واسعاً للحوار والتفاعـل الاجتماعي إضافة إلى انه سيتاح للمجتمع أن يراقب أداء المرأة النائب الأمـر الـذي سـوف ينضج التجربة الديمقراطية في اختيار النساء الأفضل مستقبلاً، لأنها تجربة تحتاج إلى ممارسة حقيقية لكي تنضج وتتجذر.

وأجرى سعيد، نادر (2004) دراسة بعنوان: " النساء الفلسطينيات والانتخابات".

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة نتائج أول تجربة انتخابات تشريعية فلسطينية تجــرى على أرض فلسطين عام 1996، مع التجربة الأردنية في الانتخابات، وخلصت الدراسة إلـــى أن تجربة الانتخابات الفلسطينية التشريعية تناقض مقولة "النساء عدوات النساء" التي يتخــذها البعض وسيلة لتبسيط عمق المعوقات في وجه النساء في مجال الانتخابات، واستناداً على ذلك فقد ترشح للانتخابات 27 إمرأه فلسطينية، فاز منهن خمس مرشـــحات بعضـــوية المجلـــس التشريعي، وهن: حنان عشراوي، ودلال سلامة، وانتصار الوزير، وراوية الشواء، وجميلـــة صيدم، أما في حالة الانتخابات الأردنية فقد فازت امرأة واحدة فقط على حساب الأقليات وهي توجان فيصل، من بين ثلاث نساء ترشحن للانتخابات في عام 1993.

وأجرى مركز البحرين للدراسات والبحوث (2004) دراسة بعنوان: "تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية" "اتجاهات المجتمع البحريني".

هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات المجتمع البحريني نحو المشاركة السياسية للمرأة، ورصد تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية، وتحديد أسباب إخفاق التجربـــة الانتخابية التي خاضتها المرأة البحرينية سنة 2002، شملت الدراسة عينة مكونة من (1000) مفردة من المتطوعين (ذكوراً وإناثاً) سحبت باستخدام أسلوب العينة العنقودية من المحافظات الخمس في البحرين، وهي دراسة وصفية تحليلية استخدمت أســـلوب المســـح الاجتمـــاعي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1- ذكر 72% من أفراد العينة عدم موافقتهم على التمثيل السياسي يعد مطلباً وطنياً، وهذا يدل على عدم إدراك أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية جنباً إلى جنب مع الرجل.

2- ذكر 78% من الذكور عدم موافقتهم على أن تصويت المرأة يجب أن يكون قراراً شخصياً، وأكدوا أن الرأي والتوجيه يجب أن يكونا من الرجل.

واجرى عاشور (2003) دراسة بعنوان:"المشاركة السياسية للمرأة الأردنية".

تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (1989-2001)، هدفت إلى تناول احد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، ويكتسب هذا الموضوع أهميته مع انه ورغم التقدم الذي أحرزته المرأة الأردنية على الصعيدين العلمي و العملي بالمقارنة بدول المنطقة العربية.

تم تصميم استبيان هدف إلى معرفة اتجاهات هذه القيادات من العملية الانتخابية، كذلك لأجل معرفة اتجاهاتهن حيال قانون الانتخاب الأمثل، بالنسبة للمرأة والتعرف إلى أهم العوامل المعوقة لمشاركة المرأة السياسية في العملية الانتخابية، واستشراف أهم الحلول لتعزيز تلك المشاركة من وجهة نظر هذه القيادات على اعتبار أنها نشكل عينة الدراسة، لقد توصلت الدراسة إلى توصيات منها إلغاء قانون الصوت الواحد، والعمل على القضاء على المظاهر العشائرية التي توافق على الانتخابات، والاهتمام بالفرد بدلاً من الاهتمام بالعشيرة، والعمل على تقوية الحياة الحزبية، وتعزيز الثقة بنزاهة الانتخابات وإلغاء قانون الصوت الواحد لما سيكون لهذه العوامل من أثر ايجابي على مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

وأجرى العجمي، محمد (2000) دراسة بعنوان: "المرأة الكويتية والمشاركة السياسية" "نظرة علمية تحليلية".

تناولت هذه الدراسة مفهوم المشاركة الشعبية والسياسية، والأبعاد الاجتماعية لموضوع المشاركة السياسية ودوافعها وأشكالها المباشرة وغير المباشرة، كما تناولت لمحة عامة عن مكانة المرأة في العصور القديمة والمشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر الإسلام، والمشاركة السياسية للمرأة العربية، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من طلاب

جامعة الكويت ذكوراً وإناثاً لذلك نستطيع أن نتلمس ذلك الحس النوعي (gender) الذي يعكس التباين بين اتجاهات النساء والرجال نحو المشاركة السياسية والقضايا المتصلة بها.

وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الكويتية عبرت من خلال عينة الإناث في البحث عن قضايا كثيرة، مثل: عدم التمتع بالحقوق السياسية، وضرورة المشاركة الاجتماعية والسياسية، حيث بينت النتائج أن المرأة الكويتية لا تمارس الآن دوراً فعالاً في المشاركة، لذلك تطمح إلى دخول البرلمان، وتفضل أن تتعدى المشاركة السياسية حق التصويت إلى الترشيح وتقلد المناصب السياسية، وأن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، بل إن مشاركتها السياسية ذات آثار إيجابية على المجتمع الكويتي، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن إجابات الذكور تختلف اختلافا ملحوظا عن الإناث، حيث أن 74% من الذكور لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة على البرلمان، كما ينظرون على أن طبيعة المرأة تتعارض مع ممارسة العمل السياسي، ولكن بشكل عام يرى معظم أفراد عينة الدراسة ضرورة المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة، وان كانت الإناث أكثر إدراكاً لهذه الضرورة، وذلك يعني أن المشاركة السياسية للمرأة تمثل مطلباً أساسياً عند أفراد عينة البحث، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات تتناول اتجاهات صفوة المثقفين في المجتمع تجاه المشاركة السياسية للمرأة، وبخاصة حول اتجاهات الفئات الاجتماعية المختلفة نحو المشاركة السياسية للمرأة، والعمل على تطوير المناهج الدراسية لتسهم في تنمية الوعي السياسي، وتعزيز دور المرأة في الجمعيات والنقابات.

وأجرى النقشبندي (2000) دراسة بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية".

وهدفت الدراسة إلى تناول العوامل التي أثرت على حالة المرأة العربيـــة ومشـــاركتها السياسية بشكل عام، وتلك العوامل المؤثرة على وضع المرأة الأردنية بشكل خـــاص، حيـــث اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات شخصية مع نساء ناشطات في الأردن تم فيها استطلاع آرائهن حول قضايا مهمة ومؤثرة على مشاركة المرأة السياسية كانضمامها إلـــى الأحـــزاب السياسية بالإضافة إلى تقييم دور التنظيمات النسائية في الأردن حيث بينـــت هـــذه المواقـــف وانقسمت إلى قسمين الأول يرى بأن التنظيمات النسائية تقوم بدور ايجابي في مجال تعزيـــز مشاركة المرأة السياسية والثاني يرى أن هذه التنظيمات لا تقوم بدورها بالشكل المعمول عليه حيال المشاركة السياسية للمرأة، كما استخدمت الدراسة الاستبانه كأداة لجمع البيانات معتمـــدة على عينة عشوائية من النساء شملت 70 امرأة.

وأبرزت الدراسة بعضاً من العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة من خـــلال النتائج التي توصلت إليها يمكن إجمالها بما يلي: كلما كان هنالك من يساعد المـــرأة بالعنايـــة بأطفالها، كلما كان لديها وقت اكبر لتمضيه في عمل أشياء أخرى بما في ذلك المشاركة فـــي السياسة، ومع ارتفاع معدل التعليم للمرأة فإن المشاركة السياسية ستزداد، وان الدولة تلعـــب دوراً في تحفيز المشاركة السياسية للمرأة، وميزت بعض القوانين ضد المرأة واعتقدت النساء بأنهن لسن جزءاً من العملية السياسية، ولا توجد علاقة بين المشاركة السياسية وحالة العمـــل بالنسبة للمرأة (تعمل أو لا تعمل).

وأجرت السويدي، وضحى (1999) بعنوان:"المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة القطرية في أول انتخابات تجرى في دولة قطر، لأول مجلس بلدي مركزي منتخب، من واقع دراسة حالة لتجربة شخصية خاضتها الباحثة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- شكلت نسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين 45% وهذا يبين مدى تفاعل المرآة القطرية مع تجربة الانتخابات، وشكلت نسبة المقترعات 77.4% من مجمل المسجلات مقابل 81% من الذكور.

2- شكلت نسبة المرشحات 3% من جملة أعداد المرشحين.

3- أدت منظومة القيم، والتقاليد، والعادات الاجتماعية، التي تتنافى مع خصائص الثقافة السياسية في المجتمع القطري دوراً مهماً ومؤثراً في مدى قبول المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، وكانت السبب في عدم فوز المرأة القطرية في الانتخابات، على الرغم من حصولها على مركز متقدم، حيث حققت الترتيب الثاني مع المنافسين لها في الدائرة الانتخابية.

وأجرى فهمي، محمد سيد (1994) دراسة بعنوان: "معوقات مشاركة المرأة في النشاط السياسي".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط السياسي، وتقدير درجة حدتها وشدتها في مصر.

شملت عينة الدراسة (100) عضوه من عضوات لجان المرأة في الأحزاب السياسية بمحافظة الإسكندرية، وهن على النحو الآتي: (68) سيدة من الحزب الوطني، (13) سيدة من حزب الوفد، (4) سيدات من حزب الأحرار، (8) سيدات من حزب التجمع، (6) سيدات من حزب الأمة، وسيدة واحدة من حزب الخضر، كما اختيرت (100) سيدة من غير المشاركات

في النشاط السياسي، ليصبح مجموع العينة (200) مفردة، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- العادات والتقاليد المصرية تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة في النشاط السياسي، وكان ذلك رأي 90% من المشاركات، و 57% من غير المشاركات، وكشفت الدراسة أن 43% من المشاركات، و 24% من غير المشاركات يعتقدن أن العادات والتقاليد تعد المرأة ربة منزل، وتحصر العمل السياسي في الرجل.

2- أجمع 70% من المشاركات وغير المشاركات على وجود تفرقة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري، مما انعكس بصورة سلبية على مكانة المرأة وضعف مشاركتها في الانتخابات النيابية.

3- خلصت الدراسة إلى أن 83% من المشاركات وغير المشاركات أكدن أن الأزواج لا يمنعون مشاركة المرأة في النشاط السياسي.

وأجرى كل من شتيوي والدغستاني (1994) دراسة بعنوان: "المرأة الأردنية والمشاركة السياسية".

هدفت الدراسة إلى تحديد المقومات و الصفات والخصائص والقدرات اللازمة للعمل السياسي وتحديد الاتجاهات العامة نحو وضع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحديد المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتحديد الاتجاهات العامة نحو وضع المرأة الحالي في المجتمع الأردني، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة مؤلفة من (2050) مبحوثاً يمثلون سكان المملكة باستثناء الأماكن النائية، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها؛ لا زال المواطنون الأردنيون (رجالاً ونساءاً) ينظرون إلى دور المرأة ضمن توقعات الأدوار الجندرية التقليدية، إذ تعتقد الغالبية أن قدرات المرأة بشكل

عام أقل من قدرات الرجل وخاصة في العمل السياسي وان المرأة يمكن أن تصبح سياسية إذا أعطيت الفرصة وتلقت الدعم المطلوب، وهنالك حاجة إلى لتخصيص عدد معين من البرلمانية للمرأة، وان هنالك نسبة كثيرة من المبعوثين لا تعارض مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولكن الغالبية تختار لها ادوار مساندة ومساعدة وليست ادوار أساسية، وهنالك معوقات تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية أهمها معرضة الرجل والمجتمع لمشاركة المرأة، وعدم تشجيع المرأة للمرأة، وعدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة والبرلمان والأحزاب بإدماج المرأة في الحياة السياسية، وان هناك علاقة ايجابية بين الدخل والحالة العلمية والمستوى التعليمي وبين المشاركة في العمل السياسي، انه كلما ارتفع الدخل والتعليم والسلم الوظيفي كلما زادت الاستقلالية في اتخاذ القرار المتعلق بالمشاركة واختيار المرشح وكلما زادت المشاركة الفعلية بمنعزل عن التأثيرات من النماذج الذكرية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

لعل أبرز الدراسات السابقة المتوفرة التي وقعت عليها:

أجرى أكانـد(2007،Akande)دراسـة بعنـوان : " Evaluation of Middle East policy for women in Parliament " "تقييم السياسة الشرق الاوسطية للنساء في البرلمان"

فقد بدأت المرأة في جميع أنحاء العالم بالوصول إلى مواقع كانت في السابق حكراً على نظيرها الرجل سواء في المستويات العالية أو المتدنية من السلطة السياسية. وعلى عكس باقي أنحاء العالم، فقد كان الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بطيئاً في الانسجام مع هذا الواقع المتغير، ومع ذلك فإن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بدأ بالخضوع تدريجياً إلى التغير الثقافي لصالح زيادة مشاركة المرأة في السياسة. ولقد استفادت بلدان مختلفة من مختلف القارات من زيادة مشاركة المرأة في السياسة ويمكن القول أنه يمكن حدوث مثل هذا النوع من النجاح في الساحة السياسية في هذا الجزء من العالم تمثل لبنان، على سبيل المثال، موقعاً متوسطاً في الإقليم من حيث أنها أكثر ليبرالية ولديها مجتمع مدني أكثر تقدماً، ولكن ما زالت المرأة لم تتغلغل في السياسة. وفي سياق أوسع للمشاركة النسائية المنخفضة في السياسة على مستوى العالم،فإن الشرق الأوسط يعاني من تغلغل اقل للمرأة في السياسة. كوسيلة نحو تطوير والوحدة الدولية، فإن المرأة تشكل نوعاً ما مصدراً غير مستعمل ففي المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتهدف هذه الدراسة إلى توفير معلومات وتوصيات لإظهار الفرص لزيادة المشارك السياسية للمرأة، لا سيما في المجال البرلماني في الحكومة.

وإذا كانت الانجازات السياسية للمرأة في بلدان أخرى جديرة بالاقتداء، لا سيما في مجتمعات ما بعض الصراعات، فإن زيادة انخراط المرأة في السياسة في الشرق الأوسط ستفيد الإقليم من خلال حاكمية أفضل تسيطر على باقي جوانب المجتمع. وهكذا، فإن المسألة هنا هي أن المشاركة السياسية للمرأة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لا يمكن أن تتحقق بدون إعادة تقييم وتنفيذ التوصيات المحددة مراجعة نظام التعليم، تأسيس أنظمة الكوتا ومؤسسة الإصلاح الإقليمي.

وأجرى الشايجي (Alshayeji، 2005) دراسة بعنوان " Kuwaiti women voters have the upper hand " " المرأة الكويتية الناخبة لديها اليد العليا "

دراسة تحليلية لوضع الكويت بعد الحقوق الاقتراع، حيث قام رئيس الوزراء الكويتي صباح أحمد الصباح، في الثالث عشر من حزيران من العام 2005 ذلك العام الذي سيتذكره الجميع كعام للمرأة الكويتية، بتعيين معصومة المبارك وزيرة للتخطيط والتنمية الإدارية،و قبل شهر واحد فقط، من منح مجلس الأمة الكويتي النساء حق الاقتراع بعد مقاومة طويلة للمبادرة التي أطلقها الأمير عام (1999). وقد أدت هذه الخطوات إلى إحداث تغيرات دائمة في السياسة الكويتية. وتشهد دول الخليج الأخرى عمليات تحول مشابهة فالعنصر النسائي أصبح الآن حاضراً في التشكيلات الوزارية في دولة البحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة- إلا أن الانجازات التي حققتها حركات الحقوق السياسية النسائية كانت أكثر أهمية في الكويت، حيث كانت نتيجة لمداولات سياسية واجتماعية مكثفة وليست مجرد قرار إداري.

وهذا التدفق الكبير للأصوات النسائية والذي سيزيد أعداد الكويتيين اللذين يحق لهم التصويت من 140 ألف إلى 350 ألف في الانتخابات النيابية في العام 2007- سيؤدي أيضا إلى نقاش جدي حول عملية تقنين الأحزاب السياسية. وإذا ما تم تخفيض السن القانوني

للاقتراع إلى 18 سنة وتم منح حق الاقتراع للعسكريين، فإن إعداد الناخبين ستزيد ثلاثة أضعاف وفي هذه الحالة، ستكون هنالك حاجة ملحة للأحزاب السياسية لتنظيم توجيه المشاركة (وهو أمر ممنوع حتى الآن). كما سيتوجب على الأحزاب السياسية تحسين فرص المرأة من حيث انتخابها إلى مجلس الأمة، وذلك لأن القليل فقط منهن ستتمكن من الوصول إلى مجلس الأمة بشكل مستقل في ضل غياب الكوتا النسائية في أي حال، فأن عصر المرشحين المستقلين قد انتهى في الكويت سواء للرجال أو النساء.

وقد يكون هناك اثر مفيد آخر لحقوق الانتخاب النسائية على السياسة الكويتية من حيث أنها تعمل على تغيير تركيز السياسة على العناصر الشخصية والقبلية والطائفية إلى مجال سياسي وطني أوسع وأكثر شمولا. وهكذا، وهذا يجذب الكويتيين المؤهلين إلى خوض المعركة الانتخابية، حيث كان الكثير في السابق يبتعدون عن ذلك بسبب المطالب الملحة للمحسوبيات الشخصية. حتى ألان، فقد تسببت مثل هذه السياسات المشخصنة في تقويض المراقبة والتوازن والمسائلة القانونية والإشراف في النظام الكويتي ومنذ نشأتها قبل أربعة سنوات، فقد كانت التجربة البرلمانية الكويتية بمثابة البشير والمرشد بالنسبة للدول الخليجية الأخرى. والآن وبمشاركة كل مواطنيها فأن الكويت تصبح أكثر أهمية من ذي قبل كنموذج للإصلاح المحلي،وهكذا فإن مصير التجربة الكويتية لم يعد مسألة محلية وحسب بل أصبح ذو أهمية إقليمية.

وقام برنامج الأمم المتحدة (2005) بإجراء دراسة حول" تزايد المشاركة السياسية للنساء ولكنها لا زالت محدودة من خلال تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005" :

حيث ركزت الدراسة على أهمية نظام الكوتا النسائية الذي يؤدي إلى وصول مزيد من النسائية إلى البرلمان، إلا أن دور المرأة في صنع القرار الحكومي لا يزال تجميلي ومقيد ولا

زالت العملية السياسية في الدول العربية بعيدة عن تنفير المرأة واحتياجاتها وهمومها، إلا أن الضغط الاجتماعي لصالح حقوق المرأة أسفر عن بعض التغيرات الايجابية، حسب تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005: نحو نهضة المرأة في العالم العربي.

حيث كانت طبيعة مشاركة المرأة بشكل عام في الحكومة رمزية، محصورة في حقائب وزارية صغيرة ومشروطة" ويضيف التقرير؛ كما إن الحكومات العربية تمكن عدد قليل من النساء المعروفات للشغل مواقع قيادية في الهيكل التنظيمي الحكومي القائم دون توسيع قاعدة التمكين على القاعدة الأوسع من النساء .

ويضيف التقرير أن المرأة حققت في السنوات الأخيرة الكثير من الحقوق السياسية. حيث أصبح الآن من الممكن للمرأة ممارسة حقها الانتخابي في الدول العربية باستثناء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية وهي دول لا يوجد فيها أصلا مجالس تشريعية منتخبة أيضا حصلت المرأة في عام 2003 على حق الاقتراع في كل من عمان وقطر بالإضافة إلى حق الترشح في المجالس التشريعية، وبعد عقود من النقاش حصلت المرأة في الكويت على كامل حقوقها السياسية عام 2005..

وأجرى الماغني (Al_Mughni، 2001)دراسة بعنوان: " **Women in Kuwait: The Politics of Gender** " "**المرأة في الكويت: السياسة ونوع الجنس**".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن وضع المرأة الكويتية ومحاولاتها في الحصول على حقها السياسي منذ عام 1960. أجريت الدراسة على النساء في الكويت. استخدمت الطريقة أسلوب مراجعة تاريخ النساء السياسي في الكويت.

أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة هي السبب في الوضع الحالي الذي تعيشه المرأة السياسية في الكويت. وأظهرت أن دولة الكويت لازالت تعاني من التمييز العنصري الحاصل ضد المرأة

من قبل الرجال، واستمرار عدم تقبلهم لفكرة منافسة المرأة لهم في الحياة السياسية من انتخابات ودخول البرلمان، مما يترتب عليه دور كبير في الحد من مشاركتها في الحياة البرلمانية في الكويت.

وأجرى تيلتنس (Teltenes، 2000) دراسة بعنوان " The participation of Jordanian women in political and public life " **"مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة"**، وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة وذلك من خلال دراسة مسحية عامة للظروف الحياتية والمعيشية في الأردن اختيرت في عينة عشوائية من النساء والرجال مؤلفة من (6300) أسرة تمت مقابلة (5919) منها وتم جمع البيانات من أفراد مختارين منها بلغ (2344) رجل و(3159) امرأة، والمظاهر الأربعة من المشاركة السياسية التي تناولتها الدراسة هي التصويت، حملات الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص وأخيرا مواقف الأردنيين واتجاهاتهم ازاء مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تم تقسيمها وفقا لمظاهر المشاركة الأربع التي تناولتها هذه الدراسة أهمها:

1- التصويت: بالنسبة لهذا المظهر من المشاركة السياسية أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- نسبة الأردنيين الأكبر سنا الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات أتفوق نسبة المواطنين الأصغر سنا.

2- القيام بالحملات الانتخابية، بالنسبة لهذا المظهر من المشاركة السياسية أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- السكان موضوع البحث من غير اللاجئين كانوا أكثر نشاطا من اللاجئين الفلسطينيين.

- كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة كلما زاد نشاطها في الحملات الانتخابية.
- النساء اللاتي يتمتعن بقسط أكبر من الحرية في التنقل لهن ميل أعلى للمشاركة في الحملات الانتخابية.

و اجـرى البكـري (El_Bakri،1983) دراسـة بعنـوان " Aspects of Women's Political Participation in Sudan " "مظاهر مشاركة النساء في الحياة السياسية في السودان".

كشفت الدراسة أن هناك فروقاً في مشاركة المرأة في الحياة السياسية بحسب الأقـاليم، حيث أن المرأة في الإقليم الشمالي حصلت على حقوقها السياسية، وتشارك بفعالية في الحيـاة السياسية، أما في الإقليم الجنوبي فلا تشارك في ذلك، وقد تمثلت الأسباب الحقيقية فـي عـدم قدرة النساء في الإقليم الجنوبي على ترشيح أنفسهن في الانتخابات، لعدم وجود جهـة تـدعم حصول المرأة في هذا الإقليم على حقوقها السياسية، أما النساء في الإقليم الشمالي فقد ناضلن للحصول على حقوقهن السياسية ومنها حق الانتخاب والترشيح في الانتخابات.

التعليق على الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات العربية السابقة أنها جميعا تتفق أن للعادات والتقاليد والقـيم الدينيـة والاجتماعية دور كبير وملحوظ في عدم تمكين المرأة من الوصول لكرسي البرلمان، كما أن للتسلط الذكوري في المجتمع والنظرة السائدة في تلك المجتمعات دور في اضـعاف فرصـه المرأة في الوصول لكرسي البرلمان،كما ذكرت بعض الدراسات ان طبيعة المرأه العاطفية لا تتفق مع طبيعة العمل السياسي الجاد. واوضحت بعض الدراسات أن ضعف الوعي السياسي في المجتمعات العربية نحو أهمية مشاركة المرأة السياسية كان عاملا من العوامـل المعيقـة

لعمل المرأة السياسي ، وكذلك اشارت بعض الدراسات ان عدم توفر المهارات اللازمة لـدى المرأة المرشحة التي تمكنها من جذب أكبر قدر من الناخبين تعتبر من العوامل التي قد تقف دون نجاح المرأة في الانتخابات البرلمانية، بالإضافة إلى الدراسات الأجنبية التي أوضحت أن ضعف الدعم المادي والمعنوي للمرأة وعدم إعطائها فرصة أن تتقلد مناصب قيادية في العمل والأحزاب السياسية وغيرها، هي كلها من عوامل عدم تمكين المرأة من النجاح في الانتخابات.

كما أشارت الدراسات السابقة ايضا إلى أهم العوائق التي تقف أمام زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، تتمثل في عدم ترشيح المرأة للعمل في المراكز الحكومية الرفيعة، والمجالات السياسية المختلفة، والأحزاب السياسية، مما يبين وجود نقص في وعي المواطنين بأهمية دور المرأة في الحياة الديمقراطية، وغياب الدعم المالي للمرأة.

كما سلطت بعض الدراسات السابقة الضوء على العوامل المؤثرة في أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة هي التصويت، حملات الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص،بحيث كانت هذه العوامل معيقة لمشاركه المرأة السياسية في المجتمع وقد ذكرت سلفا.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أن أغلب الدراسات السابقة تناولت قضية مشاركة المرأة السياسية ،لكن هذه الدراسة ستتناول جانب آخر بالإضافة إلى مشاركتها وهو أسباب إخفاقها في الانتخابات البرلمانية بعد ترشحها لها لمرتين متتاليتين،كما أن بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع شبيه بموضوع الدراسة فإنها تناولته من خلال

مجتمعات تجربتها الديمقراطية حديثة ولا تقارن بتجربة الكويت الديمقراطيةالتي تعتبر الاقــدم على مستوى منطقه الخليج العربي، أيضا تتميز الدراسة فــي أنهــا ســتتناول الخصــائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابـات البرلمانيــة فــي الدورتين السابقتين،كما سيتم عمل مقارنة في هذه الدراسة مابين وجهــة نظــر المرشــحات السابقات ووجهة نظر المواطنين الكويتيين (من الجنسين) ممــن لــديهم الحــق فــي الترشــيح والانتخاب، حول أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية وهذا ما لم تتطرق لــه الدراسات السابقة،واخيرا تهتم هذه الدراسة بمعرفه ماهية التغيرات التي حدثت للمجتمع الكــويتي من وجهة نظر المبحوثين والتي ادت لفوزاربع نساء كويتيات بانتخابات 2009.

استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في جوانب عدة يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الاستفادة من الإطار النظري في صياغة موضوع الدراسة فيما يتعلق بمشاركة المــرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية.

2- الاطلاع على كيفية سير طريقة الدراسة والإجراءات المتبعة وأخذ ما يتناسب منها مع الدراسة الحالية.

3- التعرف على الأدوات البحثية وكيفية إعدادها وبنائها، وعرضها للجان المحكمين للتأكد من صدقها.

4- الاستفادة من الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة.

5- دراسة النتائج وتوصياتها ومقترحاتها والاستفادة منها في مقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.

الفصل الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الكويتية عن طريق الانتخابات

2-1 المقدمة

2-2 المشاركة السياسية

2-2-1 مفهوم المشاركة السياسية

2-2-2 أهمية المشاركة السياسية

2-2-3 مراحل المشاركة السياسية

2 -2-4 أشكال المشاركة السياسية

3-2 المشاركة السياسية وأثرها على التنمية في المجتمع

4-2 نماذج من المشاركة السياسية للمرأة العربية والخليجية

5-2 الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت

6-2 مرحلة ما قبل إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

7-2 سعي المرأة الكويتية من أجل إقرارحقوقها السياسية

8-2 مرحلة ما بعد إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

1-8-2 المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بعد اقرار حقوقها

9-2 أثر العولمة على المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بعد اقرار حقوقها

10-2 الاستشراف المستقبلي

الفصل الثاني

المشاركة السياسية للمرأة الكويتية عن طريق الانتخابات

1-2 المقدمة

تعد المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافرهذه في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة. كما يمكن القول أن المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ بحيث يمكن في ضوئه التمييز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وبين الأنظمة الاستبدادية.

وفي هذا الفصل سوف توضح الدراسة المشاركة السياسية من حيث المفهوم، الأشكال، المراحل، الأهمية، والتعرف ايضا على اثر المشاركه السياسية على التنمية في المجتمع، كما سوف تعرض نماذج من المشاركة السياسية للمرأة العربية والخليجية.ومن ثم سيتم الحديث عن احد أشكال المشاركة السياسية وهو الانتخابات من خلال الحديث عن الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت، ومرحلة ما قبل اقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية، وكفاح المرأة من أجل نيل حقوقها،والحديث أيضا عن مرحلة ما بعد إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية حيث تشمل: المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. واخيرا يشمل هذا الفصل التعرف على أثر العولمة على المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وسوف ينتهي الفصل بعرض الاستشراف المستقبلي.

2-2 المشاركة السياسية:

2-2-1 مفهوم المشاركه السياسية:

عند محاولة التعرف على المشاركة السياسية كمفهوم نظري نجد ان هناك العديد من المفاهيم والتعريفات الخاص بالمشاركه السياسية من مثل،انها قد تعرف بأنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين فى توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى أو المباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة.

وهى قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلى أو المستوى القومي(النابلسي،2007).

كما تعني المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى فى إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية. كما قد تعنى تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية فى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة، وفى حدود السياسة الاجتماعية للجميع(محمود،2008).

ويرى فيليب أن المشاركة السياسية مجموع النشاطات التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية، ولكن لابد أن يكون المؤدون لهذه النشاطات هم المواطنين(عاشور،2003).

2-2-2 أهمية المشاركه السياسية:

توجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلاف وإن كانت بالطبع تبدو أكثـــر وضوحاً وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من الحرية للافراد والاحترام لمنظومة حقوق الإنسان وانتخابات دورية حرة وتنافسية وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر فإن الانغماس الحقيقي فى عملية صنع القرار سوف تجعــل صـــقل هـــذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم ، وبعبارة أخرى أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك.

وفى مطلق الأحوال فإن النقطة الرئيسية فى هذا الموضـــوع هـــى فيمـــا إذا كانـــت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تعزيز شرعية النظام، ذلك أن وجهة النظر المقابلة هى أيضاً محل نقاش واسع كذلك، وحسب الرأي الثاني فإن المشاركة تؤدى إلى إدخال تعقيـــدات فى عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات وبالتالي من شرعية الذين يصنعونها.

ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفاً تعكس الرضـــا أو النزاع وهو ما لا يظهر إلى السطح فى الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كـــان موجـــوداً ولا تتوفر الأبنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه. ولذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلاً وليس فقط بالـــذهاب إلى صندوق الاقتراع. ومن ناحية أخرى فإن الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصـــل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر الرسائل وفى أحيان كثيرة فإن مثل هذه النشـــاطات

تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمـــة أو التنظيمـــات الخاصـــة بالأحزاب السياسية(محمود،2008).

2-2-3 **مراحل المشاركة السياسية**:

فيمكن حصرها في أربع مراحل وهي:

أ ــ الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضـــايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهـــم فى العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ب ــ المعرفة السياسية : والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياســـي فـي المجتمع على المستوى المحلى أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلى وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

جـــ ــ التصويت السياسي : ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمســـاندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

د ــ المطالب السياسية : وتتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك فى الأحزاب والجمعيات التطوعية(النابلسي،2007).

2-2-4 أشكال المشاركة السياسية:

ولما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها فى الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين فى الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى فى الدولة نفسها. ويتوقف ذلك علـــى

مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام. وهناك أربعة أشكال أومستويات للمشاركة(محمود،2008):

أ – المستوى الأعلى: وهو ممارسو النشاط السياسي:

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاث شروط من ستة : عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابى، ولذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث فى السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب – المستوى الثانى : المهتمون بالنشاط السياسى:

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون فى الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج – المستوى الثالث : الهامشيون فى العمل السياسى :

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسى ولا يخصصون أى وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى فى أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د – المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذى يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة إما أن

ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

3-2 المشاركة السياسية وأثرها على التنمية في المجتمع:

إن التنمية عملية مجتمعية تقع مسئوليتها على جميع أفراد المجتمع ومؤسساته فلا يجـوز قصرها على المؤسسات الرسمية الحكومية دون الأهلية، كما لا يجـوز حصـرها بالمسـؤولين الرسميين دون بقية أفراد المجتمع، والتنمية لا يمكن أن يقدر لها النجاح وتؤتي أكلهـا وتنتشـر ثمارها إلا إذا تفاعل معها المجتمع بجميع فئاته ومؤسساته وبالتأكيد التنمية ليست عملية منحصرة في الذكور دون الإناث فكل له دورة وكل له الحق في الاستفادة من نتاج التنمية والتفاعل معهـا وأن يكون له دور بها وإذا نظرنا للتنمية كعملية ثلاثية الأضلاع تتكامل فيما بينها لتحقق التنميـة الشاملة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فالتنمية الاقتصادية تتأثر وتؤثر فـي التنمية الاجتماعية وكلا التنميتين تؤثران وتتأثران بالتنمية السياسية ومعادلة التحديث التي تبناها العديد من الباحثين تقوم على العلاقة البنائية بين هذه الأضلاع الثلاثة على افتراض أن التغيرات المادية تؤدي إلى تطور في السلوك الاجتماعي وتصاعد في حجم التوقعات والطموحات ومن ثم حتمية التنمية السياسية(الشايجي،1994).

ومن جهة ثانية فعلم الاجتماع يستخدم مصطلح التنمية الاجتماعية بمعنى التطور المضطرد للبناء الإنساني في جوانبه السلوكية والسكانية والطبقية والتعليمية والثقافية بما يخلق إنساناً يعـي ويدرك خطورة التخلف ويعي ويدرك أهمية التنمية ويعمل جاهداً في سبيل تحقيقها (المنـوفي، 1985).

وفي علم السياسة: يستخدم مفهوم التنمية السياسية ليعني العديد من المظاهر والمؤشرات والتي يمكن إجمالها بما يلي: بناء مؤسسات الدولة الحديثة، نظام الفصل بين السلطات، خلـق

جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية (اقتصادية، اجتماعية وسياسية) مما يمكن من تلبية مطالب المواطنين، بالاضافة للمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي، مما يعني مشاركة المواطن في صنع القرار بمستوياته المختلفة ومن ثم أتساع قاعدة صنع القرار كمؤشر أساسي من مؤشرات التنمية السياسية في مواجهة تقلص قاعدة صنع القرار كمؤشر أساسي من مؤشرات التخلف السياسي، وممارسة حق التصويت والترشيح للمناصب العامة، والأحزاب السياسية والعضوية بها، وسيادة القانون وحكم الأغلبية، وتزايد أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني(العيسى، 2005).

مما سبق يتضح التزاوج بين مفهومي التنمية السياسية والديمقراطية بمعنى أن المجتمعات التي تعيش مظاهر التنمية السياسية هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية والمفكر السياسي روبرت دول (Robert Dahl) يقول في هذا الصدد " أن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية تعيش بالضرورة الممارسة الديمقراطية التي تعني حكم الكثرة (الأغلبية) وهو حكم يتسم بخاصتين أساسيتين(المبارك، 2002):

1- اتساع حق المواطن وشموله الجماعات كافة وإكتساب ذلك الحق من نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المدني. أي اتساع قاعدة المشاركة السياسية.

2- أن تتضمن حقوق المواطنة فرصة المواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي من منصبه من خلال المساءلة البرلمانية والتصويت في الانتخابات، وهذا تبرز أهمية تداول السلمي للسلطة في مقابل التداول العنيف للسلطة في المجتمعات المختلفة سياسيًا.

4-2 نماذج من المشاركة السياسية للمرأة العربية والخليجية

هناك عدة نماذج يمكن عرضها سواء أكانت عربية أم خليجية وفيما يلـــي توضـــيح لبعض هذه النماذج:

- **المشاركة السياسة للمرأة الأردنية:**

المرأة الأردنية كانت ومازالت من النساء العربيات الطموحات في المجال السياســـي،حيــث حرصت على ضرورة تواجدها في البرلمان بجانب الرجل لخدمة المجتمـــع،حيــث حصــلت المرأة الأردنية على حق الترشح والانتخاب في العـــام ،1974 وترشـــحت 12 امـــرأة فـــي انتخابات العام 1989 ولم تفز اي منهن، وترشحت 3 نســـاء فـــي انتخابـــات العـــام 1993 وتمكنت واحدة من الفوز، وفي تلك الفترات نظمت العديد من الملتقيات التي بحثت موضـــوع المرأة في قانون الانتخاب حيث طالبت اغلب تلك الملتقيات بتخصيص حصة نسائية بنسبة 20 % كحد أدنى ضمن مرحلة انتقالية، وبعد انتخابات 1997 وعدم فوز أية امرأة، نشطت اللجنة التنسيقية للمنظمات غير الحكومية وجمعت أكثر من 15 ألف توقيع للمطالبة بنسبة لا تقل 20 % من المقاعد البرلمانية للنساء. و تلى ذلك صدور قانون انتخاب مؤقـــت رقـــم 34 فـي منتصف العام، 2001 تم بموجبه زيادة عدد مقاعد البرلمان من 80 إلى 104، وعدد الدوائر الانتخابية من 21 إلى 45 دائرة، إلا أنه أبقى على نظام الصوت الواحد.

وتشكلت هيئة وطنية بإرادة من جلالة الملك وضعت وثيقة الأردن أولا فـــي نهايـــة العام، 2002 تطرقت إلى ضرورة مراعاة تمكين المرأة من المشـــاركة انتخابـــا وترشـــيحا وضمان وصول سيدات البرلمان عبر حصة نسائية، على أن تكون بصورة مؤقتة وانتقالية.

وتلى ذلك صدور قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب في فبرايـــر/ شـــباط، 2003 ونظام معدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكـــل منهـــا، وقـــد

خصص 6 مقاعد كحد أدنى تتنافس عليها النساء، الى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة، كما حدد القانون آلية اختيار النساء الفائزات بناء على الثقل النسبي لأصواتهن في الدائرة، وترشح 54 امرأة في انتخابات، 2003 ووصلت 6 نساء إلى مقاعد البرلمان عن طريق الحصة النسائية التي أقرها قانون الانتخاب المعدل.

وقد قدمت المؤسسات والمنظمات والفعاليات النسائية وثيقة المرأة الأردنية في 29 يونيو/ حزيران 2003 تحت تسمية برنامج المرحلة المقبلة، إلى أعضاء مجلس الأمة 2003 - 2007 اشتملت على محاور عدة منها ما يتعلق بقانون الانتخاب، إذ أكدت الوثيقة بخصوصه على ضرورة إلغاء قاعدة الصوت الواحد وإقرار تعديلات تسمح بالتصويت على أساس القائمة وتؤدي إلى تمثيل أكثر عدالة وتسهم في تحقيق التنمية السياسية.

كما تضمنت إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بصورة عادلة بحيث يتناسب عدد مقاعد كل دائرة مع عدد سكانها، والنص على وجوب ألا تقل نسبة تمثيل أي من الجنسين عن 30 % وفقا لما التزم به الأردن دوليا، ورفع القيود المفروضة على حق المواطن في ترشيح نفسه عن أية دائرة من دون قيود تتعلق بالعرق والطائفة والمنبت والجنس، اعتمادا على مبدأ المواطنة، وخصوصا أن التمييز على هذه الأسس يتناقض مع مبدأ المساواة ومع مبادئ حقوق الإنسان، وتمكين الناخب من ممارسة حق الاقتراع في الدائرة التي يشاء شريطة ممارسة هذا الحق مرة واحدة، والاعتراف بحق هيئات المجتمع المدني في الرقابة على العملية الانتخابية وتشجيع هذا الدور

- **المشاركة السياسية للمرأة في مملكة البحرين:**

المرأة البحرينية أثبتت وجودها في المجتمع البحريني ورسخت حضورها في الحياة العامة سواء كان ذلك في مجال التعليم أو العمل أو تأسيس وتفعيل أنشطة الجمعيات النسائية التطوعية، في البحرين سنة جمعيات نسائية أقدمها جمعية نهضة فتاة البحرين التي تأسست عام 1955، وأعقبتها جمعية رعاية الطفل والأمومة التي تأسست عام 1960 وأحدثها جمعية النور للبر التي تأسست عام 1997، وتوجه هذه الجمعيات أنشطتها التطوعية لخدمة المرأة والأسرة وتوفير القنوات التدريبية لتطوير مهارات المرأة وقدراتها ومن ثم تمكينها من الحصول على فرص عمل أفضل، والقانون البحريني يحظر على الجمعيات بشكل عام الاشتغال بالسياسة كما في قوانين جمعيات النفع العام بسائر دول مجلس التعاون(الأنصاري، **1999**).

ولكن هذه الصورة التي كانت سائدة في المجتمع السياسي البحريني وما تضمنته من تقليص المشاركة السياسية بشكل عام وإقصاء للمرأة البحرينية من المشاركة في عملية التطور السياسي بما فيها إبعاد الجمعيات النسائية عن أية أنشطة سياسية،وهذه الصورة قد بدأت بالتغير بعد أن تولى الشيخ حمد بن عيسى السلطة حيث أعلن عن قراره في إشراك المرأة البحرينية بعضوية مجلس الشورى وكانت الخطوة الأولى تعيين أربعة نساء في مجلس الشورى.

وأعلن قبل ذلك عن تعيين أول سفيرة " الشيخة هيا آل خلفية " سفيرة لدولة البحرين لدى فرنسا وأول وكيلة وزارة " الشيخة " هند آل خليفة " في وزارة العمل كما أعلن أمير دولة البحرين عند الاحتفالات بالعيد الوطني الثامن والعشرون عن قرار إحياء الانتخابات للمجالس البلدية وأن المرأة لها حق الانتخاب كما الرجل دون تمييز وعزز هذه الخطوات الداعمة لدور

المرأة البحرينية، وعندما صدر الأمر الأميري رقم (36) و (43) لسنة 2000 بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني حرص أمير دولة البحرين على أن تضم اللجنة العنصر النسائي فضمت عضويتها امرأتين بحكم اختصاصها القانوني كان لها دوراً مميزاً في المناقشات وفي صياغة مواد الميثاق.

وعند الإعلان عن موعد الإستفتاء الشعبي على مشروع الميثاق أكد إعلان الدعوة على أن حق الاستفتاء هو للرجال والنساء البحرينيين البالغين 21 سنة ميلادية يوم الاستفتاء 2001/12/15، وحرصاً من المرأة البحرينية على تأكيد ممارستها لحقها فقد كان إقبال النساء كبيراً على مراكز الاستفتاء وبلغت نسبة مشاركة النساء 49% من إجمالي المشاركين في الاستفتاء مما يعكس التفاعل الإيجابي للمرأة البحرينية مع الدور الجديد في الرحلة الجديدة التي تخطوها التنمية السياسية بدولة البحرين، فبالرغم من أن خطوات الإصلاح السياسي في البحرين جاءت بمبادرة مباشرة من الأمير ولم تشهد البحرين أية مطالبات من الجمعيات النسائية بالإصلاح السياسي أو أن يكون للمرأة دوراً في هذا الإصلاح إلا أنه عندما إتخذت القيادة السياسية القرار أقبلت المرأة البحرينية مرحبة بالدور الذي أتاح لها أمير البلاد أن تقوم به.

أما المعارضة لهذا الدور فقد تأثرت بعاملين : (1) القرارات المفاجئة والمتلاحقة من القيادة السياسية ألجمت صوت المعارضة: (2) أن وسائل الإعلام البحرينية أفسحت المجال واسعاً لدعم المبادرات الأميرية ، ولم تعطي أية فرصة لأصوات معارضة ولم تفسح لها المجال، لأن مسيرة التغيير قد تحددت بقرار من القيادة العليا ومن ثم لا مجال لإعادة النظر فيها أو تعطيلها بالاعتراض عليها.

وتشهد البحرين في هذه المرحلة نقاشات موسعة حول التنمية السياسية ،والملاحظ أن المرأة البحرينية مشاركة فاعلة في هذه النقاشات سواء تلك المتعلقة بتقييم الإصلاحات السياسية أو الاستعداد للمرحلة القادمة وما تستلزمه من إعادة النظر في القوانين القائمة وطرح مقترحات لقوانين جديدة أبرزها قانون الأحوال الشخصية فالمرأة البحرينية مشارك فاعل في هذه المناقشات لأنها تدرك أن معالم المستقبل تتحدد منها.وتستعد مملكة البحرين للانتخابات المجالس البلدية وقائمة المرشحين تضم 43 امرأة الأمور الذي يؤكد عزم المرأة بالبحرينية على استخدام حقها كاملاً غير منقوصاً.

- **االمشاركة السياسية للمرأة في دولة الإمارات:**

حققت المرأة الإماراتية نقلة نوعية في وضعها على الخريطة الاجتماعية في المجتمع الإماراتي، وأثبت حضوراً فاعلاً ومؤثراً في المجال التعليمي حيث تزايدت معدلات تعليم المرأة ومن ثم انخفضت معدلات الأمية بين النساء بحيث بلغت نسبة الأمية في عام 1995 أقل من 12% وفي عام 2000 أقل من نسبة 10% كما تزايدت أهمية المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بحيث تزايد معدل مشاركة المرأة في الجمعيات النسائية التي بلغ عددها سبعة جمعيات ناشطة في قضايا المرأة والدفاع عن مكتسباتها وتعمل هذه الجمعيات على تأمين انخراط المرأة الإماراتية في مجالات التطوعية، والملاحظ أن جميع هذه الجمعيات تحظر ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي ويحظر على الأعضاء التدخل في السياسية وإن كانت هناك بعض الإشارات التي تصدر من بعض القيادات حول نية اعتماد مبدأ الانتخاب لاختيار أعضاء المجلس الوطني.

- **المشاركة السياسية للمرأة في سلطنة عمان:**

حققت المرأة العمانية تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات حيث ارتفعت معدلات التعليم بين النساء مما مكن المرأة العمانية من المساهمة في سوق العمل حيث بلغت نسبة 11.5 من إجمالي الوظائف العليا ومواقع اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية وبلغت مشاركة المرأة العمانية في الأعمال التطوعية والجمعيات النسائية كذلك مستوى متميز علماً بأن هناك 21 جمعية نسائية تقوم بدور هام في التوعية الاجتماعية ومتابعة قضايا المرأة.

سلطان عمان أكد على أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العمانية " منذ مدة طويلة وأنا أعتقد أن أبعاد المرأة عن لعب دور حيوي في حياة البلاد يعني في الأساس استبعاد 50% من إمكانيات البلاد"، انطلاقاً من هذه القناعة بمكانة المرأة ودورها في عملية التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل محدد فقد أعلن سلطان عمان في الفترة الثانية للمجلس الاستشاري ببدء تجربة جديدة وهي إشراك المرأة العمانية في العمل السياسي وأن تكون التجربة محدودة في ست ولايات من محافظة مسقط حيث أتيح للمرأة حق الترشيح لعضوية المجلس الاستشاري وكذلك حق انتخاب (اختيار) ممثليها فيه وكانت النتيجة هي انضمام امرأتين لعضوية المجلس " السيدة شكور بنت محمد الغماري والسيدة رحيلة الريامي"، وبعد أن أثبتت التجربة المحدودة في محافظة مسقط نجاحها بحضور نسائي واضح ومشاركة فاعلة وإحساس بالمسؤولية سواء كناخبات أو كنائبات كما أن التجربة أثبتت القبول الاجتماعي لمشاركة المرأة.

إزاء هذا النجاح أقدم سلطان عمان على اتخاذ الخطوة الأهم والتي تمثلت بفتح باب المشاركة السياسية للمرأة العمانية في كل أنحاء السلطة وكان ذلك في الدورة الثالثة للمجلس الاستشاري 1997-2000 حيث بدأت عمان مرحلة جديدة من مراحل التطور السياسي

فأدخلت نظام المجلسين شورى يتم انتخاب أعضائه بالانتخاب العام الحر المباشر ومجلس الدولة الذي يعين أعضاءه بناء على خبراتهم وكفاءتهم.

ترشحت لمجلس الشورى 27 امرأة مقابل 736 مرشحاً لشغل 82 معقد، ونتيجة للمنافسة الشديدة وغير المتكافئة لم تفز إلا مرشحتان، وتحيل السيدة شكور الغماري أسباب خسارة المرأة أمام المرشحين من الرجال إلى عدة أسباب وإن كانت قد حملت نفسها وزميلتها السيدة رحيلة الريامي بعض المسؤولية لعدم قيامهما قبل وقت كاف بواجبها لتشجيع وتنوير النساء في المناطق الداخلية بما سيتعرضن له خلال الحملة الانتخابية وشرح تجربتها الذاتية في هذا المجال كما أكدت على أنه لا يمكن القفز على الأوضاع الاجتماعية (القبلية والعشائرية) التي ليست في صالح المرأة.

أما المجلس المعين (مجلس الدولة) فيضم خمسة نساء وهنا تبرز حقيقة أن القيادة السياسية كداعمة للمرأة تلعب دوراً إيجابياً في تعديل المعادلة المختلفة في تمثيل المرأة أما صناديق الاقتراع فتظل تتأثر بالموروث الاجتماعي تجاه المرأة.

مما سبق يتضح أن دول الخليج تجمع بينها العديد من الخصائص والسمات المشتركة سواء في الهيكل الاقتصادي أو الإطار الاجتماعي أو النظم السياسية، وكما أن الخلفية التاريخية لدول المجلس ذات امتداد واسع ليشمل الدول الست، وإذا نظرنا لواقع المرأة في دول المجلس فالملاحظ التقارب في هذا الواقع حيث أن القيم المجتمعية متشابهة وبناء عليه فالنظرة المجتمعية للمرأة والموروثات الاجتماعية التي تحيط بدورها في الحياة العامة فيها الكثير من الشبه، والمتتبع لمسيرة تطورها ومساهمتها في الحياة العامة يستطيع أن يتبين هذه الحقيقة فبالرغم من التشابه الملحوظ إلا أن دول مجلس التعاون قد خطت خطوات فيها مساحة من الاختلاف فيما يتعلق بالتحرك تجاه الديمقراطية.،فمنها من تمسك بمبدأ الشورى وآلياته

ومنها من تحرك بثبات أو تذبذب باتجاه الأخذ بالنظام الديمقراطي النيابي وإفســاح المجــال للمشاركة السياسية.

2-5 الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت:

إن للكويت تاريخا طويلا بالمشاركة السياسية، لذا نجد ان بعض المفكرين وعلماء السياسة مهتمون بالتجربة الكويتية من خلال تقويمها من المنطلق العربي الإسلامي وليس من المنطلق الغربي الذي يضع معايير وشروط محدده للممارسة الديمقراطية تقويمها حسب المعايير والأسس العادلة آخذين بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والحضارية والسياسية والدينية، حتى يأتي التقييم موضوعيا ومنطقيا .

فالكويت كانت أول شعب خليجي انتخب مجلسا تشريعيا عام 1938م وكتب دستورله واختار أعضاءه لتمثيل الشعب. حيث أنه بعد أن نالت الكويت استقلالها عام 1961م، سارعت إلى إرساء قواعد الحكم المؤسسي وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع الدولة بنظام سياسي متكامل ذو سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، من خلال وضعها للدستورعام 1962 وذلك بعد الأشهر القليلة التالية للاستقلال،كما تبنت الكويت النظام البرلماني ، وبذلك دعت الحكومة إلى انتخابات عامة لانتخاب عشرين عضوا للمجلس التأسيسي تكون مهمته وضع الدستور، وقد جاء هذا الإعلان كنتيجة لتضافر العديد من العوامل التي خدمت ودعمت اتجاه السلطة إلى الأخذ بالنظام البرلماني، منها عوامل رئيسة لعبت دورا أساسيا في الدفع باتجاه اتخاذ قرار كهذا ،من هذه العوامل: وجود فئة من التجار الليبراليين المتحمسين للإصلاح السياسي، والدعم الشعبي الكبير الذي حاز عليه أمير البلاد آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح بالإضافة إلى التطور الإيجابي للعلاقة بين الحاكم والشعب.

ولقد وضع دستور الكويت الضوابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية وضمان الحريات السياسية للمواطنين، وحدد الأدوار والمهام بما يكفل التوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وعلى الصعيد الآخر يعتبر مجلس الأمة الكويتي الأداة الديمقراطية التي دعمت بالدستور الكويتي وقانون الإنتخاب مما أتاح للأفراد الفرصة للتعبير والمشاركة في صنع القرارات حيث نجح كمؤسسة تشريعية حقيقية أفرزت للمجتمع الكويتي المؤسسات والآليات السياسية التي أسهمت في رحلة التطور التي شهدتها الكويت.

وبالحديث عن قانون الإنتخاب نجد أنه قسم الكويت في البداية الى عشرة دوائر انتخابية تنتخب كل منها عضوين ،وهو القانون الذى على أساسه تم انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي المكون من عشرين نائبا ،ثم بعد ذلك تم تعديل هذه التقسيمة من انتخاب عضوين الى انتخاب خمسة اعضاء من كل دائرة، ليصبح عدد النواب في المجلس خمسون نائبا،وقداستمرت هذه التقسيمة للدوائر منذ العام1962 الى العام 1976.

وفي تاريخ 17 ديسمبر 1980،حيث أصدرأمير البلاد آنذاك الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مرسوماً بالقانون رقم(99) باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة حيث نصت مادته الأولى على تقسيم الكويت إلى 25 دائرة انتخابية بدلاً من 10 دوائر انتخابية كما كان سابقاً على أن تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس،واستمر هذا القانون حتى العام 2006 أصدر أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح القانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة حيث قسّم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية على أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس وأن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لأربعة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلاً التصويت لأكثر من

هذا العدد، وقد جاءت هذه التغيرات نتيجة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الكويت وتطور التعليم وظهور دعوات للإصلاح السياسي في الكويت لتوسعة القاعدة الانتخابية عبر إعادة تشكيل وتقليص عدد الدوائر وزيادة عدد من يحق لهم الانتخاب والترشيح بالإضافة إلى المطالبة لتخفيض سن الناخب إلى 18 سنة بدلا من 21 سنة.

ومن الملاحظ أنه بعد قرابة نصف قرن على التجربة البرلمانية في الكويت، وعقب 13 مجلسا عاشتها الكويت وتفاعلت معها مكونات المجتمع الكويتي وفئاته، فإن الثابت إن التجربة الكويتية اكتسبت تراكما في مستوى الخبرة نتيجة التجربة الدورية في التعامل مع استحقاقات الانتخابات، وهو ما انعكس تطورا في الفهم السياسي لدى الناخب والمرشح على حد السواء، وارتفاعا في مستوى الوعي الانتخابي لدى إطراف العملية الانتخابية.

غير انه ومع هذا الزمن الطويل فقد تغير الواقع الكويتي سياسيا واجتماعياوثقافيا وفكريا نتيجة أولا: التغير الحاصل في العالم خاصة مع التطور الذي حصل للعالم كله من الناحية الاقتصادية والاعتماد على النفط بالصناعات وتحول موازيين القوى في العالم وغيرهاوالضغوطات التي كانت مارستها بعض الدول على دول المنطقه من أجل اعتماد الديمقراطيه فيها، مما أدى لتبدل الخريطة السياسية في كثير من البلدان ومنها الكويت فقد مما أدى لاختلفت موازين وإحجام الكتل والتيارات السياسية المتواجدة في البرلمان .

ثانيا: ادى تغيير تقسيم الدوائر الانتخابية بعد مطالبات شعبي ونيابية إلى تغييرواضح على مخرجات العملية الانتخابية وموازين القوى السياسية في البرلمان، وانعكس على مستوى ونوعية الخطاب السياسي لدى المرشحين، وساهم تصغير حجم الدوائر في انتعاش الروح الطائفية والعصبية العشائرية والنزعة الفئوية، وأدت إلى تراجع في فرص نجاح المرشحين

المعتمدين على برامج سياسية لصالح مجموعات من النواب المستقلين ونواب الخدمات الذين يصنفون من ضمن حصة الحكومة(السعدي،2009).

وبعد مرور ربع قرن على هذا النظام جرى تغيير الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر بعد حراك سياسي وشعبي ضاغط. وبمرور تجربتين انتخابيتين وفق نظام الدوائر الخمس فان ملامح النظام السياسي الكويتي بدأت تتغير شيئا فشيئا. وبانتظار ذالك فنحن في خضم تحول سياسي عميق يطال هيكل الحياة السياسية في البلاد، والجدول(1) يبين عدد الناخبين في الدوائر الخمسة.

الجدول(1) عدد الناخبين في الدوائر الخمسة.

الدائرة الانتخابية	رجال	نساء	مجموع
الدائرة الانتخابية الاولى	31.613	37.519	69.132
الدائرة الانتخابية الثانية	20.380	23.039	43.473
الدائرة الانتخابية الثالثة	27.754	34.833	62.587
الدائرة الانتخابية الرابعة	43.552	56.330	99.882
الدائرة الانتخابية الخامسة	52.380	75.336	12.7716

6-2 مرحلة ما قبل إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية:

في هذه المرحلة كانت معانات المرأة الكويتية واضحة وجلية نتيجة حرمانها من حق الانتخاب والترشيح والتمثيل الوزاري واستبعادها من سلك القضاء، فالمرأة الكويتية لها تواجد في قطاعات أخرى كالتعليم ، وفي معظم قطاعات العمل وفي مؤسسات المجتمع المدني بل أن بعض هذه المؤسسات قامت بجهود نسائية خالصة،إلا أنها وكما تم ذكره كانت غائبة عن التمثيل السياسي في البلاد سواء بالانتخاب او الترشيح(المكيمي،2006).

هذه الحقوق التي حرمت منها والتي كفلها لها الدستور بمـــا فيهـــا حـــق الانتخـــاب والترشيح في مواد عدة أهمها المواد (6) و(7) و(8) و(29) والتي تؤكد بأن الناس (ويقصـــد من ذلك النساء والرجال) متساوون وهم سواسية في الكرامة الإنسانية وفي تكافؤ الفرص وفي الحقوق والواجبات، غيبت بفعل قانون الانتخاب الكويتي رقم (35) لسنة 1962 في مادتـــه الأولى التي حصرت هذا الحق في الذكور دون الإناث مما خلق إشكالية حول شـــرعية هـــذا الانتخاب والمجالس التي تنتخب بناءا علي مخالفة دستورية واضحة(المكيمي،2006).

وقد لعبت في هذه المرحلة مرحلة ماقبل اقرار حقوق المرأة السياسية، مجموعـــة مـــن القوى دورا هاما وجدليا حول إقرار تلك الحقوق منها:

أ- القوى الدينية في البلاد:

فالمتابع للواقع الكويتي وللحياة الكويتية يجد أن أبناء هـــذا الشـــعب ينقســـمون بـــين طائفتين: الطائفة السنية والتي تتبع مذهب أهل السنة والجماعة، والطائفة الأخـــرى الطائفـــة الشيعية، ويعيش أبناء الشعب في حاله من التلاحم والتآزر مهما اختلفت انتماءاتهم المذهبيـــة والطائفية، لكن لكلا من الطائفتين موقفها الخاص تجاه قضية المرأة، يتضح ذلك خلال متابعة الواقع الكويتي نجد أن الجماعات الإسلامية (السنية) المتمثلة بعدة تيـــارات كتيـــار الســـلفية والسلفية العلمية والإخوان المسلمين وغيرهم من حركات تقف موقف معارض مـــن حقـــوق المرأة السياسية باعتبار هذه الحقوق تعطي ولاية عامه للمرأة في المجتمع وهذا مـــا يخـــالف بحسب رأيهم الشرع والدين الإسلامي،أما بالنسبة للطائفة الشيعية كانت غالبيتها مـــع حقـــوق المرأة ولم تقف موقف مناهض منها بل دعمت المرأة.

وتنقسم الجماعات الدينية(السنية) ما بين فقهاء وناشطين سياسيين، فالفقهـــاء اختلفـــوا حول هذه الحقوق، فمنهم من رفضها تماماً، ومنهم من أقرها كاملة بدءا بالانتخـــاب وانتهـــاء

برئاسة الدولة، ومنهم من جزأها فأيد الانتخاب دون الترشيح (من باب وكالة المرأة لمن يقوم بشئونها) أو أيد الترشيح والتوزير دون رئاسة الدولة (اعتقاداً بان النيابة والتوزير ليستا من ضمن الولاية العامة ولكن رئاسة الدولة ولاية وبالتالي لا يحق للمرأة الولاية العامة على شئون الدولة). أما الجماعات الدينية الناشطة سياسيا في الكويت- سواء من الأخوان أو السلف- فقد تبنوا الحجة الشرعية لأراء الفقهاء الرافضين لهذه الحقوق والتي تستند إلى ثلاث قضايا أساسية هي تحريم الولاية العامة للمرأة، والحديث الشريف" لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة"، ودرجة القوامة(مرعي، 1996).

أما الولاية فهي الوكالة وتكون إما للعضوية النيابية أو الوزارة أو رئاسة الدولة ففي المفهوم الحديث الولاية إذن هي إحدى صور المشاركة السياسية وتصريف شئون الأمة والمجتمع. ويستند الرافضون لولاية المرأة على الآية الكريمة "أن الله يأمركم أن تؤدواً الأمنت إلى أهلها" (النساء 58) والأمانة فسرت علي إنها الولاية العامة والتي تقتصر علي الرجال دون النساء. كما إنهم ينكرون أية وكالة أو مشاركة سياسية للمرأة في العصور الأولى للإسلام.

وفي المقابل لا يأخذ الرأي الآخر بوجود مانع لولاية المرأة مستنداً إلى الآية الكريمة "المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (التوبة، 77) كما يستشهد بالعديد من الأمثلة التي تثبت مشاركة المرأة السياسية في تلك العصور بدأ من الجلوس على العرش مروراً بالبيعة وانتهاء بالمشاركة في المعارك. فقد كفل الإسلام حقوق المرأة السياسية كاملة بما في ذلك الترشيح للبرلمان ولرئاسة الدولة. وأن منع المرأة من حقها السياسي مخالف للشريعة الإسلامية لان الإسلام دين ودولة والدين والسياسة صنوان

لا ينفصلان ولا تمييز بين المرأة والرجل في ممارسة العمل السياسي (القبس 1 مارس 2005).

وفي درجة القوامة يستند الرافضون لهذه الحقوق على الآية الكريمة "الرجال قوامون على النساء" (النساء 34) فمن جعلت له القوامة لا تكون المرأة قوامة علية والولاية قوامة، إلا أن الرأي الآخر يرى بان هذه الآية تشترط شرط الأفضلية "بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم" والحديث الشريف " إنما النساء شقائق الرجال". كما إنهم يؤكدون على أن الإسلام ساوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وهذا لا يعني التماثل والتطابق وإنما يقصد منه رعاية الكفاءة وتقديرها بغض النظر عن مصدرها، رجلا كان أو امرأة.

وهناك تفسيرات أخرى للأية "الرجال قوَّامون على النساء" [سورة النساء الآية 34]) بأن كلمة " قوَّامون" تعني متسلطون، أو أن يُبَدَّى أو يُفضَّل الرجل على المرأة في جميع النواحي، وهذا بالتأكيد أمر خاطئ تمام الخطأ، بل المعنى أن الرجال قائمون على خدمة المرأة ورعايتها والاهتمام بشئونها (الغفار،1995).

لذلك لابد من النظر نظرة مختلفة، و نقول بأن الإسلام جاء حافظًا للمرأة ولمكانتها ولأهميتها في المجتمع بعد أن كانت المرأة مضطهدة في جميع دول العالم حتى في دول أوروبا صاحبة التمدن والتحضر.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة أيضا بعض التيارات الإسلامية كحزب الأمة (والذي يضم في عضويته الكثير من أعضاء السلفية العلمية، وهو الجناح المتشدد في الحركة السلفية في الكويت) معلنة تأييدها لحقوق المرأة السياسية كونه لا يتعارض وأحكام الشريعة. وأدى هذا الموقف الإسلامي المفاجئ إلى تهاوي حجة المانع الشرعي مما حدا بالجماعات المناهضة

للحقوق إلى التمرس وراء الحجة الاجتماعية. ويجدر التنويه إلى أن تبنـــي هــذه الجماعــات للحجة الشرعية تزامن مع الحجة الاجتماعية منذ بدايات المطالبة بهذه الحقوق علـــي عكــس الاعتقاد السائد عند الكثيرين بأنه بعد تهاوي الحجة الشــرعية المعارضـــة للحقــوق لجــأت الجماعات للعذر الاجتماعي والعادات و التقاليد(الكندري، 2008).

ودأب السلفيون على تكرار أنهم مع المنع وذلك من "باب سد الذرائع" لما لهذه الحقــوق من مفاتيح ستفتح أبواب الشرور والفتن في المجتمع، نجد في المقابل- وبعــد تلقـــي النقــد المتواصل من قبل أقرانهم في الدول المجاورة – بدأ إخوان الكويت يتحدثون عن الخصوصية الكويتية وبأن الوقت لم يحن لإعطاء المرأة الكويتية التي لا زالت تفتقر إلى الوعي السياســـي الكافي بحقوقها السياسية، والتناقض في هذا المنطق واضح، فالواقع الاجتماعي للمرأة الكويتية يؤكد ضرورة حصول المرأة على حقوقها السياسية من أجل تصحيح ذلك الواقع فهناك الكثير من القوانين التي لم تنصف المرأة كقانون الإسكان ونظام الـــتأمينات وقضايا المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي حيث يعامل أبناءها معاملة الأجانب مقارنة بالرجل الكويتي المتزوج من غير كويتية والتي في غضون خمس سنوات لها حق الحصول على الجنسية الكويتية.

كما تؤكد هذه الجماعات على أن رفضها جاء متسقاً مـــع الشــارع القبلـــي المحـــافظ والرافض لهذه الحقوق والذي يشكل القاعدة الأوسع لهذه التيارات الإسلامية، وقد يشوب هــذا الطرح الكثير من القصور وسوء التقدير فيما يخص علاقة النائب والقاعدة الانتخابية، فعلــم الاجتماع السياسي يحلل هذه العلاقة على إنها من علاقات السيطرة التنازليـــة والتصـــاعدية بمعني أن كل من الطرفين يؤثر ويتأثر بالآخر، فالناخب يدعم النائب في تبني قضايا وطنيـــة ملحة أو لحمل مطالب إلى الحكومة تتمثل في تقديم وتحسين الخدمات في مختلف المجـــالات الحياتية بينما مسؤولية النائب الأولى (كونه ضمن النخب الحاكمة) تتمثل في رفـــع الـــوعي

السياسي للناخبين ودعم القضايا الوطنية التي تتبناها السلطة التنفيذية المنوطة برسم السياسة العامة للدولة.

فالنخب الحاكمة إذن هي التي تقود الجماهير وليس العكس فلا يملك نائب أن يقول بأنه لا يستطيع أن يؤيد حقوق المرأة السياسية وذلك لأن قاعدته الانتخابية رافضه لهذه الحقوق أو أن رأيه يتوقف على نتائج الانتخابات الفرعية كما صرح بذلك عدد من أعضاء البرلمان في الكويت، بل الحكمة تستدعي تأييد النائب لهذه الحقوق، ففي حالة إقرار الحقوق ستتغير هذه القاعدة لتكون غالبيتها من النساء(حسانين، 2008).

ب- السلطة التنفيذية:

عند الحديث السلطة التنفيذية نجد أنها تتحمل القسط الأوفر من مسؤولية تذبذب هذه الحقوق، خاصة في ظل الغياب الرسمي للأحزاب تبقى الحكومة هي الحزب الحاكم الأكثر دعماً وتمويلاً والقادر على تمرير قانون حقوق المرأة السياسية، ومن الجدير بالذكر انه بعد أن حسمت الحكومة أمرها بضرورة دعم قضية الحقوق السياسية للمرأة الكويتية وصولاً إلى إقرارها، نجد أنها أبلت بلاءً حسنا في ذلك التوجه فقد كانت الحكومة اللاعب الأساسي الذي ضغط على النواب وطالبهم بضرورة تمرير تعديل القانون الذي يتيح المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. وحال إقرار تلك الحقوق في 16 مايو 2005(الكندري، 2008).

ولم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي تراقب محاولات المرأة الكويتية المستميتة من أجل المشاركة دون تحقيق النتائج المرجوة، بل سارعت إلى تعيين وزيرة لحقيبة التخطيط وهي الدكتوره معصومة المبارك في التشكيل الوزاري لعام 2005 والتي استمرت في التشكيلة الوزارية للعام 2006 من خلال حقيبة المواصلات وعينت أول عضوتين في المجلس البلدي وهما فاطمة الصباح مساعدة وكيل الديوان الأميري، والمهندسة فوزية البحر. كما قامت بإيفاد

وفود نسائية إلى عواصم القرار الغربية بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وواشنطن من أجل إبراز دور المرأة الكويتية في العملية السياسية في دولة الكويت، وقد دعمت الحكومة العديد من برامج تمكين المرأة سياسياً وشاركت باحتفالات التدشين بمرور عام على إقرار حقوق المرأة السياسية، وبالتالي فقد كان الدور الحكومي رائداً إذا ما قورن بضعف دور البرلمان وهو الجهة التي تمثل الشعب (امرأة ورجل) في دعم قضايا المرأة، حيث اقتصر دور البرلمان على تشكيل لجنة سميت بلجنة شئون المرأة والتي قامت بمؤتمر واحد لم يكن له أي أثر يذكر علي المجتمع ولاسيما جمهور النساء منه وقد جاء تحت عنوان "المرأة وحقوق الإنسان"، وبالتالي جاء طرح قضايا المرأة بصورة هامشية على سياق الفئات المهمشة في المجتمع مما لا يعكس الصورة الصحيحة كون المرأة الرقم الحاسم في كل الدوائر الانتخابية(المعهد الوطني الديمقراطي،2007).

ج – القبيلة :

والمقصود بالقبلية هنا واقعها المستفحل كظاهرة سياسية وليس بمفهومها الاجتماعي المعروف؛ فالقبلية في إطارها السياسي ترمي إلى تعزيز المصالح الفئوية والانقسام الاجتماعي سواء بين أبناء القبائل وأبناء الحضر أو بين القبائل أنفسهم مما يهدد مشروع الدولة الحديثة والمواطنة، وينسحب الشيء ذاته على مفهوم الطائفية السياسي أيضا (المعهد الوطني الديمقراطي، 2007).

أما القبلية في إطارها الاجتماعي فهي مكون طبيعي لمجتمعات الدول النامية حيث الانتماء لوحدات بدائية أصغر من وحدة الدولة وبمرور الوقت تتلاشي هذه الظاهرة في سبيل المزيد من الاندماج مع بقية أفراد المجتمع، وفي الآونة الأخيرة بدأنا نلحظ بعضاً من

المثقفين من أبناء القبائل يسعى لمحاربة مظاهر القبلية السياسية كالانتخابات الفرعية وغيرها ويسعون لمزيد من الانصهار مع بقية أبناء المجتمع الكويتي(حسانين، 2008)

فالقبيلة كان لها دور مناهض لحقوق المرأة لاعتبارات دينيه واجتماعية، وفي غياب استطلاعات الرأي والدراسات العلمية المجردة نرى بأنه من الصعوبة الجزم والأخذ بهذه الفرضية، أضف إلى ذلك أن المرأة عند القبائل كانت ولا زالت تتمتع بمكانة مميزة في التقاليد القبلية فتاريخ القبائل مليء بأسماء نسائية يفاخر رجال القبائل بها إلى الآن عبر الانتماء والانتساب لهؤلاء النسوة اللاتي عرفن بالشجاعة والحكمة والبلاغة. فإذا جاء الشارع القبلي الآن مغايراً لثقافته المتسامحة والمفاخرة بالمرأة فان ذلك نتيجة حتمية لثقافة سوقت له من باب التسلط والتكسب السياسي علي مدى العشرين عاما الماضية، والتي كرست فيها كل أنواع الاضطهاد والتمييز ضد المرأة وتشويه مكانتها التاريخية حتى جاء من ينادي بكفر القائل بالمساواة بين المرأة والرجل، وهي نماذج حية على الثقافة المتطرفة التي غذت الفكر الإرهابي حتى تجلى بالعنف ضد الدولة والمجتمع ومصالحه الحيوية، لذلك يجب التوجه إلى الطبقة المثقفة ولا سيما من أبناء القبائل للعب دور طليعي تقدمي من أجل نشر ثقافة المجتمع المدني الحديث ولا سيما في المناطق ذات الكثافة القبلية والسعي نحو مزيد من الاندماج والانصهار مع بقية أبناء البلد(العصفور، 2007).

د- القوى الليبرالية:

كان للقوى الليبرالية التقدمية بما في ذلك الحركات النسائية ذات التوجه التقدمي- السبق في رفع راية هذه الحقوق،وقد تمثلت هذه القوى بالتحالف الوطني الديمقراطي والمنبر الديمقراطي وغيرهم، حيث يدعو هذا التيار الى مدنية الدولة تحت شعارت شبه اشتراكية كما يهتم جداً بتنظيم العمل الاجتماعي، بالاضافه لحرصه على تطبيق الديمقراطية والمساواة مابين

الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات باعتبار ان الدستور كفل للمرأة هذا الحق ،ومن أبــرز وجوه هذا التيار هو السيد عبدالله النيباري وحالياً السيد صالح الملا وهو يعتبر مزيجــاً مــن اليسارية الإشتراكية مخلوطة بتحالفات مع طبقة التجار.

2-7 سعي المرأة الكويتية من أجل إقرارحقوقها السياسية:

إن النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن إعطاء أي دور للمرأة في الحياة السياسية، ولكن بالرغم من كل ذلك فقد جاءت صياغة دستور دولة الكويت، صياغة بعيدة على التحيز ضد المرأة حيث أراد واضعوا الدستور أن يجعلونه صالحاً لمستقبل الكويــت ولــيس فقــط لحاضرها (المكيمي، 2006).

وحتى يتلائم الوضع القانوني مع الوضع الاجتماعي آنذاك فقد تمــت صــياغة المــادة الأولى من قانون الانتخاب صياغة تبعد بشكل قاطع لا شبهة فيه المرأة من قائمــة النــاخبين ومن ثم المرشحين، إذن التباين واضح لا لبس فيه بين النصوص الدســتورية وبــين قــانون الانتخاب الذي جاء منسجماً مع الحالة الاجتماعية للمرأة في مطلع الســتينات، ولكــن بــدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة وتبلور ذلك في المؤتمر الأول الذي عقدته جمعية النهضة الأسرية في ديسمبر 1971 ونتج عنه عريضة تضمنت مطلبين أولهما ذا بعد سياســي وهــو المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وبالتحديد (حق الانتخاب) والثاني ذا بعد اجتماعي وهــو الحد من تعدد الزوجات(الدويلة،2007).

وهذا أشعل النقاش واستحوذ على اهتمام واستنكار أعضاء المجلس فلقد اســتثار هــذا الموضوع الذي يعتبره الرجال سواء مؤيدون أو معارضون للحقوق السياسية للمرأة واعتبروه مساسا وتعديا على حق من حقوقهم الشرعية وهكذا شهد ديسمبر 1973 ثلاثة جلسات لمناقشة

العريضة وكانت النتيجة سقوط مطالب المرأة الكويتية في تعديل الخلل واللامساواة الذي تتضمنه المادة الأولى من قانون الانتخاب(الكندري، 2008).

وتوالت جهود المرأة الكويتية المطالبة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بحملات متتابعة بدءاً من عام 1971 تمثلت في شكاوي رفعت لمجلس الأمة ومسيرات ومطالبات ولقاءات مع القيادات السياسية والنواب، رفع ما مجموعة سبعة دعاوي أمام المحاكم الإدارية، وطعون أمام المحكمة الدستورية وبعدم دستورية المادة الأولى من قانون الانتخاب وقد رفضت جميعها لأسباب شكلية "إجرائية"(المبارك، 2002).

هذه الجهود حفزت نواباً في مجلس الأمة للتقدم باقتراحات بقوانين لتعديل المادة سابقة الذكر (12 إقتراحاً بقانون) فشلت جميعها في تحقيق الهدف وفي 16 مايو 1999 تقدم صاحب السمو أمير البلاد بالإعلان عن رغبته في تمكين المرأة الكويتية من ممارسة حقها الدستوري في الترشيح والانتخاب وألحقت الرغبة السامية بمرسوم بقانون يحمل نفس المطلب (99/9) طرح للنقاش والتصويت في مجلس الأمة وهي المرة الأولى التي يبلغ فيها إقتراحاً بقانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب هذه المرحلة ولكن المعارضون أسقطوا هذا الاقتراح بفارق صوتين (30-32) ولكن بعد ذلك عادت اللجنة التشريعية والقانونية ولجنة الداخلية والدفاع إلى ممارسة دورهما السابق في إحباط محاولات التعديل وآخرها كان في 9 مارس 2002 بأن أسقطت لجنة الداخلية والدفاع وبإجماع أصواتها المحاولة رقم (12) في سلسلة المحاولات النيابية لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب(العجمي، 2000).

8-2 مرحلة ما بعد إقرار الحقوق السياسية للمرأة الكويتية :

وبعد معاناة طويله عانتها المرأة الكويتيه من أجل نيلها حقوقها السياسية التي كفلها الدستور جاء المرسوم الاميري الذي اصدره امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح

في 16 مايو 2005،والذي اعطى المرأة حقوقها كالترشيح والانتخاب ليطوي بــذلك صــفحة تعتبر سوداء من وجهة نظر المرأة الكويتية فيما يخص العمل النيابي،ومن بعد ذلــك بــدأت تشارك المرأة بشكل فعلي في الانتخابات وكانت اولى المشاركات فــي العــام 2006حيــث ترشحت 26 مرشحة لم تفز اي منهن في الانتخابات،تلتها المشاركه الثانية عام 2008 وقــد ترشحت 28 مرشحه ايضا لم تفز اي منهن بمقعد في البرلمان واخيرا شاركت المــرأة عــام 2009 ونحجت اربعة نساء من أصل (16)مرشحة هذا وسيتم الحديث بشكل من التفصيل عن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية من خلال الفقرة التالية:

1-8-2 المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بعد اقرار حقوقها:

قلما تحقق النساء مكاسبًا كبيرًة في العملية الانتخابية دون ضــغط ودعــم المنظمــات النسائية، وتأييد المجتمع المدني، وضغوط جماعات الضغط، وتــدريب المرشــحات، وبنــاء التحالفات، والمساعدة المالية الخارجية، وفي هذه الساحة، ثمة مجالات عديــدة يمكــن فيهــا للبرنامج الإنمائي(UNDP) تقديم الدعم عن طريق الحصص الانتخابية، التي تستخدم حاليًــا بشكلٍ متزايد لضمان مشاركة المرأة، مجالاً أخر يمكن فيه للبرنامج تقديم المساعدة، وتأخــذ الحصص الانتخابية أشكالاً عديدًة: فقد تُدرج نصوص في الدستور أو في قوانين عادية تلــزم بتخصيص تلك الحصص وقد تأخذ الأحزاب السياسية بنظام الحصص بمحض إرادتها، وقــد توجب الحصص أن يتم تخصيص عدد من المقاعد في الهيئة التشريعية للنساء، أو أن تقترح الأحزاب عددًا أدنى من المرشحات، أو تضع الأحزاب النساء في ترتيب "يؤهلهن للفوز" فـي صدارة قوائم مرشحيها(العجمي، 2000).

وينتقد آخرون نظام الحصص الانتخابية، ويرون أنه، بطبيعته، غيــر عــادل ويشــكل تمييزًا ضد الرجال فضلا عن أنه يعني ضمنا أن النساء ليست لديها المهارات اللازمة للفــوز

في الانتخابات دون مساعدة خاصة، ولكن لا يدرك أولئك المنتقدون أنه، حتى عندما ترسي الأطر القانونية مبدأ تكافؤ الفرص على الورق، فإن المعايير الثقافية والواقع الاجتماعي الاقتصادي يجعلان احتمالات الفوز ليست لصالح النساء، ويمكن للبرنامج تعزيز مشاركة النساء كناخبات مثقفات تتوفر لديهن القدرة اللازمة عن طريق دعم حملات التثقيف المدني وتثقيف الناخبات، ومناقشة للعوامل الثقافية التي من شأنها الحيلولة دون مشاركة المرأة (كما حدث في أفغانستان)، وتشجيع الأحزاب السياسية على إدراج القضايا التي تهم المرأة في برامجها السياسية، ومن ذلك كله يتضح الدور الذي يضطلع به UNPD في دعم وتشجيع المرأة(النابلسي، 2007).

وبالحديث عن التجربة الديمقراطية والمشاركة السياسية في دول الخليج نجد انها بدأت من خلال مجالس الحكم المحلي، إلا أنها رغم حداثة عمرها حققت بعض الإنجازات التي يمكن مشاهدتها على المستوى الخليجي عامة والمحلي خاصة ،حيث أصبح دخول المرأة إلى مجالس الحكم المحلي ضرورة حتمية، وذلك لخدمة قضايا الأمة العامة أولاً والخاصة بالمرأة والمجتمع ثانياً. وقد أبدى الكثير في دولة الكويت رأيهم بهذا الخصوص وهذه الحتمية (العصفور، 2007).

حيث ينظر إلى حق المشاركة الواسعة على أنها عنصر لا غنى عنه لتشكيل حكومة منَتخبة بشكلٍ ديمقراطي صحيح. ومع ذلك، غالباً ما تؤدي العملية الانتخابية ذاتها، حتى في الدول الديمقراطية الناضجة التي تؤدي مهامها على أكمل وجه، إلى خلق عقبات خطيرًة أمام مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات، وإلى حد أقل، كناخبات. ويعد ذلك أحد أسباب عدم احتفاظ النساء سوى بنسبة 16 % فقط من مقاعد البرلمان في شتى أنحاء العالم(فهمي،1994).

وثمة مجموعة كبيرة من العوامل تتضافر لمنع المرأة من ترشيح نفسها لشغل مناصب سياسية. ففي مجتمعاتٍ كثيرة، تحد المعايير الثقافية من قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة. ونتيجة لذلك، تتضاءل الفرص المتاحة أمام المرأة لاكتساب مهارات القيادة وممارستها. وفي أحيان كثيرة لا تترك الأعباء المنزلية وأعباء رعاية الأطفال الملقاة على عاتق المرأة متسعًا من الوقت لها للقيام بحملات انتخابية وجمع الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من يشغلون المناصب، ومعظمهم من الذكور، يتشبثون بالسلطة ويتسمون بالنفوذ القوي في شتى أنحاء العالم، ومن ثم تواجه المرشحات في الانتخابات بوجه عام عقبات أخرى عند منافسة من يشغلون تلك المناصب(المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية).

كما إن الأحزاب السياسية تتمسك بمفاتيح المناصب السياسية التي يجري التنافس عليها وتسيطر على عملية تعيين من يشغلونها في معظم النظم السياسية،مما قد يشكل عائقا أمام المشاركة السياسية للمرأة. كما أصبح دور النساء كناخبات محدودًا بحكم التقاليد. وكثيرًا ما تعجز الحملات الانتخابية والبرامج السياسية الحزبية، التي لا تتصدى لمخاوف النساء، عن تحفيزهن للإدلاء بأصواتهن. كما تحول الأمية، المنتشرة بين النساء أكثر منها بين الرجال، دون مشاركة المرأة. وقد تجعل الأعراف الثقافية والانتقادات الشديدة أيضًا من الصعب تسجيل أسماء النساء من أجل الإدلاء بأصواتهن. ومع ذلك، بدأ هذا الوضع يتغير(تيلتنس،2000).

وبالحديث عن مسيرة المرأة الكويتية نجد أنها شهدت منذ الاستقلال العديد من التطورات والتحولات التي حققت المرأة الكويتية عبرها الكثير من التحديات مع الكثير من الأمل والعزم على بناء مستقبل أفضل للمرأة والمجتمع الكويتي، حيث حققت المرأة انجازات في مجال العمل والتعليم والمجال السياسي وغيرها من مجالات فمثلا في مجال العمل ،نجد أن نسبة الاناث أكثر من نصف المجتمع الكويتي (50.6%) وقد بلغت نسبة العاملات في

القطاع الحكومي (88% وذلك سنة 2001 ، أما نسبة الرجال الكويتيين (66%) (القاضـــي، 2002).

وقد تنامى تقلد المرأة الكويتية للعديد من مواقف المسؤولية واتخاذ القرارات على كافة المستويات محلياً ودولياً، إذ حققت تقدماً ملموساً ايجابياً في وصولها الى مواقع القيادة، فلقــد ازداد تواجد المرأة في المؤسسات المالية حتى أن المرأة تولت مناصب إدارية وبلغت النســبة 32% وارتقت المرأة الكويتية مناصب صنع القرار في بعض الوزارات الحكومية فهناك عدد (2) بمنصب وكيل وزارة، وعدد (10) بمنصب وكيل مساعد، وعدد (2) بمنصب وزيــرة، وشغلت منصب مديرة جامعة الكويت، وقد ازداد نصيب المرأة الكويتيــة بــين الصــحفيين والفنيين في وكالة الأنباء الكويتية كونا حيث كانت هناك عدد (10) كويتيات فقط يعملن فــي هذه الوكالة سنة 1978 أما في الوقت الحاضر فقد أصبح عددهن (45) أي أنهن يشكلن 33% من مجموع الصحفيين والفنيين وفي مجال المحاماة توجد محاميات يترافعن عن قضايا جنائية ومدنية في المحاكم، وتوجد أيضاً امرأتان كويتيتان من بين 7 أعضاء تعملان فــي مجلــس الادارة لقطاع النفط ويعتبر هذا منصباً قيادياً يقود للاعتراف بأن المرأة الكويتية قادرة علــى هذه المهنة كما مثلت نساء كويتيات بلدهن في الخارج سواء في الســفارة كملحــق اعلامــي وثقافي وكسفيرة أيضاً في منظمات دولية مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق التنمية في الأمم المتحدة وغيرها(القاضي،2002).

وفي مجال التعليم نجد أن من أهم النجاحات التي حققتها المرأة الكويتية في مسيرتها هو انتصارها على الأمية، حيث تشير إحصائيات وزارة التخطيط أدناه بوضوح إلــى انخفــاض نسبة الأمية بين النساء (أقل من 15%) في مجتمعنا، وتبرز كذلك الاتجاه المتزايد للدراســات

العليا الذي يعد ظاهرة ايجابية وبعكس بكل وضـــوح النمـــو الـــذي حققـــه مجتمعنـــا(وزارة التخطيط،2002).

وفي المجال السياسي تعتبر ظاهرة الوجوه الجديدة من أبرز سمات المشاركات السياسية للمرأة الكويتية في الانتخابات النيابية، وقد جاءت تلك الظاهرة على غير المتوقع، فقــد كـــان الاعتقاد السائد إن السيدات الكويتيات اللاتي نشطن في المطالبة بتلك الحقوق سـيكون علـــى طليعة المشاركات في تلك الانتخابات، إلا إن تلك الظاهرة تحمل فـــي طياتهـــا الايجابيـــات والسلبيات معا.

فايجابيات ذلك الموقف انه ساهم في سقوط الاعتقاد السائد من أن قضية حقوق المـــرأة السياســـية هـــي قضـــية نخبـــة وصـــفوة معينـــة ســـوف تصـــادر هـــذه القضـــية حـــال إقرارها(الدويلة،2007).

كما إن الايجابية الأخرى تكمن في تنوع الخلفيات الثقافية للمرشحات اللاتي ترشـــحن في العديد من الدوائر الانتخابية بما في ذلك الدوائر ذات الكثافة القبلية، و بالتالي ساهمن في كسر ثقافة العزل الاجتماعي و السياسي للمرأة الكويتية، كما جـــاء التنـــوع فـــي المســـتوي الاجتماعي والمهني للمرشحات فقد كانت هناك المهندسة والمحامية وأستاذة الجامعة إلى جانب الموظفة البسيطة وربة المنزل مما يؤكد وجود ثقافة مجتمعية عامة تؤمن بأهمية المشـــاركة السياسية من قبل الجميع.

أما سلبيات هذا المشهد التي تلقي الضوء على عدد من عوائق المشـــاركة السياســـية لاسيما للمرأة الكويتية فهي كالآتي(العصفور،2007):

أولاً: إن سلبية ترشيح وجوه جديدة على العمل السياسي تكمن في افتقار هذه الفئة إلـــى خبرة العمل السياسي والإلمام بأدبياته و أدواته والقائمين عليه والافتقار إلى هذه الخبرة ممـــا

أثر في أداء المرشحات حيث انعكس سلبا بصورة عامة على المشاركة السياسية للمرأة الكويتية، كما إن العمل السياسي ليس وليد اللحظة أو يختزل في ملء استمارة الترشيح والظهور الإعلامي، بل هو عملية تراكمية في خدمة المجتمع المدني و تبني القضايا المجتمعية وإثراء النقاش و الكتابة في الندوات والمنتديات في جميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة ومتابعة العمل السياسي بمجمله دون تجزئه، لذلك كان على هذه الفئة من النساء إن يعكسن الجدية في التعاطي مع العمل السياسي وذلك بالإقدام على هذه الخطوات قبل خطوة الترشيح.

ثانياً: الافتقار إلى خبرة العمل السياسي تتجلى في العديد من المواقف حينما لم يتقبلن هؤلاء النسوة بعض النقد من قبل الحضور حول تشابه البرامج الانتخابية للمرشحات، حيث فسرن النقد بأنه هجوم يراد منه إحباطهن بينما النقد يوجه لأي إنسان ارتضى العمل العام.

ثالثاً: كان هنالك بالفعل تشابه في طرح البرامج الانتخابية والتي تركزت حول القضايا المجتمعية كالتعليم والمرأة والطفل والتطوير الإداري وقضايا البيئة والثروة السمكية إلا إن هذه القضايا لم تطرح في سياق القضايا الوطنية الأخرى والتي تعتبر مطلباً شعبياً كمحاربة الفساد و تعديل الدوائر الانتخابية وشراء الأصوات.

رابعاً: غياب التنسيق بين النساء في اختيار الدوائر الانتخابية للترشيح لانتخابات مجلس الأمة، حيث شهدت بعض الدوائر كثافة نسائية غير مبررة في الترشيح مقارنة بدوائر أخري تكاد تفتقر إلي العناصر النسائية، كما لا يوجد تنسيق بين الحملات النسائية للمرشحات من اجل دعم المرشحات في دوائر أخرى، بل إن العديد من هؤلاء النسوة ليست لديهن مقار انتخابية.

خامساً: تفاوت الثقافة السياسية بين المرشحات فهناك من تتمتع بثقافة سياسية متميـــزة مقارنة بأخرى تفتقر إلى ابسط أدبيات الثقافة السياسية، وقد يشكل المستوي التعليمي عـــاملا لكن الثقافة السياسية تظل ممارسة مكتسبة بالإمكان تنميتها لو تسني لهـــؤلاء النســـوة البيئـــة والعوامل الأساسية لتنمية قدراتهن السياسية.

وبعد اقرار حقوق المرأة العام 2005 ، ورغم النتيجة المخيبة للآمال التي خرجت بهـــا المرأة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في العام 2006، إلا أن كثيراً مـــن المســـتجدات طرأت على واقع المرأة الكويتية، وحققت الكثير من النتائج الايجابية علـــى عـــدة أصـــعدة، أهمها(غرايبة، 2006):

- الخبرة في العمل السياسي: رغم انخفاض عدد المرشحات فـــي الـــدور الانتخـــابي السابق، بدا الفرق واضحا من حيث نوعية النساء الوافدات على العمل السياسي مـــن ناحيـــة المؤهلات العملية والعملية والأداء في الحملات الانتخابية والتحالفات التي قمن بها.

- الثقة بقدرات المرأة: زيادة الثقة بقدرات المرأة بدا بارزا في عدد أصوات النـــاخبين التي حصلت عليها النساء المرشحات وكذلك التمثيل الرسمي في الدولة.

- زيادة التمثيل الرسمي للنساء: زاد عدد النساء في مراكز صنع القرار بشكل ملحوظ، كما تم تعيين امرأتين في منصب وزير للصحة والشؤون الاجتماعية. كما كان للمجلس الأعلى للمرأة دور بارز في تعزيز مكانة المرأة اجتماعيا وسياسيا من حيث الدعم والتمكين.

- الأنظمة والتشريعات: تم إجراء بعض التعديلات على التشريعات والقوانين لمؤسسات الدولة، وتم استحداث بعض الأنظمة لحصول المرأة على حقوقها في الخدمات التي توفرهـــا الدولة مثل القسائم السكنية والعلاوة الاجتماعية وغيرها. كما تم تشكيل قوى ضاغطة من عدة

جهات لسن قانون الأحوال الشخصية ليساهم في استقرار الأسرة وبالتالي المساهمة في التنمية المجتمعية.

وفي الانتخابات الكويتية في عام 2008 اخفقت المرأة الكويتية في الفوز بمقعد نيابي، حيث من بين (28) مرشحة في هذه الانتخابات لم تفز أية مرشحه، على الرغم أن نسبة النساء من بين أصحاب حق الاقتراع كانت حوالي 57%، والمثير للاستغراب أكثر أن النساء الكويتيات يشاركن في الانتخابات في الدورة السابقة والتي سبقتهابعد مطالباتها بحقوقها السياسية لسنين طويلة، بمعنى آخر كن متعطشات ليمارسن هذا الحق، ولكن النتائج جاءت عكسية ومخالفة لكل التوقعات (المعهد الوطني الديمقراطي،2007).

ويعزي البعض هذا الوضع في دول الخليج العربي لتأخر نيل المرأة هناك لحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولكن جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الأردنية لتؤكد أن الموضوع ليس التبكير أو التأخير في عملية نيل المرأة لحقوقها هما السبب في وضع المرأة العربية هذا، بل من الواضح أن هناك مسببات أخرى أعمق وأكثر جدية.

- **فوز المرأة في الانتخابات النيابية عام 2009:**

وبالحديث عن التجربة الانتخابية الأخيرة في الكويت نجد أنه قد سادت أجواء الانتخابات في 2009 حالة من القبول بفكرة مشاركة المرأة ووصولها للبرلمان، فقد رافقتها رغبة عارمة في التغيير انعكست على وصول أربع نساء دفعة واحدة، جاءت هذه الرغبة بعد إعلان حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بخطابه السامي الذي أعلن في حل المجلس والدعوة لانتخابات برلمانية جديدة حيث ذكر لأبناء الشعب الكويتي ضرورة التغيير والتيقن والتأني في اختيار من ينوب عنهم والحرص على اختيار الأكفأ،خاصة وان الكويت عانت ماعانته من المجالس الاخيرة من سيطرة تيارات اسلامية محافظه ومتشدده

وغيرها، وماحدث من تأزيمات سياسية في تلك المجـــالس وكثـــره الاســـتجوابات وخاصــــه استجواب ررئيس الحكومه ومطالبهم له بالاستقاله او الصعود لمنصـــة الاســـتجواب، ومـــن المعروف ان هذه الاستجوابات تستنزف طاقه المجلس وتعطل التنميه في البلاد،ومنها ظهرت رغبة الشعب الكويتي بالتغيير رغبة منه بانقاذ البلد من تلك الازمات السياسية ،والرغبة فـــي التغيير ليست تعني ان يصوت المجتمع للمرأة بشكل خاص لا بل عنت ضرورة اختيار الاكفأ والاصلح،ولربما هنا رأى أفراد الشعب الكويتي انه قد يكون الأكفأ في هذه المرحلـــة(ســـواء رجل أو إمرأة) ليس كثير الكلام والوعود وليس من لديه السلطه والنفوذ سواء نفوذ اجتماعي او اقتصادي،بل الأكفأ بما لديه من أفكار وطموحات وبرامج لخدمة البلـــد بالدرجـــه الاولـــى وجميع شرائحه دون تمييز فئه عن اخرى.فالتصويت لصالح المرأة جزء من التغيير الإيجابي المطلوب.

وقد استطاعت المرأة أن تحقق في انتخابات 2009 مايلي:

- وصول 4 نساء دفعة واحدة لأول مرة في تاريخ الكويت للبرلمان وفي مراكز متقدمة وبمعدلات أصوات كبيرة وهن: الدكتورة معصومة المبارك وقد نجحت عن الدائرة الأولـــى، كعضو مستقل، كما نجحت عن الدائرة الثانية كلا من الدكتوره اسيل العوضي كممثلـــة عـــن التحالف الوطني الديمقراطي، والدكتورة رولا دشتي كناشطة ليبرالية، ونجحـــت الـــدكتوره سلوى الجسار كعضو مستقل من الدائرة الثالثة.

وكان ذلك خلافا لكل التوقعات، فهو دليل على أن وصول المرأة للبرلمان قد أتى بإرادة شعبية كبيرة داعمة للتغيير في الخريطة السياسية الكويتية بشكل عام ولمشاركة المرأة فـي السلطة والحكم بشكل خاص، وهو أيضا دليل على أن المرأة لم تصل بأصوات النساء فقـــط، بل أن الرجل صوت لها أيضا وهو ما جعلها تكتسح أو تتصدر في بعض الدوائر.

- الأربع نساء اللاتي وصلن إلى مجلس الأمة الكـويتي 2009 هـن مـن الناشـطات السياسيات منذ زمن بعيد بالإضافة إلى أنهن جميعهن من حملة الدكتوراه وجمـيعهن تلقـين تعليمهن في الولايات المتحدة الأمريكية ،اذن نجد ان مستواهن التعليمي العالي قد يكون سـببا قويا وداعما لهن حيث رغب الكثير من الناخبين في التصويت لصالحهن من وجهة نظر انـه كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى المرشح دل ذلك على فكره المتطور وقدرته على احـداث تغييرات ايجابيه في المجتمع من خلال ماسيقدمه من افكار جديدة ومهمه.

- المرأة الكويتية وصلت عن طريق الاقتراع السري المباشر وبالتالي تكون الكويت أول دولة خليجية تصل فيها المرأة إلى البرلمان عن طريق الاقتراع السري المباشر.

2 -9 أثر العولمة على المشاركة السياسية للمرأة الكويتية بعد اقرار حقوقها:

أكد تقرير المرأة العربية والقيادة "2009-2011" الصادر عن مؤسسة دبي للمرأة حول التحديات التي تواجه القيادات العربية النسائية أن 65% من المشاركات في الاستطلاع يعتقدن أن العقبات أكثر وضوحاً في العالم العربي مقارنة مع الدول المتقدمة رغم أنها ذاتها الموجودة في الجهتين، وركزن على اثنين من التحديات وهما التوازن بين الحياة الشخصـية والعائليـة والعمل لإثبات الذات، وحددت القيادات النسائية التحديات التي يواجهنها في مسـيرتهن نحـو المواقع القيادية وتم وضع هذه التحديات ضمن السياق المناسب من خـلال سـبعة عناصـر للتمكين بما فيها البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والتعليمية إضافة إلى الدين والعولمة ووسائل الإعلام.

وإذا ما أردنا الحديث عن العولمة كمفهوم نجد أنها تشمل عدة معاني وتحمل في طياتها العديد من القيم التي لوتم تطبيقها وفهمها بشكل صحيح سوف يكون لها اثر كبير ذو فائدة على المجتمع فهي تعني انفتاح الأسواق وتبادل الأفكار والقيم والسلع فهي شاملة وعامـة وتشـمل

التبادل الثقافي مابين المجتمعات بدون قيود أو حدود ودون الحاجة لفيزا للمرور فبإمكـــان أي شخص في أي بقعة من الأرض أن يتعرف على ثقافات وقيم المجتمعات الأخرى بضـــغطه زر على الانترنت ومنها يحدث الانفتاح ، وقد رأت العديد من المنظمات أن العولمة تســـاعد على تسويق صورة المرأة الطموحة والمثابرة وتجاربها في البلدان التي نجحت فيها سياســـيا حيث تنشرها للدول الأخرى او للمجتمعات الأخرى للاستفادة من تجربتها.

وقد جاءت العديد من الدراسات التي توضح اثر ودور العولمة على المجتمع والقـــيم الموجودة فيه، حيث أشارت دراسة (الدعيج وسلامة،2007) والتي هدفت إلى تقصـــي أثـــر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت حيث اظهرت نتـــائج الدراسة أن أكثر القيم تأثرابالعولمة من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت هي الاستثمار، والعلم، والتخطيط للمستقبل، والتنافس، والصداقة، والانتماء لمؤسسة العمل، وإتقان العمل، والصداقة بين الجنسين، وتحمل المسؤولية، والصدق حيث يـــرى طلبـــة الجامعـــة أن العولمة ترسخ هذه القيم، وتقلل من المجاملة على حساب العمل، والتسامح فـــي الاخطـــاء، وتبين وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم في ضوء كل من متغير الجامعـــة، ومتغيـــر الجنس. وظهر أيضا وجود أثر دال إحصائياً للعولمة في القيم الدينية في ضوء كل من متغير الجامعة والجنس.

كما أشارت دراسة (خمش، 2009). إلى أنه من آثار العولمة تحديث الثقافـــة العربيـــة وإحياء التراث العربي الإسلامي، وبخاصة في دول الخليج العربي. وتحديث قيم وأخلاقيـــات العمل العربية في غالبية البلدان العربية.

غير أنه هناك فجوة واسعة بين القيم كما هي معطاة في الثقافة المجتمعية العامة، وبين الواقع اليومي المعيشي في بيئة العمل وفي المجتمع بشكل عام في كثيـــر مـــن المجتمعـــات

العربية، والذي يناقض هذه القيم ومضامينها بدل أن نلتزم بها –في غالبية الأحيان ويأتي جزء كبير من القيم من مصدر ديني؛ فهناك كثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على العمل والإنتاج وعدم الغش، وإعطاء كل ذي حق حقه، وهي اذا ماتمعنا فيها نجد ان قيم العولمة شبيهة بهذه القيم،وهناك مصادر أخرى أساسية للقيم مثل الظروف الاقتصادية والسياسية للمجتمع، إضافة إلى القوى السياسية وتوجهات النخب فيه، حيث تعمل هذه الظروف والقوى على تحديد أهداف مرحلية، أو طويلة المدى للمجتمع، وهي تحشد لتحقيق ذلك الدعم المادي المناسب لتطوير البرامج والسياسات الاجتماعية.

كما بين خمش(2004) أن الدول العربية، أو على الأصح الدول القطرية العربية تواجه ضغوطا متنامية توفر الشروط الضرورية للتنمية القطرية، ذلك أن حصول الدولة القطرية على الدعم والتأييد من مواطنيها مرهون غالبا باستمرارية النمو الاقتصادي، وبتزايد المشاركة الشعبية في العمل على تحقيق هذا النمو وتعظيمه، والاستفادة من نتائجه، وتكون المشاركة الشعبية من خلال مشاركة جميع فئات الشعب سواء من قبل الرجل أو المرأة.

ويتمثل تأثير العولمة على المرأة الكويتية من خلال تعرضها منذ فترة ليست بالوجيزة إلى تغيرات عميقة على مستوى العلاقات حيث يظهر الدور الذي قامت به العولمة من دعم التيارات الليبرالية بأفكار وقيم تهتم بالديمقراطية والمساواة بين الجنسين والصداقه بينهما ودعم الحريات ومن خلال دعم هذه التيارات للحركات النسائية والجمعيات النسائية في البلاد التي بدورها تدعم مشاركةالمرأة السياسية في البلاد بمختلف أشكالها ، وموارد القوة ، وتطور ملحوظ على آليات تصدير الأفكار والثقافات، وتبدل ملحوظ في الأولويات والأهداف والقيم، بما ينطوي على صياغة جديدة لوضع المرأة الكويتية، لذا وبشكل عام فإن العولمة كان لها دور هام ومؤثر.

10-2الاستشراف المستقبلي:

تعتبر ظاهرة اختزال الحقوق السياسية في حق التصويت والترشيح والتمثيل الــوزاري من الظواهر السلبية في بعض المجتمعات إلا أن واقع هذه الحقوق يعبر عن مساهمة أكبر من المشاركة السياسية، فالحقوق السياسية في الأنظمة الديمقراطية هي الحقوق المكفولة من قبــل الدستور والتي تشمل المشاركة السياسية في صناعة القرار وإدارة شئون الدولة، ومن الأمثلة على ذلك(مرعي، 1996):

- العمل في كافة قطاعات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأكاديمية.
- تقلد المناصب القيادية في السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- العمل ضمن جمعيات النفع العام وكافة أوجه مؤسسات المجتمع المدني.
- التمتع بكافة أشكال حرية التعبير.

إلا أن حق الانتخاب والترشيح يعتبر المحور الذي ترتكز عليه الحقوق السياسية فدونه تكون هذه الحقوق قد فقدت محورها وارتكازها، فهذا الحق هو المنبر الذي كفله الدستور مــن أجل الدفاع عن تلك الحقوق وغيرها من حقوق اجتماعية واقتصادية وقانونية، وهــو شــكل أساسي من أشكال المواطنة والذي دونه تكون المواطنة منقوصة.

غير أن تهميش دور المرأة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا في المجتمع منذ بدء التــاريخ البشري حتى يومنا الحاضر، وحصر حركتها تحت ظل الرجل كتابع له في كــل المجــالات الاجتماعية وتجاهل دورها التربوي، وعدم إثبات دورها الحقيقي في تنشأة الأجيال،قــد أثــرا سلبا على المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

بالإضافه لمن يعتقدون أن الأقلية في المجتمع لن يكون لها تأثي قوي فيه او حتى تواجد نيابي كبير في المجالس النيابية ومن هنا يفسرون انه قد تعتبر المرأة أقليــة فــي المجتمـع

وبالتالي ليس من الضرورة ان يكون لها تمثيل في المجلس النيابي،وهذا يعتبــر شــكلا مــن أشكال تهميش دور المرأة في المجتمع.

وبالحديث عن المرأة الكويتية نجد أنها تشكل أكثر من نصف المجتمع حيث يفوق عــدد الإناث الكويتيات عدد الذكور الكويتيين. ويقدر تقرير الشال بأنه عند إضافة المرأة والشريحة السنية ما بين 18-20 سنة سترتفع نسبة التمثيل في البرلمــان إلــى 45،1% ممـا يجعـل الممارسة الديمقراطية في الكويت أكثر تعبيراً ومصداقية إذا ما شاركت المرأة فيها، وذلك ما حدث بالفعل في الانتخابات النيابية الأخيرة في العامين 2006 و2008 التي شــهدت أولــى المشاركات السياسية من قبل المرأة الكويتية.

لذلك فالمرأة الكويتية ليست أقلية بل أغلبية عددية ونوعية في بعض المجالات، فعلـى سبيل المثال نسبة الطالبات في الجامعة تفوق الذكور فهي تقارب الــ 70% وغالبية المتفوقين والحريصين علي التحصيل الدراسي تأتي من فئة الإناث، أما إذا نظرنا إلى المرأة على أنهـا أقلية سياسية فان المستوى الديمقراطي لأية دولة يقاس باحترام حقوق الأقلية ومطالبها بما فيه التمثيل النيابي والوزاري، إذن فالمرأة الكويتية هي أغلبية وأقلية في آن واحد (المعهد الوطني الديمقراطي، 2007).

ويمكن للمرأة الكويتية أن تحقق مزيد من النجاح في حال قدمت صورة مشــرقة عــن أسلوب المرأة في العمل السياسي، ساهم في تعديل الموروث الاجتماعي وهي العقبــة التــي غذت التوجهات الفكرية لبعض شرائح المجتمع. حيــث يمكــن للمــرأة الكويتيــة أن تأخــذ حصصااكبر في كلا من الحكومة والبرلمان مستقبلا في حال كان أدائها مقنعا فــي المرحلــة الحالية وفي حال استطاعت ان تثبت جدارتها وكفائتها في العمل السياسي.

وبالحديث عن السياسة الخارجية لدولة الكويت نجد انها تتسم بالاعتدال والحياد، لذلك ممكن أن تدخل المرأة في هذا المجال السياسي عندما تصبح مؤهلة لهذا العمل، أو عندما تصدر إرادة سياسية تؤيد وجود المرأة في هذا المجال.

أما على المستوى الحزبي فلا يوجد أحزاب بالكويت لعدم وجود قانون ينظم شئوون الأحزاب إلا أنه يوجد كتل برلمانية منها كتلة العمل الشعبي والكتلة الإسلامية في مجلس الأمة الكويتي والتحالف الوطني الديموقراطي والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) والتحالف الوطني الإسلامي وتجمع العدالة والسلام وتجمع الميثاق الوطني وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني وحركة التوافق الوطني الاسلامية وائتلاف التجمعات الوطنية، من هنا يمكن أن تعزز المرأة الكويتية تواجدها في هذه الكتل، مما يعزز في المقابل وجودها القوي والمؤثر في الساحة السياسية.

واخيرا اذا ما حرصت المرأة على ان يكون خطابها السياسي وبرنامجها الانتخابي شاملا لكل قضايا المجتمع وموجها لكافة شرائحه وفئاته، سيدعم ذلك وجودهافي البرلمان او الحكومة على حد سواء، كما انها اذا حرصت على تطبيق برنامجها وتحويله من كلام نظري ومطالبات فقط الى حقائق ومشاريع وتشريعات وقوانين واقعية تمس هموم افراد المجتمع وتحقق طموحاتهم وتحل مشاكلهم وتساهم في تطور البلاد،كل ذلك سيدعم وجودها على الخارطة السياسية الكويتية واعتباره جزأ رئيسي للعملية التنموية الشاملة في الكويت.

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

3-4 أداة الدراسة

3-5 صدق الاستبيان

3-6 ثبات الاستبيان

3-7 تصحيح أدوات الدراسة

3-8 أسلوب التحليل الإحصائي

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لكل من: منهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، والإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، وبناء أدوات الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفاً للوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة.

3-1 منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على المسح الاجتماعي بالعينة وهو منهج يسمح بجمع المعلومات المطلوبة من المبحوثين من المواطنين الكويتيين (من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب، ولتدعيم المنهج سيتم تطبيق منهج دراسة الحالة المرتبطة بالاستبانة على (10)حالات من المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في العام 2006 والعام 2008.

3-2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المواطنين الكويتيين (من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب، إذ يبلغ إجمالي عدد الناخبين في الكويت (361740)، بينما يبلغ إجمالي الناخبين الذكور في الكويت (161243)، ويبلغ إجمالي عدد الناخبات الإناث في الكويت(200497)، وذلك حسب إحصاء إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية في دولة الكويت. كما يتكون مجتمع الدراسة من المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية وعددهن (26) مرشحة في الدورة الانتخابية التي حدثت بتاريخ 29 يونيو 2006 و(28)

مرشحة في الدورة الانتخابية التي حدثت بتاريخ 17 مايو2008، حيث تم دراسة مالا يقل عن 10 حالات من إجمالي المرشحات.

3-3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة غرضية مكونة من (515) من المواطنين الكويتيين(مـــن الجنســـين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب وذلك بعد الاطلاع على كشوف أسماء المقيدين مـــن المواطنين الموجودة في ادارة الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية، حيث تم اختيار الاشـــخاص وفقا لهذه الكشوف من كل دائرة انتخابية حيث أن عـــدد الـــدوائر الانتخابيـــة هـــو خمســـة دوائرموزعين على مختلف محافظات دولة الكويت. وهي كالآتي:

أولا: الجنس:

جدول (2) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالجنس

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	205	41
	أنثى	295	59

يوضح الجدول السابق خصائص عينة الدراسة من ناحية خاصية الجنس للذكور بنسبة مئوية 41% أما بالنسبة للإناث 59%.

ثانيا:**العمر**:

جدول (3) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالعمر

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30سنة	155	31
	30 أقل من 40سنة	217	43.4
	40 أقل من 50سنة	89	17.8
	50سنة فأكثر	39	7.8

يوضح الجدول السابق خاصية العمر فقد كانت النسبة المئوية للفئة أقل من 30 سـنة 31%، وفئة 30–أقل من 40 سنة بنسبة 43.4%، وفئة 40–أقل من 50 سنة بنسبة 17.8%، أما فئة 50 سنة فأكثر فقد كانت نسبتها 7.8%.

ثالثا:المستوى التعليمي:

جدول (4) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	-	-
	ابتدائي	-	-
	متوسط	43	8.6
	ثانوي	27	4.5
	دبلوم	105	21.0
	بكالوريوس	252	50.4
	شهادات عليا(ماجستير دكتوراه).	73	14.6

يبين الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق بخاصية المستوى التعليمي والتي كانت للفئة المتوسطة بنسبة 8.6%، والثانوية 5.8%، والدبلوم 21.0%، والبكالوريوس 50.4%، وشهادات عليا بنسبة 14.6%.

رابعا:المحافظة السكنية:

جدول (5) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالمحافظة السكنية

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المحافظة السكنية	العاصمة	246	49.2
	حولي	127	25.4
	الأحمدي	2	0.4
	الفروانية	64	12.8
	الجهراء	27	5.4
	مبارك الكبير	34	6.8

يبين الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق بالمحافظة السكنية فقد كانت 49.2% لسكان العاصمة، 25.4 %لسكان حولي، 0.4% لسكان الأحمدي، 12.8 %لسكان الفروانية، 5.4% لسكان الجهراء، و 6.8% لسكان مبارك الكبير.

خامسا: الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها:

جدول (6) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها	الأولى	163	32.6
	الثانية	108	21.6
	الثالثة	138	27.6
	الرابعة	45	9.0
	الخامسة	31	6.2

يظهر الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها فقد كانت 32.6% للدائرة الانتخابية الأولى، و21.6% لل-دائرة الانتخابية الثانية، و27.6%للدائرة الانتخابية الثالثة، و9.0 %للدائرة الانتخابية الرابعة، و6.2% للدائرة الانتخابية الخامسة.

سادسا: الانتماء إلى التيار السياسي:

جدول (7) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالانتماء إلى التيار السياسي

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
هل تنتمي إلى أي تيار سياسي؟	نعم	101	20.2
	لا	399	79.8

يظهر الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق خاصية الانتماء إلى تيار سياسي فقد كانت 20.2% لمن ينتمون للتيارات السياسية و79.8% ممن لا ينتمون للتيارات السياسية.

سابعا: **تحديد التيار السياسي**:

جدول (8) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بتحديد التيار السياسي

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التيار السياسي	المنبر الديمقراطي	46	41.8
	الحركة الدستورية الإسلامية	19	17.3
	الإئتلاف الوطني الإسلامي	36	32.7

يظهر الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق خاصية التيار السياسي فقد أخـذت فئة المنبر الديمقراطي نسبة 41.8%، وفئة الحركة الدستورية الإسلامية نسبة 17.3%، وفئة الإئتلاف الوطني الإسلامي نسبة 32.7%.

ثامنا: **المذهب الديني**:

جدول (9) خصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بتحديد المذهب الديني

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المذهب الديني الذي تنتمي له	المذهب السني	324	64.8
	المذهب الشيعي	176	35.2

يظهر الجدول السابق خصائص العينة فيما يتعلق بالنسبة للخاصية الأخيرة وهي المذهب الديني فقد كانت 64.8% لفئة المذهب السني، و35.2% لفئة المذهب الشيعي.

4-3 أداة الدراسة:

أولا: الاستبانة: استخدمت الاستبانة كمصدر أول للحصول على المعلومات، وتم إعدادها من قبل الباحثة بعد الاطلاع على المراجع والدراسات ذات الصلة واحتوت الاستبانة على مجموعة من الأسئلة:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأساسية فيما يتعلق بعينة الدراسة(النوع، العمر، المستوى التعليمي، المحافظة السكنية، الدائرة الانتخابية، التيار السياسي،المذهب الديني).

الجزء الثاني: شمل مجموعة من المجالات:

1. المجال الأول: أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين 2006و2008من وجهة نظر المواطنين الكويتيين من الجنسين ووجهة نظر المرشحات السابقات،وقد جاءت كالتالي:
   - أسباب اجتماعية.
   - أسباب اقتصادية.
   - أسباب سياسية.
   - أسباب تتعلق بمستوى الخبرة والتدريب.
   - الأسباب الدينية.
   - اسباب تتعلق بدور وسائل الاعلام.

2. المجال الثاني: الموقف من إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين 2006و2008.

3. المجال الثالث: الأسئلة المفتوحة، والتي تناولت أبرز المعيقات التي تم تخطيها في الانتخابات الاخيرة 2009 من وجهة نظر المبحوثين، وأبرز المقترحات التي يمكن أن يقدموها.

3-5 صدق الاستبيان:

تم التحقق من صدق المقياس بعرضه على لجنة من المحكمين من ذوي الاختصاص في الجامعات الأردنية بغرض معرفة مدى ملاءمة الاستبانة لتعرف إلى الأسباب التي أدت لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية،والحكم على فقراته وصياغتها ودرجة وضوحها، وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين في صياغتها النهائية للإستبيان. حيث اعتمدت الباحثة موافقة نسبة اتفاق (80%) من آراء المحكمين للحكم على صدق الأداة.

3-6 ثبات الاستبيان:

تم التأكد من ثبات الاستبيان بتطبيقه على عينة مؤلفة من 20 مرشح ومرشحة من خارج عينة الدراسة مرتين بفارق زمني قدره أسبوعان وتم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لكل من أبعاد المقياس والمقياس ككل، وأستخدم معامل ارتباط بيرسون اختبار (Test-retest). وذلك لاستخراج معامل الثبات.

3-7 تصحيح أدوات الدراسة:

تم تصحيح الفقرات بحيث أعطى الاختبار أربع مستويات أوافق (3 نقاط)، محايد (2 نقاط)، غير موافق (1 نقطة).

8-3 أسلوب التحليل الإحصائي:

تم ترميز الأسئلة وإدخال الإجابات إلى الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) والذي يسمح باستخراج نتائج إحصائية، وصفية، وتحليلية، مثل التكرار، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وكذلك تم استخدام بعض الاختبارات المناسبة للتأكيد من أن الفروق في النسب والمتوسطات الحاسبية فروق دالة إحصائيا مثل اختبار (T-Test) واختبار (One Way ANOV).

الفصل الرابع

عرض النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة

4-1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

4-2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

4-3 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

4-4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

4-5 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

4-6النتائج المتعلق بالسؤال السادس

الفصل الرابع

عرض النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة

4-1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما هي أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر كلا من المواطنين والمرشحات؟

- **أولا:من وجهة نظر المواطنين:**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية لفقرات المتعلقة أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين (من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب، وكانت النتائج كالآتي:

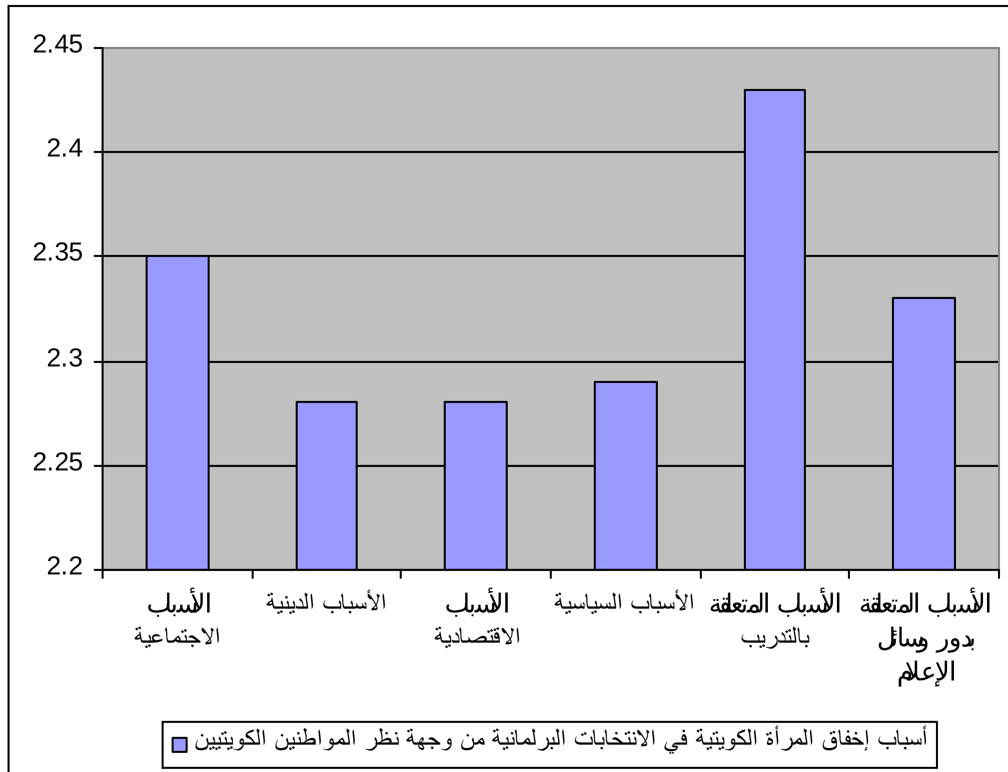
جدول(10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لأسباب إخفاق المرأة الكويتية (بشكل عام) من وجهة نظر المواطنين

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	الأسباب الاجتماعية	2.35	0.75	2	مرتفعة
2	الأسباب الدينية	2.28	0.81	5	مرتفعة
3	الأسباب الاقتصادية	2.28	0.81	5	مرتفعة
4	الأسباب السياسية	2.29	0.80	4	مرتفعة
5	الأسباب المتعلقة بالتدريب	2.43	075.	1	مرتفعة
6	الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام	2.33	0.81	3	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.33	0.79		مرتفعة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في كل المجالات حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (2.33) وبانحراف معياري بلغ (0.79).

ويوضح الشكل رقم (1) ترتيب الأسباب المتعلقة بإخفاق المرأة من وجهة نظر المواطنين وفقا للمتوسطات الحسابية



وقد جاءت الأسباب المتعلقة بالتدريب في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.43)، بينما جاءت الأسباب الاجتماعية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.35)، وجاء بالمرتبة الثالثة الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام حيث جاء متوسطه الحسابي (2.33)، وفي المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة جاءت الأسباب السياسية بمتوسط حسابي بلغ (2.29)، أما في المرتبة الخامسة والأخيرة فقد جاء كل من الأسباب الدينية والاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (2.28). وهي بالتفصيل كما يلي:

أولا: الأسباب الاجتماعية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين: وهي كالآتي:

جدول(11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب الاجتماعية من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
10	غياب التحالفات الاجتماعية النسوية مما أضعف فرصة نجاح المرأة.	2.58	0.61	1	مرتفعة
2	الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي، والتي تفضل وصول الرجل إلى البرلمان.	2.54	0.71	2	مرتفعة
3	التنشئة الاجتماعية بما تتضمن من قيم وعادات وقوانين وموروثات ثقافية شعبية.	2.52	0.70	3	مرتفعة
9	ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المرأة .	2.49	0.77	4	مرتفعة
1	فرض المجتمع على المرأة القيام بأدوار تقليدية في محيط الأسرة، مما أثر على رغبتها في العمل السياسي.	2.47	0.76	5	مرتفعة
13	سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي.	2.42	0.64	6	مرتفعة
12	قناعة الكثيرين من أن العمل السياسي سيؤثر على دور المرأة المهم في رعاية أسرتها.	2.34	0.75	7	مرتفعة
11	ضعف ثقة المرأة بقدرات المرأة في مجال العمل السياسي.	2.31	0.86	8	مرتفعة
5	قلة عدد الجمعيات الأهلية النسائية التي تشجيع أعمال المرأة مادياً ومعنوياً.	2.31	0.70	8	مرتفعة
4	نظرة المجتمع الدونية إلى قدرات المرأة للعمل في المجال السياسي.	2.31	0.84	8	مرتفعة
8	القناعات لدى الكثير من أفراد المجتمع بأنه من غير اللائق أن تعمل المرأة في القطاع السياسي.	2.27	0.80	11	مرتفعة
7	العادات والتقاليد التي تفرض الدور الإجتماعي للمرأة والذي يتعارض مع مشاركتها السياسية.	2.10	0.85	12	مرتفعة
6	معارضة الأهل والأقارب لخوض المرأة التجربة الانتخابية.	1.92	0.72	13	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.35	0.75		مرتفعة

يظهر من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في أغلب لفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (2.35) أما الانحراف المعياري (0.75).

ويبين الجدول السابق أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على " غياب التحالفات الاجتماعية النسوية مما أضعف فرصة نجاح المرأة " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.58)، بينما جاءت كل من الفقرة رقم (2) والتي تنص على الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي، والتي تفضل وصول الرجل إلى البرلمان" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي

بلغ (2.54)، وجاءت كل من الفقرة رقم (6) والتي تنص على" معارضة الأهل والأقارب لخوض المرأة التجربة الانتخابية" ، بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.92).

ثانيا: الأسباب الدينية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين: وهي كالآتي:

جدول(12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب الدينية من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
17	استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان.	2.45	0.74	1	مرتفعة
16	الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي من العمل السياسي للمرأة.	2.31	0.86	2	مرتفعة
14	الاتجاهات الدينية السائدة لدى البعض والتي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان.	2.29	0.83	3	مرتفعة
15	الفتاوى التي يصدرها بعض رجال التيارات الدينية والتي تحرم العمل السياسي للمرأة.	2.21	0.82	4	مرتفعة
18	اصطباغ بعض المفاهيم الاجتماعية التي لاتحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمع للمرأة.	2.12	0.81	5	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.82	0.81		مرتفعة

يظهر من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في الفقرات المتعلقة بالأسباب الدينية حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (2.28) أما الانحراف المعياري (0.81).

يظهر من الجدول (4) أن الفقرة رقم (17) والتي تنص على " استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان" جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.45)، وجاءت الفقرة رقم (16) والتي تنص على " الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي من العمل السياسي للمرأة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.31)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (18) والتي تنص على "اصطباغ بعض

المفاهيم الاجتماعية التي لا تحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمع للمــرأة" بمتوسط حسابي بلغ (2.12).

ثالثا: الأسباب الاقتصادية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين: وهي كالآتي:

جدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةالمتعلقة بالأسباب الاقتصادية من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
21	نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الإنتخابي، أو المطبوعات الأخرى.	2.56	0.66	1	مرتفعة
24	غياب الدعم المادي من قبل العشيرة.	2.41	0.75	2	مرتفعة
22	نقص المستشارين الذين يمكن أن يتولوا حملة المرأة الإنتخابية، لأن ذلك يتطلب دفع مبالغ كبيرة.	2.30	0.86	3	مرتفعة
23	احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة.	2.26	0.82	4	مرتفعة
19	ضعف القدرة الاقتصادية لدى المرأة الكويتية مقارنة بالقدرة الاقتصادية د لدى الرجل.	2.16	0.92	5	مرتفعة
20	تطلب الحملات الإنتخابية موازنة مالية كبيرة مما يعيق حملات الكثير من النساء المرشحات.	2.01	0.85	6	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.28	0.81		مرتفعة

يظهر من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في الفقرات المتعلقــة بالأسباب الاقتصادية حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (**2.28**) أما الانحراف المعياري (**0.81**).

ويبين الجدول (5) أن الفقرة رقم (21) والتي تنص على " نقص الإمكانيات الماديــة والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيــان الانتخــابي، أو المطبوعات الأخرى" جاءت بالرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.56)، وجاءت الفقرة رقــم (24) والتي تنص على "غياب الدعم المادي من قبل العشيرة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي

بلغ (2.41)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (20) والتي تنص على " تطلب الحملات الانتخابية موازنة مالية كبيرة مما يعيق حملات الكثير من النساء المرشحات " بمتوسط حسابي بلغ (2.01).

رابعا: الأسباب السياسية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين: وهي كالآتي:

جدول(14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب السياسية من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
28	قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي مقارنة بالرجل.	2.50	0.72	1	مرتفعة
32	طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصة وصول المرأة للإنتخابات.	2.45	0.76	2	مرتفعة
33	ضعف وعي بعض النساء بحقوقهن السياسية.	2.39	0.86	3	مرتفعة
27	قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية حال دون استعداد المرأة الكافي للعملية الانتخابية.	2.38	0.70	4	مرتفعة
29	الدور الضعيف لبعض النخب السياسية في دعم المرأة في مجال العمل السياسي.	2.29	0.82	5	مرتفعة
26	حالة التأزم بين السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء الكويتي) والسلطة التشريعية(مجلس الأمة الكويتي) مما أثر على رغبة المرأة في العمل السياسي.	2.19	0.79	6	مرتفعة
31	عدم وضوح الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية الإنتخابية.	2.17	0.85	7	مرتفعة
25	تفضيل النظام السياسي في المجتمع الرجال على النساء في العمل السياسي.	2.12	0.80	8	مرتفعة
30	غياب نماذج نسائية ناجحة يحتذى بها في مجال العمل السياسي.	2.09	0.87	9	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.29	0.80		مرتفعة

يظهر من الجدول (14) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (2.29) أما الانحراف المعياري (0.8.).

ويبين الجدول (14) أن الفقرة رقم (28) والتي تنص على " قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي مقارنة بالرجل " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.50)،

وجاءت الفقرة رقم (32) والتي تنص على " طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصة وصول المرأة للإنتخابات" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.45)، وجاءت الفقرة رقم (30) والتي تنص على " غياب نماذج نسائية ناجحة يحتذى بها في مجال العمل السياسي" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.09).

خامسا: **الأسباب المتعلقة بالتدريب لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين: وهي كالآتي:**

جدول(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب المتعلقة بالتدريب من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
40	نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتية.	2.68	0.66	1	مرتفعة
37	ضعف دور الجمعيات النسوية في تدريب المرأة الكويتية.	2.53	0.68	2	مرتفعة
36	نقص التدريب والتأهيل الذي تقدمه الحكومة للمرأة الكويتية قبل البدء في الترشيح.	2.48	0.74	3	مرتفعة
35	نقص الكفاءات المدربة من النساء لخوض الإنتخابات.	2.46	0.71	4	مرتفعة
41	غياب استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير امكانيات المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي.	2.45	0.81	5	مرتفعة
42	ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال.	2.40	0.79	6	مرتفعة
39	نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم.	2.34	0.68	7	مرتفعة
34	عدم فهم المرأة للقوانين التي تحكم العملية الإنتخابية.	2.29	0.79	8	مرتفعة
38	نقص البرامج التدريبية الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتية فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية.	2.28	0.87	9	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.43	0.75		مرتفعة

يظهر من الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في بالأسباب المتعلقة بالتدريب حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (**2.43**) أما الانحراف المعياري (0.75**).**

كما يبين الجدول أن الفقرة رقم (40) والتي تنص على " نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.68)، وجاءت الفقرة رقم (37) والتي تنص على " ضعف دور الجمعيات النسوية في تدريب المرأة

الكويتية " في الفقرة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.53)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقـــرة رقم (38) والتي تنص على "نقص البرامج التدريبة الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتية فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية." بمتوسط حسابي بلغ (2.28).

سادسا: الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين: وهي كالآتي:

جدول(16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب المتعلقة بدور وسائل الأعلام من وجهة نظر المواطنين

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
43	عدم كفاية دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان.	2.42	0.66	1	مرتفعة
44	نقص البرامج التوعوية التي تهدف إلى تحسين صورة المرأة للعمل في المجال السياسي.	2.33	0.86	2	مرتفعة
45	غياب النماذج النسائية الواعية والمثقفة عن الساحة الإعلامية.	2.33	0.83	2	مرتفعة
46	الصورة التقليدية التي تظهرها وسائل الإعلام وخاصة المسلسلات للمرأة.	2.30	0.85	4	مرتفعة
47	انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حساب ابراز دور المرأة.	2.28	0.87	5	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.33	0.81		مرتفعة

يظهر من الجدول (16) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في بالأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام حيث بلغت قيمة المتوسط الكلـــي (2.33) أمـــا الانحـــراف المعيـــاري (0.81).

حيث يبين الجدول (16) أن الفقرة رقم (43) والتي تنص على " عدم كفاية دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.42)، وجاءت كل من الفقرة رقم (44) والتي تنص على " نقص البرامج التوعوية التـــي تهدف إلى تحسين صورة المرأة للعمل في المجال السياسي " والفقرة رقم (45) والتي تنص على " غياب النماذج النسائية الواعية والمثقفة عن الساحة الإعلامية" بالمرتبة الثانية بمتوسط

حسابي بلغ (2.33) وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (47) والتي تنص على " انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حساب ابراز دور المرأة " بمتوسط حسابي بلغ (2.28).

- ثانيا:**من وجهة نظر المرشحات:**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين، وكانت النتائج كالآتي:

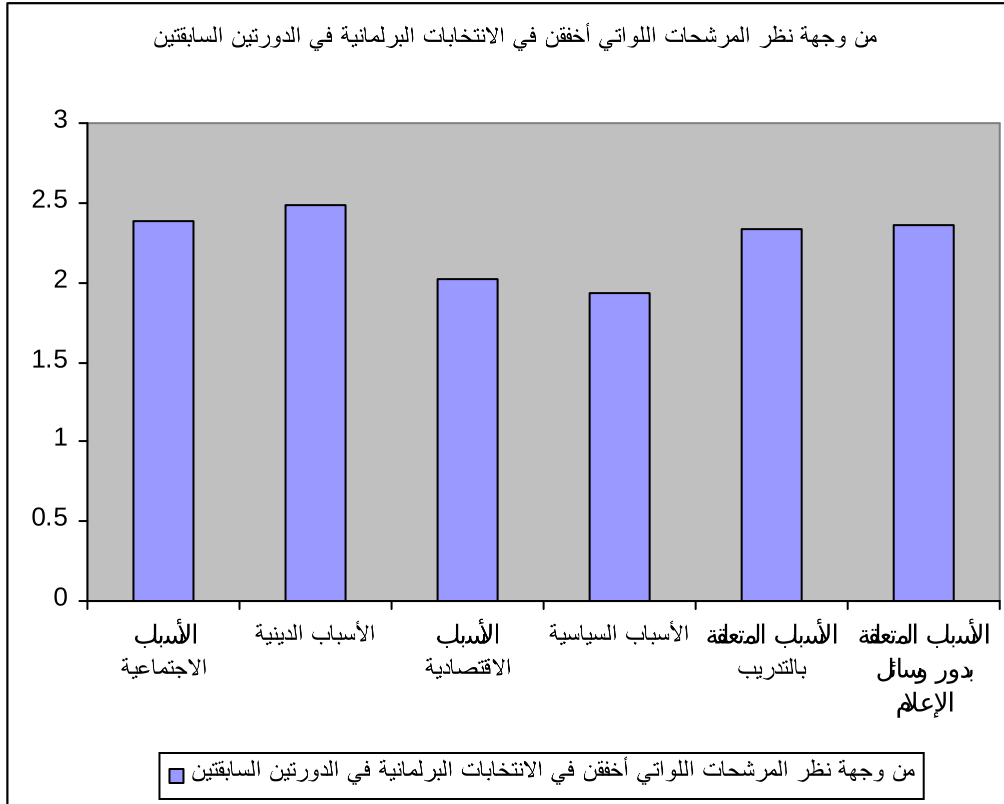
جدول(17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لأسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية (بشكل عام)من وجهة نظر المرشحات

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	الأسباب الاجتماعية	2.39	0.73	2	مرتفعة
2	الأسباب الدينية	2.48	0.76	1	مرتفعة
3	الأسباب الاقتصادية	2.02	0.91	5	مرتفعة
4	الأسباب السياسية	1.93	0.95	6	متوسطة
5	الأسباب المتعلقة بالتدريب	2.33	0.85	4	مرتفعة
6	الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام	2.36	0.95	3	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.25	0.86		مرتفعة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت في الأغلب مرتفعة في كل المجالات حيث بلغت قيمة المتوسط الكلي (2.25) وبانحراف معياري بلغ (0.86).

ويوضح الشكل رقم (2) ترتيب الأسباب المتعلقة بإخفاق المرأة من وجهة نظرالمرشحات وفقا للمتوسطات الحسابية:



وقد جاءت الأسباب الدينية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.48)، بينما جاءت الأسباب الاجتماعية بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2.39)، وجاء بالمرتبة الثالثة الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام حيث جاء متوسطه الحسابي (2.36)، وفي المربة الرابعة جاءت الأسباب المتعلقة بالتدريب بمتوسط حسابي بلغ (2.33)، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء كل من الأسباب الاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (2.02)، وأخيرا وفي المرتبة السادسة جاءت الأسباب السياسية بمتوسط حسابي بلغ (1.93). وهي بالتفصيل كما يلي:

أولا: الأسباب الاجتماعية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الـــدورتين الســـابقتين: وهـــي كالآتي:

جدول(18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةالمتعلقة بالأسباب الاجتماعية من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
3	التنشئة الاجتماعية بما تتضمن من قيم وعادات وقوانين وموروثات ثقافية شعبية.	2.9	0.32	1	مرتفعة
1	فرض المجتمع على المرأة القيام بأدوار تقليدية في محيط الأسرة، مما أثر على رغبتها في العمل السياسي.	2.7	0.48	2	مرتفعة
2	الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي، والتي تفضل وصول الرجل إلى البرلمان.	2.7	0.67	2	مرتفعة
7	العادات والتقاليد التي تفرض الدور الإجتماعي للمرأة والذي يتعارض مع مشاركتها السياسية.	2.6	0.7	4	مرتفعة
11	ضعف ثقة المرأة بقدرات المرأة في مجال العمل السياسي.	2.6	0.7	4	مرتفعة
6	معارضة الأهل والأقارب لخوض المرأة التجربة الانتخابية.	2.5	0.53	6	مرتفعة
12	قناعة الكثيرين من أن العمل السياسي سيؤثر على دور المرأة المهم في رعاية أسرتها.	2.4	0.84	7	مرتفعة
5	قلة عدد الجمعيات الأهلية النسائية التي تشجيع أعمال المرأة ً ومعنويا ً.	2.2	0.92	8	مرتفعة
8	القناعات لدى الكثير من أفراد المجتمع بأنه من غير اللائق أن تعمل المرأة في القطاع السياسي.	2.2	0.92	8	مرتفعة
10	غياب التحالفات الاجتماعية النسوية مما أضعف فرصة نجاح المرأة.	2.2	0.79	8	مرتفعة
4	نظرة المجتمع الدونية إلى قدرات المرأة للعمل في المجال السياسي.	2.1	0.99	11	مرتفعة
9	ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المرأة .	2	0.82	12	مرتفعة
13	سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي.	2	0.82	12	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.39	0.73		مرتفعة

ظهر من الجدول (18) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعـــة للفقـــرات المتعلقـــة بالأسباب الاجتماعية حيث بلغت قمية المتوسط الكلـــي (2.39) أمـــا الانحـــراف المعيـــاري (0.73).

ويبين الجدول (18) أن الفقرة رقم (3) والتي تـــنص علـــى " التنشئة الاجتماعية بما تتضمن من قيم وعادات وقوانين وموروثات ثقافية شعبية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوســـط حسابي بلغ (2.9)، بينما جاءت كل من الفقرة رقم (1) والتي تنص على (فرض) المجتمع على دور

المرأة القيام بأدوار تقليدية في محيط الأسرة، مما أثر على رغبتها في العمل السياسي" والفقرة رقم (2) والتي تنص على " الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي، والتي تفضل وصول الرجل إلى البرلمان" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.70)، وجاءت كل من الفقرة رقم (9) والتي تنص على" ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المرأة" والفقرة رقم (13) والتي تنص على " سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي"، بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.00).

ثانيا: الأسباب الدينية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين: وهي كالآتي:

جدول(19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب الدينية من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
14	الاتجاهات الدينية السائدة لدى البعض والتي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان.	2.5	0.71	1	مرتفعة
15	الفتاوى التي يصدرها بعض رجال التيارات الدينية والتي تحرم العمل السياسي للمرأة.	2.5	0.71	1	مرتفعة
16	الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي من العمل السياسي للمرأة.	2.5	0.71	1	مرتفعة
17	استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان.	2.5	0.71	1	مرتفعة
18	اصطباغ بعض المفاهيم الإجتماعية التي لاتحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمع للمرأة.	2.4	0.97	5	مرتفعة
	الدرجة الكلية	2.48	0.76		مرتفعة

يظهر من الجدول (19) أن الفقرات المتعلقة بالأسباب الدينية جاءت مرتفعة في كل الفقرات حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.48) بانحراف معياري (0.76).

ويبين الجدول (19) أن كل من الفقرة رقم (14) والتي تنص على " الاتجاهات الدينية السائدة لدى البعض والتي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان"، والفقرة رقم (15) والتي تنص

على " الفتاوى التي يصدرها بعض رجال التيارات الدينية والتي تحرم العمل السياسي للمـــرأة"، والفقرة رقم (16) والتي تنص على " الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي مـــن العمل السياسي للمرأة"، والفقرة رقم (17) والتي تنص على " استغلال بعض النخـــب السياســـية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان" بالمرتبة الأولـــى بمتوســـط حسابي بلغ (2.50)، وجاءت الفقرة رقم (18) والتي تنص على " اصـــطباغ بعـــض المفـــاهيم الإجتماعية التي لاتحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمـــع للمـــرأة"، بالمرتبـــة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.40).

ثالثا: الأسباب الاقتصادية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظـــر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين: وهي كالآتي:

جدول(20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةالمتعلقة بالأسباب الاقتصادية من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
24	غياب الدعم المادي من قبل العشيرة.	2.4	0.84	1	مرتفعة
23	احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة.	2.2	0.92	2	مرتفعة
22	نقص المستشارين الذين يمكن أن يتولوا حملة المرأة الإنتخابية، لأن ذلك يتطلب دفع مبالغ كبيرة.	2.1	0.99	3	مرتفعة
19	ضعف القدرة الاقتصادية لدى المرأة الكويتية مقارنة بالقدرة الاقتصادية د لدى الرجل.	1.9	0.99	4	متوسطة
20	تطلب الحملات الإنتخابية موازنة مالية كبيرة مما يعيق حملات الكثير من النساء المرشحات.	1.8	0.92	5	متوسطة
21	نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الإنتخابي، أو المطبوعات الأخرى.	1.7	0.82	6	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.02	0.91		مرتفعة

يظهر من الجدول (20) أن المتوسطات الحسابية جاءت مرتفعة في الأســـباب المتعلقـــة بالجاني الاقتصادي حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.02)، وبانحراف معياري (0.91).

ويبين الجدول (20) أن الفقرة رقم (24) والتي تنص على " غياب الدعم المادي من قبل العشيرة"، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.40)، وجاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على " احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.20)، وجاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على " نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الإنتخابي، أو المطبوعات الأخرى" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.70)

رابعا: الأسباب السياسية لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين: وهي كالآتي:

جدول(21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب السياسية من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
27	قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية حال دون استعداد المرأة الكافي للعملية الانتخابية.	2.3	0.95	1	مرتفعة
33	ضعف وعي بعض النساء بحقوقهن السياسية.	2.2	1.03	2	مرتفعة
29	الدور الضعيف لبعض النخب السياسية في دعم المرأة في مجال العمل السياسي.	2.1	0.99	3	مرتفعة
30	غياب نماذج نسائية ناجحة يحتذى بها في مجال العمل السياسي.	2	0.94	4	مرتفعة
31	عدم وضوح الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية الإنتخابية.	2	0.94	4	مرتفعة
25	تفضيل النظام السياسي في المجتمع الرجل على النساء في العمل السياسي.	1.8	0.92	6	متوسطة
26	حالة التأزم بين السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء الكويتي) والسلطة التشريعية(مجلس الأمة الكويتي) مما أثر على رغبة المرأة في العمل السياسي.	1.7	0.95	7	متوسطة
28	قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي مقارنة بالرجل.	1.7	0.95	7	متوسطة
32	طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصة وصول المرأة للإنتخابات.	1.6	0.84	9	متوسطة
	الدرجة الكلية	1.93	0.95		متوسطة

يظهر من الجدول (21) أن الفقرات المتعلقة بالجانب السياسية جاءت بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (1.93) وبانحراف معياري (0.95).

ويظهر الجدول (21) أن الفقرة رقم (27) والتي تنص على " قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية حال دون استعداد المرأة الكافي للعملية الانتخابية"،بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.30)، وجاءت الفقرة رقم (33) والتي تنص على " ضعف وعي بعض النساء بحقوقهن السياسية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.20)، وجاءت الفقرة رقم (32) والتي تنص على " طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصة وصول المرأة للانتخابات" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.60).

خامسا: **الأسباب المتعلقة بالتدريب لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين: وهي كالآتي:**

جدول(22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريةالمتعلقة بالأسباب المتعلقة بالتدريب من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
39	نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم.	2.9	0.32	1	مرتفعة
38	نقص البرامج التدريبية الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتية فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية.	2.7	0.67	2	مرتفعة
40	نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتية.	2.6	0.84	3	مرتفعة
34	عدم فهم المرأة للقوانين التي تحكم العملية الإنتخابية.	2.3	0.95	4	مرتفعة
35	نقص الكفاءات المدربة من النساء لخوض الإنتخابات.	2.3	0.95	4	مرتفعة
36	نقص التدريب والتأهيل الذي تقدمه الحكومة للمرأة الكويتية قبل البدء في الترشيح.	2.2	1.03	6	مرتفعة
37	ضعف دور الجمعيات النسوية في تدريب المرأة الكويتية.	2.2	1.03	6	مرتفعة
41	غياب استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير امكانيات المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي.	2.1	0.88	8	مرتفعة
42	ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال.	1.7	0.95	9	متوسطة
الدرجة الكلية		2.33	0.85		مرتفعة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية المتعلقة بالتدريب جاءت في الأغلب مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.33) وبانحراف معياري (0.85).

وجاءت الفقرة رقم (39) والتي تنص على " نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.90)، وجاءت الفقرة رقم (38) والتي تنص على " نقص البرامج التدريبية الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتية فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.7)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (42) والتي تنص على " ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال" بمتوسط حسابي بلغ (1.70).

سادسا: الأسباب المتعلقة بوسائل الإعلام لإخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين: وهي كالآتي:

جدول(23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالأسباب المتعلقة بدوروسائل الإعلام من وجهة نظر المرشحات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
47	انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حسب ابراز دور المرأة.	2.6	0.84	1	مرتفعة
43	عدم كفاية دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان.	2.4	0.97	2	مرتفعة
44	نقص البرامج التوعوية التي تهدف إلى تحسين صورة المرأة للعمل في المجال السياسي.	2.3	0.95	3	مرتفعة
45	غياب النماذج النسائية الواعية والمثقفة عن الساحة الإعلامية.	2.3	0.95	3	مرتفعة
46	الصورة التقليدية التي تظهرها وسائل الإعلام وخاصة المسلسلات للمرأة.	2.2	1.03	5	مرتفعة
الدرجة الكلية		2.36	0.95		مرتفعة

يظهر الجدول (23) أن المتوسطات الحسابية المتعلقة بوسائل الإعلام جاءت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (2.36)، وبانحراف معياري (0.95).

وجاءت الفقرة رقم (47) والتي تنص على " انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حساب ابراز دور المرأة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.60)، وجاءت الفقرة رقم (43) والتي تنص على " عدم كفاية دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان" بمتوسط حسابي بلغ (2.40)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (46) والتي تنص على "الصورة التقليدية التي تظهرها وسائل الإعلام وخاصة المسلسلات للمرأة ".

4-2 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي مواقف كلا من المواطنين والمرشحات من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية؟

- **أولا :من وجهة نظر المواطنين:**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرات المتعلقة بمواقف المواطنين الكويتيين(من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول(24)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بمواقف المواطنين من إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات

الرقم	الفقرة	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	تتعاطف مع المرأة، ولكن تؤمن أن المرأة غير كفؤة للوصول إلى البرلمان.	نعم	132	%26.4
		لا	368	%73.6
2	تدعم وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان	نعم	420	%84.0
		لا	80	%16.0
3	وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان يعزز العمل السياسي	نعم	402	%80.4
		لا	98	%19.6
4	المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب	نعم	419	%83.8
		لا	81	%16.2
5	يعد وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح	نعم	465	%93.0
		لا	35	%7.0
6	تؤيد إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان	نعم	464	%92.8
		لا	36	%7.2

يظهر من الجدول (24) أن 73.6% من من لديهم حق الترشيح والانتخاب أجابت بـلا على التعاطف مع المرأة واعتبارها غير كفؤه للوصول إلى البرلمان، كما أجمعت العينة بنسبة 84% على دعمها لوصول المرأة الكويتية للبرلمان، و80.4% على أن وصولها يعزز العمل السياسي، وأجمعت عينة المواطنين ممن لديهم حق الترشيح على أن المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب بنسبة بلغت 83.8%، واتفقت 93% من عينة الدراسة على أن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح، وأخيرا أجمعت العينة بنسبة كبيرة بلغت 92.8% على إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.

- ثانيا:**من وجهة نظر المرشحات:**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للإجابات على الفقرات المتعلقة بمواقف المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول(25)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بمواقف المرشحات من إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات

الرقم	الفقرة	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	تتعاطف مع المرأة، ولكن تؤمن أن المرأة غير كفؤة للوصول إلى البرلمان.	نعم	3	%30
		لا	7	%70
2	تدعم وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان	نعم	7	%70
		لا	3	%30
3	وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان يعزز العمل السياسي	نعم	8	%80
		لا	2	%20
4	المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب	نعم	8	%80
		لا	2	%20
5	يعد وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح	نعم	10	%100
		لا	0	%0
6	تؤيد إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان	نعم	9	%90
		لا	1	%10

يظهر الجدول (25) أن 70% من النساء المرشحات يرفضن فكرة أن المرأة غير كفؤة للمشاركة في البرلمان، وأن 70% يدعمن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان، كما اتفقت عينة المرشحات على أن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان يعزز العمل السياسي بنسبة بلغت 80%، وبنفس النسبة على أن المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب، واتفقت العينة كاملة على أن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح بنسبة 100%، وأشارت 90% من عينة الدراسة على أن إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.

3-4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنساء اللواتي ترشحن للانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للخصائص الديمغرافية المتعلقة بالمرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين من أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية، وكانت النتائج كالآتي:

جدول(26)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بخصائص عينة المرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية في الدورتين السابقتين .

الرقم	الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	العمر	أقل من 30سنة	1	%10
		30 أقل من 40سنة	4	%40
		40 أقل من 50سنة	5	%50
2	المستوى التعليمي	ثانوي	1	%10
		دبلوم	4	%40
		بكالوريوس	4	%40
		شهادات عليا(ماجستير دكتوراه).	1	10%
3	المحافظة السكنية	العاصمة	3	%30
		حولي	4	%40
		الفروانية	1	%10
		مبارك الكبير	2	%20
		الأحمدي	0	%0
		الجهراء	0	%0
4	الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها	الأولى	4	%40
		الثانية	1	%10
		الثالثة	1	%10
		الرابعة	2	%20
		الخامسة	2	%20
5	هل تنتمي إلى أي تيار سياسي؟	نعم	2	%20
		لا	8	%80
6	المذهب الديني الذي تنتمي له	المذهب السني	6	%60
		المذهب الشيعي	4	%40

كانت خصائص عينة الدراسة من ناحية خاصية العمر فقد كانت النسبة المئوية للفئة أقل من 30 سنة 10%، وفئة 30 أقل من 40 سنة بنسبة 40%، وفئة 40 أقل من 50 سنة بنسبة 50%. وكانت خاصية المستوى التعليمي للفئة الثانوي بنسبة 10%، والدبلوم 40%، والبكالوريوس 40%، وشهادات عليا بنسبة 10%. وخاصية المحافظة السكنية فقد كانت 30% لسكان العاصمة، 40% لسكان حولي، 10% لسكان الفروانية، و 20% لسكان مبارك الكبير.

وخاصية الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها فقد كانت 40% للدائرة الانتخابية الأولى، و10% للدائرة الانتخابية الثانية، 10% للدائرة الانتخابية الثالثة، و20% للدائرة الانتخابية الرابعة، و20% للدائرة الانتخابية الخامسة. وأما خاصية الانتماء إلى تيار سياسي فقد كانت 20% لمن ينتمون للتيارات السياسية و80%ممن لا ينتمون للتيارات السياسية. وأما بالنسبة للخاصية الأخيرة فقد كانت 60 لفئة المذهب السني، و40 لفئة المذهب الشيعي.

4-4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما هي اقتراحات كلا من المواطنين والمرشحات لضمان نجاح المرأة مستقبلا في الانتخابات؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باقتراحات المواطنين الكويتيين(من الجنسين) ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب والمرشحات اللواتي أخفقن في الانتخابات البرلمانية لضمان نجاح المرأة مستقبلا، وكانت النتائج كالآتي:

1- من وجهة نظر المواطنين:

جدول(27)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باقتراحات المواطنين لضمان نجاح المرأة مستقبلا في الانتخابات

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية
1	زيادة الدعم الحكومي	15	22%
2	عمل برامج تدريبية ودورات للمرأة في العمل السياسي	15	22%
3	إبراز دور المرأة الكويتية وانجازاتها في كافة مجالات العمل وثقتها في نفسها	9	13%
4	دور الإعلام في إبراز دور المرأة	12	17%
5	تغيير الفكرة الأساسية لدى المجتمع بأن المرة خلقت للمنزل	5	7%
6	زيادة الوعي لدى المرأة الكويتية بضرورة وجودها في البرلمان	4	6%
7	الكوتا	5	7%
8	تخفيض السن الانتخابي	4	6%
المجموع		69	100%

يظهر من الجدول (27) أن 22% من عينة الدراسة تقترح زيادة الدعم الحكومي للمرشحات، بالإضافة إلى عمل برامج تدريبية ودورات للمرأة في العمل السياسي، بينما ترى 17% من العينة أنه يجب إبراز دور الإعلام في إبراز دور المرأة في المجتمع، وقد اتفق 13% من عينة الدراسة على أن إبراز دور المرأة الكويتية وانجازاتها في كافة مجالات العمل وثقتها في نفسها يلعب دورا كبيرا في تشجيع المرأة الكويتية.

2- وجهة نظر المرشحات أنفسهن:

جدول(28)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة باقتراحات المرشحات لضمان نجاح المرأة مستقبلا في الانتخابات

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية
1	الكوتا	10	%71
2	الدعم المادي	2	%14
3	تكثيف برامج التدريب والتثقيف للمرأة	2	%14

يظهر من الجدول السابق أن 71% من المرشحات أجمعن على أهمية توفر الكوتا التي تضمن حق المرأة بعدد معين من المقاعد، وأن 14% يطالبن بالدعم المادي وتكثيف برامج التدريب والتثقيف للمرأة.

5-4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:ماهي أبرز المعيقات التـــي تـــم تخطيهـــا فـــي الانتخابات البرلمانية عام 2009 مما أدى لنجاح المرأة فيها من وجهة نظر المبحوثين؟

1- من وجهة نظر المواطنين:

جدول(29)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمعيقات التي يراها المواطنين والتي تم تخطيها بانتخابات 2009

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية
1	مقاومة التغيير	11	24%
2	تقبل المجتمع لمشاركة المرأة وبالأخص المرأة نفسها	7	11%
3	دور الإعلام في إبراز دور المرأة	12	19%
4	تغيير الفكرة الأساسية لدى المجتمع بأن المرة خلقت للمنزل	5	8%
5	تقبل المجتمع لمشاركة المرأة	5	8%
6	اعتبار الرجل نقطة هجوم وعدم تقبله واقتناعه بها	4	6%
7	الصورة النمطية لدى أفراد المجتمع عن عزوبية المرشحة	2	3%
المجموع		46	%100

يظهر من الجدول (29) أن 24% من عينة الدراسة ترى أنه ومن المعيقـــات التـــي تحيط بالمرأة هو عدم الرغبة في التغيير والوعي عند المجتمع، وترى 19% من عينة الدراسة أن الإعلام لا يلعب الدور المطلوب منه في تشجيع الحملات الانتخابية للمرأة الكويتيـــة، وأن 11% ترى أن المعيق الأكبر هو تقبل المجتمع لمشاركة المرأة وبالأخص المرأة نفسها.

2- من وجهة نظر المرشحات أنفسهن:

جدول(30)

التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمعيقات التي تراها المرشحات و التي تم تخطيها بانتخابات 2009

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية
1	عدم توفر الدعم الحكومي وللشعبي لمناصرة المرأة	10	%63

2	عدم ثقة الناخبين	4	%25
3	بروز تيارات سياسية داعمة للمرأة بشكل أكبر	2	%12
4	دور وسائل الإعلام	2	%12

يظهر الجدول السابق أن المرشحات افقن على أن من أكثر المعيقات التي تم تجاوزها هو **عدم توفر الدعم الحكومي والشعبي لمناصرة المرأة** وقد كانت نسبت اتفاقهن على ذلك 63%، ثم جاءت فكرة عدم ثقة الناخبين بنسبة 25%، وأخيرا جاء كل من بروز تيارات سياسية داعمة للمرأة بشكل أكبر ودور وسائل الإعلام بنسبة بلغت 12%.

6-4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الإنتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين، تعزى للجنس والعمر والاتجاه الديني والمستوى التعليمي والمحافظة السكنية و الدائرة الانتخابية؟

1- الجنس:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم استخدام الاختبار التائي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة

الأسباب الاجتماعية	ذكور	2.22	.45	0.281	.000
	إناث	2.44	.28		
الأسباب الدينية	ذكور	2.18	.53	1.533	.198
	إناث	2.41	.61		
الأسباب الاقتصادية	ذكور	2.11	.53	0.519	.555
	إناث	2.16	.76		
الأسباب السياسية	ذكور	1.93	.97	0.103	.000
	إناث	2.25	.50		
أسباب تتعلق بضعف التدريب	ذكور	2.31	.36	0.253	.000
	إناث	2.42	.41		
دور وسائل الإعلام	ذكور	2.44	.44	1.967	.446
	إناث	2.24	.46		

يظهر من الجدول (31) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس في كل من مجال الأسباب الاجتماعية والسياسية ومجال الأسباب المتعلقة بالتدريب حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.00) وهي قيمة ذات دلالة إحصائة عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$). بينما لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المجالات الأخرى.

وقد كانت الفروق لصالح الإناث في كل المجالات حيث كانت المتوسطات الحسابية للإناث أعلى منها للذكور.

2- العمر:

لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تم تطبيق اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

جدول (32)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر

المجل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	14.257	3	4.752	41.394	.000

المجل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	56.943	496	.115		
	الكلي	71.199	499			
الأسباب الدينية	بين المجموعات	13.555	3	4.518	14.115	.000
	داخل المجموعات	158.773	496	.320		
	الكلي	172.328	499			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	4.934	3	1.645	5.760	.001
	داخل المجموعات	141.622	496	.286		
	الكلي	146.556	499			
الأسباب السياسية	بين المجموعات	3.892	3	1.297	7.365	.000
	داخل المجموعات	87.357	496	.176		
	الكلي	91.248	499			
أسباب تتعلق بضعف التدريب	بين المجموعات	9.890	3	3.297	20.494	.000
	داخل المجموعات	79.790	496	.161		
	الكلي	89.681	499			
دور وسائل الإعلام	بين المجموعات	1.913	3	.638	2.809	.039
	داخل المجموعات	112.618	496	.227		
	الكلي	114.531	499			

يشير الجدول (32) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر في كل من المجالات حيث كانت قيم مستوى الدلالة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) في كل مجالات الدراسة.

ولمعرفة مصدر الفروق تم إجراء اختبار شافييه Scheffe، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (33)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين درجات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

المجل	مجموعات المقارنة	العمر	أقل من 30سنة	30- أقل من 40سنة	40 أقل من 50سنة	50سنة فأكثر
الأسباب		المتوسط	2.54	2.22	2.49	2.06

الاجتماعية	أقل من 30سنة	2.54		*.000	.741	*.000
	30- أقل من 40سنة	2.22			*.000	.078
	40 أقل من 50سنة	2.49				*.000
	50سنة فأكثر	2.06				
الأسباب الدينية	المتوسط		2.48	2.14	2.38	2.56
	أقل من 30سنة	2.48		*.000	.623	.866
	30- أقل من 40سنة	2.14			*.011	*.000
	40 أقل من 50سنة	2.38				.400
	50سنة فأكثر	2.56				
الأسباب الاقتصادية	المتوسط		2.09	2.32	2.28	2.20
	أقل من 30سنة	2.09		*.001	.064	.734
	30- أقل من 40سنة	2.32			.968	.658
	40 أقل من 50سنة	2.28				.881
	50سنة فأكثر	2.20				
الأسباب السياسية	المتوسط		2.40	2.20	2.29	2.33
	أقل من 30سنة	2.40		*.000	.247	.840
	30- أقل من 40سنة	2.20			.395	.324
	40 أقل من 50سنة	2.29				.958
	50سنة فأكثر	2.33				
أسباب تتعلق بضعف التدريب	المتوسط		2.51	2.46	2.45	1.96
	أقل من 30سنة	2.51		.747	.792	*.000
	30- أقل من 40سنة	2.46			.999	*.000
	40 أقل من 50سنة	2.45				*.000
	50سنة فأكثر	1.96				
دور وسائل الإعلام	المتوسط		2.14	2.24	2.31	2.26
	أقل من 30سنة	2.14		.262	.060	.563
	30- أقل من 40سنة	2.24			.689	.995
	40 أقل من 50سنة	2.31				.958
	50سنة فأكثر	2.26				

يظهر من الجدول (33) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مجال الأسباب الاجتماعية كانت بين فئة " أقل من 30 سنة " التي بلغ متوسطها الحسابي (2.54) وفئة "30- أقل من 40 سنة" التي بلغ متوسطها (2.22)، وكانت هناك فروق بين كل من فئة " أقل من 30 سنة" وفئة "50 سنة فأكثر" والتي بلغ متوسطها (2.06)، وكانت هناك فروق أيضا بين فئة "30- أقل من 40 سنة "، وفئة "40- أقل من 50سنة" التي بلغ متوسطها (2.49)، وأخيرا وفيما يتعلق في مجال الأسباب الاجتماعية كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات كل من فئة "- أقل من 50سنة" وفئة "50 سنة فأكثر" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.06).

أما فيما يتعلق بمجال الأسباب الدينية فقد كانت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين كل من فئة " أقل من 30 سنة" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.48) وفئة ""30– أقل من 40 سـنة والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.14)، وكانت هناك أيضا فروق بين الفئة الأخيرة وفئة "40- أقل من 50سنة " والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.38) ، وكان هناك أيضا فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئة الأخيرة وفئة "50 سنة فأكثر" والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.56).

وفيما يتعلق بمجال الأسباب الاقتصادية كانت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين كل من فئة " أقل من 30 سنة" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.09)، وفئة "30– أقل من 40 سـنة" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.32).

وفيما يتعلق بمجال الأسباب السياسية برزت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين كل من فئة " أقل من 30 سنة" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.40)، وفئة "30– أقل من 40 سـنة" التي بلغ متوسطها الحسابي (2.20).

وفيما يتعلق بمجال الأسباب المتعلقة بالتدريب ظهرت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين فئة "50 سنة فأكثر" والتي بلغ متوسطها الحسابي (1.96)، وكل من فئة أقل من 30 سنة والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.51) وفئة "30– أقل من 40 سنة " والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.46) وفئة "40– أقل من 50سنة" والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.45).

المذهب الديني:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، كما تم استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (34)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم التائية لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المذهب الديني

المجال	المذهب الديني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الأسباب الاجتماعية	سنّي	2.30	.37	-4.611	.367
	شيعي	2.45	.37		
الأسباب الدينية	سنّي	2.30	.65	.297	.000
	شيعي	2.36	.45		
الأسباب الاقتصادية	سنّي	2.16	.54	-4.447	.029
	شيعي	2.38	.52		
الأسباب السياسية	سنّي	2.31	.40	0.85	.914
	شيعي	2.24	.46		
أسباب تتعلق بضعف التدريب	سنّي	2.43	.46	.184	.000
	شيعي	2.44	.35		
دور وسائل الإعلام	سنّي	2.21	.52	256.	.000
	شيعي	2.25	.39		

تشير النتائج الواردة في الجدول (34) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المتوسطين الحسابيين لإجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المذهب الديني، في معظم المجالات باستثناء مجال الأسباب الاجتماعية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.38)، ومجال الأسباب السياسية حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.914) وهي قيم غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3- المستوى التعليمي:

لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تم تطبيق اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (35) يبين نتائج الاختبار:

جدول (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	14.429	4	3.607	31.452	.000
	داخل المجموعات	56.771	495	.115		
	الكلي	71.199	499			
الأسباب الدينية	بين المجموعات	19.846	4	4.961	16.106	.000
	داخل المجموعات	152.482	495	.308		
	الكلي	172.328	499			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	7.491	4	1.873	6.666	.000
	داخل المجموعات	139.064	495	.281		
	الكلي	146.556	499			
الأسباب السياسية	بين المجموعات	6.196	4	1.549	9.014	.000
	داخل المجموعات	85.053	495	.172		
	الكلي	91.248	499			
أسباب تتعلق بضعف التدريب	بين المجموعات	5.103	4	1.276	7.467	.000
	داخل المجموعات	84.577	495	.171		
	الكلي	89.681	499			
دور وسائل الإعلام	بين المجموعات	15.446	4	3.861	19.291	.000
	داخل المجموعات	99.085	495	.200		
	الكلي	114.531	499			

يشير الجدول أعلاه إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي في كل المجالات حيث كانت قيم مستوى الدلالة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α $\leq$ 0.05). ولمعرفة مصدر الفروق تم إجراء اختبار شافييه Scheffe، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (36)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين درجات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مجموعات المقارنة	المستوى التعليمي	متوسط	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	شهادات عليا
الأسباب الاجتماعية		المتوسط	2.36	2.25	2.43	2.44	1.96
	متوسط	2.36		.814	.831	.689	*.000
	ثانوي	2.25			.203	.112	*.005
	دبلوم	2.43				1.000	*.000
	بكالوريوس	2.44					*.000
	شهادات عليا	1.96					
الأسباب الدينية		المتوسط	2.41	2.75	2.36	2.37	1.88
	متوسط	2.41		.188	.993	.995	*.000
	ثانوي	2.75			*.034	*.023	*.000
	دبلوم	2.36				1.000	*.000
	بكالوريوس	2.37					*.000
	شهادات عليا	1.88					
الأسباب الاقتصادية		المتوسط	2.34	2.32	2.17	2.16	2.49
	متوسط	2.34		1.000	.514	.325	.726
	ثانوي	2.32			.789	.670	.731
	دبلوم	2.17				1.000	*.004
	بكالوريوس	2.16					*.000
	شهادات عليا	2.49					
الأسباب السياسية		المتوسط	2.52	2.53	2.32	2.25	2.14
	متوسط	2.52		1.000	.130	*.003	*.000
	ثانوي	2.53			.254	*.026	*.001

	دبلوم	2.32				.672	.066
	بكالوريوس	2.25					.365
	شهادات عليا	2.14					
أسباب تتعلق بضعف التدريب		المتوسط	2.60	2.58	2.44	2.45	2.22
	متوسط	2.60		1.000	.337	.339	*.000
	ثانوي	2.58			.605	.641	*.005
	دبلوم	2.44				.999	*.021
	بكالوريوس	2.45					*.002
	شهادات عليا	2.22					
دور وسائل الإعلام		المتوسط	2.67	2.61	2.10	2.15	2.23
	متوسط	2.67		.993	*.000	*.000	*.000
	ثانوي	2.61			*.000	*.000	*.006
	دبلوم	2.10				.915	.504
	بكالوريوس	2.15					.822
	شهادات عليا	2.23					

يظهر من الجدول (36) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المجال الأسباب الاجتماعية انحصرت بين فئة الدراسات العليا والت بلغ متوسطها الحسابي (1.96)، والفئات المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.36) وفئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.25) وفئة الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.43 وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.44).

بينما كانت الفروق ذات الدلالة الإحصائية في المجال المتعلق بالأسباب الدينية بين فئة الدراسات العليا والت بلغ متوسطها الحسابي (1.88)، والفئات المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.41) وفئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.75) وفئة الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.36وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.37).

وظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.75) والفئات الدبلوم والتي بلغ متوسطها (2.36) وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها (2.37).

وفيما يتعلق بالمجال الأسباب الاقتصادية فقد ظهرت الفروق بين فئة الدراسات العليا والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.49) والفئات الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.16) وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.17).

وفيما يتعلق بمجال الأسباب السياسية ظهرت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين فئة الدراسات العليا والتي بلغ متوسطها (2.14) وكل من فئة المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.52) وفئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.53)، وظهرت فروق أخرى بين فئة البكالوريوس التي بلغ متوسطها الحسابي (2.25) وكل من فئة المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.52) وفئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.53).

ويظهر من الجدول السابق أن الفروق ذات الدلالة الاحصائية في المجال المتعلقة بالتدريب انحصرت بين فئة الدراسات العليا والت بلغ متوسطها الحسابي (2.22)، والفئات المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.60) وفئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.58) وفئة الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي 2.44 وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.25).

وأخيرا في مجال دور وسائل الإعلام فقد ظهرت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين فئة المتوسط والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.67) وكل من فئة الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.10) وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.15) وفئة الدراسات العليا والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.23)، كما وأظهرت الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية بين فئة الثانوي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.61) وكل من فئة الدبلوم والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.10) وفئة البكالوريوس والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.15) وفئة الدراسات العليا والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.23).

4- المحافظة السكنية:

لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تم تطبيق اختبار التباين **الأحادي** (One Way ANOVA)، والجدول **التالي** يبين نتائج الاختبار:

جدول (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المحافظة السكنية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	2.376	5	.475	3.411	.005
	داخل المجموعات	68.823	494	.139		
	الكلي	71.199	499			
الأسباب الدينية	بين المجموعات	8.186	5	1.637	4.927	.000
	داخل المجموعات	164.142	494	.332		
	الكلي	172.328	499			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	28.484	5	5.697	23.835	.000
	داخل المجموعات	118.072	494	.239		
	الكلي	146.556	499			
الأسباب السياسية	بين المجموعات	10.840	5	2.168	13.319	.000
	داخل المجموعات	80.409	494	.163		
	الكلي	91.248	499			
أسباب تتعلق بضعف التدريب	بين المجموعات	11.674	5	2.335	14.786	.000
	داخل المجموعات	78.006	494	.158		
	الكلي	89.681	499			
دور وسائل الإعلام	بين المجموعات	19.278	5	3.856	19.995	.000
	داخل المجموعات	95.253	494	.193		
	الكلي	114.531	499			

يشير الجدول (37) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعــزى لمتغيــر المحافظـــة السكنية في كل المجالات حيث كانت قيم مستوى الدلالة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α ≤ 0.05). ولمعرفة مصدر الفروق تم إجراء اختبار شافييه Scheffe، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (38)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين درجات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المحافظة السكنية

المجال	مجموعات المقارنة	المحافظة السكنية	العاصمة	حولي	الأحمدي	الفروانية	الجهراء	مبارك الكبير
الأسباب الاجتماعية		المتوسط	2.35	2.42	3.00	2.24	2.28	2.31
	العاصمة	2.35		.525	.142	.318	.943	.993
	حولي	2.42			.250	*.025	.495	.659
	الأحمدي	3.00				.056	.093	.117
	الفروانية	2.24					.998	.955
	الجهراء	2.28						1.000
	مبارك الكبير	2.31						
الأسباب الدينية		المتوسط	2.42	2.16	3.00	2.36	2.33	2.22
	العاصمة	2.42		*.001	.711	.977	.972	*.029
	حولي	2.16			.321	.241	.762	.990
	الأحمدي	3.00				.628	.602	.259
	الفروانية	2.36					1.000	.267
	الجهراء	2.33						.625
	مبارك الكبير	2.09						
الأسباب الاقتصادية		المتوسط	2.22	1.95	1.00	2.57	2.65	2.52
	العاصمة	2.22		*.000	*.007	*.000	*.000	*.008
	حولي	1.95			.074	*.000	*.000	*.000
	الأحمدي	1.00				*.000	*.000	*.000
	الفروانية	2.57					.985	.997
	الجهراء	2.65						.924
	مبارك الكبير	2.52						
الأسباب السياسية		المتوسط	2.20	2.24	1.22	2.53	2.51	2.50
	العاصمة	2.20		.963	.009	*.000	*.003	*.001
	حولي	2.24			*.006	*.000	*.024	*.014
	الأحمدي	1.22				*.000	*.000	*.000
	الفروانية	2.53					1.000	.999
	الجهراء	2.51						1.000
	مبارك الكبير	2.50						
أسباب تتعلق بضعف التدريب		المتوسط	2.43	2.35	1.00	2.73	2.49	2.28
	العاصمة	2.43		.479	*.000	*.000	.972	.337

	حولي	2.35			*.000	*.000	.559	.947
	الأحمدي	1.00				*.000	*.000	*.000
	الفروانية	2.73					*.008	*.000
	الجهراء	2.49						.323
	مبارك الكبير	2.28						
دور وسائل الإعلام		المتوسط	2.12	2.13	1.20	2.62	2.33	2.52
	العاصمة	2.12		1.000	*.039	*.000	.161	*.000
	حولي	2.13			*.035	.000*	.267	.000*
	الأحمدي	1.20				*.000	*.006	*.001
	الفروانية	2.62					*.050	.899
	الجهراء	2.33						.546
	مبارك الكبير	2.52						

يظهر الجدول (38) أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية ظهرت في المجال الأول المتعلق بالأسباب الاجتماعية بين كل من فئة العينة من حولي والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.42) وفئة العينة المأخوذة من الفروانية والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.24).

أما فيما يتعلق بالمجال الثاني والمتعلق بالأسباب الدينية ظهرت الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين كل من الفئة المأخوذة من العاصمة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.42) وكل من الفئة المأخوذة من حولى والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.16) والفئة المأخوذة من مبارك الكبير والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.09).

أما فيما يتعلق بالمجال الثالث والمتعلق بالأسباب الاقتصادية وكما يظهر في الجدول السابق فقد ظهرت الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين معظم الفئات فيما بينها. باستثناء الفروانية مع كل من الجهراء ومبارك الكبير وبين مبارك الكبير والجهراء.

وفيما يتعلق في مجال الأسباب السياسية فقد أظهرت الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين معظم الفئات فيما بينها، باستثناء الفروانية مع كل من الجهراء ومبارك الكبير وبين مبارك الكبير والجهراء.

كذلك الحال في كل من المجال المتعلق بضعف التدريب والمجال المتعلق بدور وسائل الإعلام فقد أظهرت الدراسة أن هناك فروقا بين معظم الفئات المتضمنه في الدراسة.

5- الدائرة الانتخابية:

لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تم تطبيق اختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (39) يبين نتائج الاختبار:

جدول (39)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) على إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الدائرة الانتخابية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الأسباب الاجتماعية	بين المجموعات	1.899	5	.380	2.707	.020
	داخل المجموعات	69.301	494	.140		
	الكلي	71.199	499			
الأسباب الدينية	بين المجموعات	32.251	5	6.450	22.747	.000
	داخل المجموعات	140.077	494	.284		
	الكلي	172.328	499			
الأسباب الاقتصادية	بين المجموعات	19.146	5	3.829	14.847	.000
	داخل المجموعات	127.410	494	.258		
	الكلي	146.556	499			
الأسباب السياسية	بين المجموعات	10.019	5	2.004	12.187	.000
	داخل المجموعات	81.229	494	.164		
	الكلي	91.248	499			
أسباب تتعلق بضعف التدريب	بين المجموعات	16.536	5	3.307	22.335	.000
	داخل المجموعات	73.145	494	.148		
	الكلي	89.681	499			
دور وسائل الإعلام	بين المجموعات	15.468	5	3.094	15.427	.000
	داخل المجموعات	99.063	494	.201		
	الكلي	114.531	499			

يشير الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدائرة الانتخابية في كل المجالات حيث كانت قيم مستوى الدلالة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$). ولمعرفة مصدر الفروق تم إجراء اختبار شافييه Scheffe، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (40)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين درجات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الدائرة الانتخابية

المجال	مجموعات المقارنة	المحافظة السكنية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
الأسباب الاجتماعية		المتوسط	2.42	2.36	2.32	2.28	2.24
	الأولى	2.42		0.80	0.20	0.26	0.08
	الثانية	2.36			0.92	0.81	0.05*
	الثالثة	2.32				0.99	0.85
	الرابعة	2.28					1.00
	الخامسة	2.24					
الأسباب الدينية		المتوسط	2.21	2.26	2.62	2.23	2.03
	الأولى	2.21		0.97	0.00*	1.00	0.41
	الثانية	2.26			0.00*	1.00	0.22
	الثالثة	2.62				0.00*	0.00*
	الرابعة	2.23					0.54
	الخامسة	2.03					
الأسباب الاقتصادية		المتوسط	2.03	2.17	2.31	2.58	2.52
	الأولى	2.03		0.06	0.06	0.09	0.09
	الثانية	2.17			0.07	0.09	0.09
	الثالثة	2.31				0.09	0.02*
	الرابعة	2.58					0.11

	الخامسة	2.52					
الأسباب السياسية		المتوسط	2.26	2.35	2.12	2.49	2.52
	الأولى	2.26		0.05*	0.05*	0.07	0.07
	الثانية	2.35			0.05*	0.07	0.07
	الثالثة	2.12				0.07	0.07
	الرابعة	2.49					0.09
	الخامسة	2.52					
أسباب تتعلق بضعف التدريب		المتوسط	2.35	2.32	2.61	2.64	2.25
	الأولى	2.35		0.05*	0.05*	0.07	0.07
	الثانية	2.32			*0.05	0.07	0.07
	الثالثة	2.61				0.07	0.07
	الرابعة	2.64					0.08
	الخامسة	2.25					
دور وسائل الإعلام		المتوسط	2.25	2.20	2.02	2.52	2.51
	الأولى	2.25		0.06	0.05*	0.08	0.08
	الثانية	2.20			0.06	0.08	0.08
	الثالثة	2.02				0.08	0.08
	الرابعة	2.52					0.09
	الخامسة	2.51					

يظهر من الجدول السابق أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية برزت في المجـال الأول والمتعلق بالأسباب الاجتماعية بين كل من فئة الدائرة الثانية والتي بلغ المتوسط الحسابي لهـا (2.36) وفئة الدائرة الخامسة والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.24).

وفيما يتعلق بالمجال الثاني والمتعلق بالأسباب الدينية بـرزت الفـروق ذات الدلالـة الإحصائية بين كل من الدائرة الثالثة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.62) وكل من الدائرة الأولى والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.21) والدائرة الثانية والتي بلغ المتوسط الحسـابي لها (2.26)، والدائرة الرابعة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.23) والـدائرة الخامسـة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.03).

أما المجال المتعلق بالأسباب الاقتصادية فقد برزت الفروق ما بين إجابات أفراد عينـة الدائرة الثالثة والتي بلغ المتوسط الحسابي لها (2.31) والدائرة الخامسة والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.52).

أما فيما يتعلق بالمجال المتعلق بالأسباب السياسية فقد برزت الفروق ما بـين الـدائرة الأولى والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.26) وكل من الدائرة الثالثة والتـي بلـغ متوسـطها الحسابي (2.12) والدائرة الثانية والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.35). وبين كل من الـدائرة الثالثة والدائرة الثانية.

أما فيما يتعلق بالمجال المتعلق بالتدريب فقد برزت الفروق ما بين الـدائرة الأولـى والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.35) وكل من الدائرة الثالثة والتي بلغ متوسـطها الحسـابي (2.61) والدائرة الثانية والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.32). وبين كل من الـدائرة الثالثـة والدائرة الثانية.

وأخيرا وفيما يتعلق بمجال دور وسائل الإعــلام فقــد بــرزت الفــروق ذات الدلالــة الإحصائية بين كل من فئة الدائرة الأولى والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.25) فئــة الــدائرة الثانية والتي بلغ متوسطه (2.20).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 مناقشة النتائج المتعلقة بالمواطنين

2-5مناقشة النتائج المتعلقة بالمرشحات

3-5 مقارنة بين نتائج المواطنين والمرشحات

4-5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج الميدانية والنوعية(دراسة الحالة) التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها كما يعرض التوصيات التي انبثقت عن الدراسة، وفيما يلي عرض لمناقشة النتائج وفقاً لترتيب أسئلة الدراسة التي تم التعرض إليها أثناء عرض مراحل الدراسة في فصل النتائج. وفيما يلي تفصيل ذلك.

1-5 مناقشة النتائج المتعلقة بالمواطنين:

أظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر المواطنين أن الأسباب المتعلقة بالتدريب جاءت في المرتبة الأولى تلتها الأسباب الاجتماعية تم الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام، تلتها الأسباب المتعلقة بالنواحي السياسية بينما جاءت الأسباب الدينية والاقتصادية في المرتبة الخامسة والأخيرة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد عينة الدارسة من المواطنين جاءت مرتفعة في أغلب الفقرات المتعلقة بالأسباب الاجتماعية وأن الفقرة رقم (10) " غياب التحالفات الاجتماعية النسوية مما أضعف فرصة نجاح المرأة " جاءت في المرتبة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الوعي بأهمية التحالفات لازال منخفض لدى أغلب فئات المجتمع، فنادرا ما تجد تحالفا بين أكثر من مرشح، على الرغم من أهمية التحالفات والشبكات النسوية التي تعمل من اجل كسب مقعد أو عدة مقاعد في البرلمان.

وعلى الرغم من أن المرأة الكويتية عمدت إلى تكوين الجمعيات الأهلية المهنية والثقافية بالإضافة إلى الجمعيات النسوية المتخصصة والبالغ عددها خمس جمعيات نسائية

أقدمها الجمعية الثقافية والاجتماعية التي تأسست عام1963، كما تم إشهار الاتحاد النسائي الكويتي في عام1994، وقد تحدد الهدف من هذه المؤسسات في تنمية وعي المرأة الكويتية بقضايا مجتمعها والعمل على تعزيز دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولكن لابد أن تكون هناك تحالفات ناجحة بين هذه المؤسسات بهدف تعزيز فرصة وصول المرأة إلى البرلمان.

وجاءت كل من الفقرة رقم (6) " معارضة الأهل والأقارب لخوض المرأة التجربة الانتخابية"، بالمرتبة الأخيرة، وهذا مؤشر على أن هناك تقبل لفكرة أن تخوض المرأة الكويتي المعركة الانتخابية. على الرغم من سيطرة النظام الأبوي المطلق الذي تطغى عليه الصبغة القبلية، من رفض تواجد النساء في السلطات التشريعية أو حتى القيام بأي دور سياسي لها، ويعتبر هذا التحدي من أخطر التحديات التي تواجه المرأة الكويتية في ميدان العمل السياسي، لاسيما أن السيطرة الذكورية هي أساس معظم المجتمعات الخليجية، معتبرين أن ميدان العمل السياسي حكر على الرجل دون المرأة، فرغم وصولها إلى مستوى عال من التعليم والدراسة لا يزال المجتمع يقلل من شأنها بدرجة كبيرة في هذا المجال؛ ففكرة تقبل مشاركتها في الساحة السياسية لم تكتمل بعد فتقوقع المرأة داخل البيت والمطبخ وطاعة الزوج وتربية الأطفال لحقب من الزمن مازالت هي الصورة السائدة للمرأة عند الرجل الخليجي بوجه عام.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين المتعلقة بالأسباب الدينية جاءت مرتفعة في أغلب الفقرات وجاءت الفقرة (17) " استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان" جاءت بالمرتبة الأولى. وهذا ما يعكس بعض الأحداث التي حصلت من التحريض ضد وصول المرأة، ذلك من خلال استغلال الجهل في العديد من الأحكام الدينية.

كما أظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين المتعلقة بالأسباب الاقتصـــادية أن الفقرة (21) " نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الانتخابي، أو المطبوعات الأخرى" جاءت بالمرتبة الأولى. ويمكــن تفسير هذه النتيجة أن قدرة المرأة الاقتصادية ضعيفة مقارنة بقدرة الرجل، لذلك لازالت المرأة بشكل عام أقل قدرة على تحمل نفقات الحملات الانتخابيــة، وإن وجــدت بعــض الحــالات الخاصة.

وأظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين المتعلقة بالأســباب السياســية أن الفقرة (28) " قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي مقارنة بالرجل " جــاءت فــي المرتبة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن دخول المرأة الكويتية إلى ســاحة الانتخابــات والترشيح يعني، لذلك ينبغي أن تحرص على استغلال هذه الفرصة من اجل اكتساب الخبــرة والثقة بالنفس وفهم العملية الانتخابية والاقتراب من العمل السياسي وبذل مزيد من الجهد فــي سبيل تعزيز ثقة المواطن الكويتي بقدرتها على العمل السياسي.

كما أظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة من المواطنين المتعلقة بالتدريب أن الفقــرة (40) " نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتيــة" جــاءت فــي المرتبة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن نقص الخبــراء فــي ميــدان إدارة الحمــلات الانتخابية يعد ظاهرة في الوطن العربي، فتعلم كيفية إدارة الحمــلات الانتخابيــة والسياســية الناجحة والمساعدة في بناء شبكة إقليمية من النساء وصقلهن بالمهارات للنجاح فــي الميــدان السياسي على المدى الطويل، لازال متأخرا قياسا مع الدول الغربية، وكذلك الحــال بالنســبة للمرأة الكويتية. لذلك لابد أن تسعى الحكومة والتجمعات النسوية المختلفــة إلــى اســتقطاب

الخبراء بهدف تمكين النساء من إدارة الحملات الانتخابية وتفعيل مشاركتهن في الحياة السياسية.

وأظهرت نتائج الدراسة التي تتعلق بمواقف المواطنين أن 73.6% من لديهم حق الترشيح والانتخاب أجابت بلا على التعاطف مع المرأة واعتبارها غير كفؤة للوصول إلى البرلمان، وهذا مؤشر على أن أغلبية المواطنين في الكويت لا يتعاطفون مع المرأة.

لذلك لابد من السعي إلى تطوير وعي المواطنين كي يتم تؤخذ قضية المرأة قضية باعتبارها قضية مجتمعية تتصل بمستوى التقدم الاجتماعي الكائن، تتأثر به وتؤثر فيه، وأن المسألة ليست مجرد مساواة قانونية شكلية، مثل منحها حرية التعليم والعمل، لأن المشكلة هي وعي المرأة بإنسانيتها ووعي المواطن الكويتي بأهمية مشاركتها. فالتنمية لا تعني تطوير المستوى المادي فقط، بل تعني بنفس الوقت تحرير الإنسان ليمارس حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولن تكون هناك تنمية بشرية، والإنسان المقصود هنا هو (رجل وامرأة).

وأشارت النتائج إلى أن 80.4% من أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن وصول المرأة إلى البرلمان يعزز العمل السياسي، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن الوعي لدى فئة كبيرة من أبناء المجتمع الكويتي يتماشى مع الدستور والقانون الكويتي الذي أعطى المرأة حق تقلد المناصب ومباشرة الوظائف العامة وحق الاقتراع والانتخابات وغير ذلك من الحقوق الواردة في النصوص القانونية.

وأجمعت عينة المواطنين ممن لديهم حق الترشيح على أن المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب بنسبة بلغت 83.8%، واتفقت 93% من عينة الدراسة على أن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب

والترشيح، وأخيرا أجمعت العينة بنسبة كبيرة بلغت 92.8% على إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان. وعلى الرغم من أن النصوص الدستورية في دولة الكويت، تتيح هامشاً جيداً للحركة والممارسة في شراكة صنع القرار السياسي، إلا أن الممارسة العملية اليومية فعلياً، عند تطبيق النصوص تجد بعض العقبات الاجتماعية.

ويظهر أن 22% من عينة الدراسة تقترح زيادة الدعم الحكومي للمرشحات، بالإضافة إلى عمل برامج تدريبية ودورات للمرأة في العمل السياسي، بينما ترى 17% من العينة أنه يجب تكثيف دور الإعلام في إبراز دور المرأة في المجتمع، وقد اتفق 13% من عينة الدراسة على أن إبراز دور المرأة الكويتية وانجازاتها في كافة مجالات العمل وثقتها في نفسها يلعب دورا كبيرا في تشجيع المرأة الكويتية.

وأظهرت 24% من عينة الدراسة أنه من المعيقات التي تم تخطيها في الانتخابات الاخيرة عام2009 هو عدم الرغبة في التغيير وقلة الوعي عند المجتمع، حيث أصبح لدى المجتمع هذه المرة رغبة قوية للتغيير امتثالا لكلمة امير البلاد وكذلك اصبح هناك نمو اكبر للوعي لذى افراد المجتمع بأهمية التغيير واعطاء المرأة فرصه للدخول للبرلمان وإحداث التغيير فيه، وترى 19% من عينة الدراسة أن الإعلام بدأ يلعب دور مهم في تشجيع الحملات الانتخابية للمرأة الكويتية لكنه مازال بحاجة لتكثيف ذلك الدور، وارتأت 11% من عينة لدراسة أن المعيق الأكبرالذي تم تخطيه هوتقبل المرأة نفسها لفكرة وجود المرأة في البرلمان.

2-5 مناقشة النتائج المتعلقة بالمرشحات:

أ- نتائج الاستبيان:

أظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر المرشحات أن الأسباب الدينيـة جـاءت فـي المرتبة الأولى تلتها الأسباب الاجتماعية ثم الأسباب المتعلقة بدور وسـائل الإعـلام، تلتهـا الأسباب المتعلقة بالتدريب، تلتها الأسباب الاقتصادية، وجاءت الأسباب السياسية في المرتبة الأخيرة.

احتلت النتائج المتعلقة بالأسباب الاجتماعية من وجهة نظر المرشحات مرتبة مرتفعة إذ احتل السبب " التنشئة الاجتماعية بما تتضمن من قيم وعادات وقوانين وموروثات ثقافيـة شعبية" المرتبة الأولى بين هذه الأسباب. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن تأخير الاعتراف بحقوق المرأة في الخليج العربي بشكل عام وبدولة الكويت بشكل خاص بسبب تأخر ظهور الحركـة النسائية، وقوة التقاليد الاجتماعية والموروثات الشعبية التي حرمت علـى المـرأة الظهـور والمشاركة في الحياة العامة مثلها مثل الرجل، وتأخر تعليم البنات مقارنة بتعليم الـذكورالأمر الذي ساعد في تعزيز الموروث الاجتماعي الذي يناهض عمل المرأة في المجـال السياسـي ومن بينها خوض الانتخابات. وهذا يتفق مع دراسة الخزامي (2006) التي تناولت التحديات التي تواجه في وصولها إلى البرلمان، إذ أشارت نتيجة هذه الدراسة إلى أن النفوذ الاجتماعي والعشائري يشكل تحدي واضح للمرأة.

لذلك من المهم التعاون بين كافة شرائح المجتمع رجالاً ونساءً من خلال التوعية بأهمية زيادة مشاركة المرأة الكويتية في العمل السياسي مع تأكيد قدرتها على احتفاظها بشخصيتها في ظل تعاليم الدين الحنيف والقيم الإسلامية الأصيلة، و العادات والتقاليد والموروثات الشعبية الصحيحة، مع التركيز على تهيئة المجتمع لقبول الدور الجديد للمرأة

كقيادية ناجحة بتغيير الصورة التي يرسمها لها الأعلام والمناهج الدراسية، لأهمية هذا النوع من التثقيف في تغيير الصورة السلبية لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

كما لابد من العمل على تفعيل دور المؤسسات في المجتمع مع التركيز على أهمية دور المجتمع المدني من خلال تسهيل إنشاء الجمعيات الأهلية النسائية وغيرها وتشجيعها مادياً ومعنوياً لتمكين المرأة من إيصال صوتها للجميع، وزيادة التركيز على أهمية أن يفهم القائمون على ذلك أهمية هذه المؤسسات للمرأة.

كما أحتل السببين المتمثلين في الفقرة رقم (9) والتي تنص على" ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المرأة" والفقرة رقم (13) والتي تنص على " سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي"، المرتبة الأخيرة، ولكن أيضا بمتوسط مرتفع. وهذا يشير إلى أن من تحديات التي تواجه المرأة عند ترشحها للعمل البرلماني ضعف شبكة العلاقات بسبب أن فرصة المرأة في تكوين شبكة علاقات اجتماعية داعمة أقل من فرصة الرجل، ومواجهة هذا التحدي يتطلب اختراقاً للذات التقليدية للمرأة منذ القدم ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الاجتماعية والشعبية؛ لتحقيق نصر سياسي للمرأة أو المجتمع، بحيث يمكن أن نصل إلى تحولات عميقة قد تصل إلى أعماق المجتمع الكويتي وعصب علاقاته الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة.

وكانت إجابات أفرد عينة الدراسة من المرشحات المتعلقة بالأسباب الدينية جاءت مرتفعة في كل الفقرات وجاءت الفقرات (17،15،16،14) " الاتجاهات الدينية السائدة لدى البعض والتي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان"، " الفتاوى التي يصدرها بعض رجال التيارات الدينية والتي تحرم العمل السياسي للمرأة"، " الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي من العمل السياسي للمرأة"، " استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية

لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان" بالمرتبة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه وعلى الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي والتغيرات الاجتماعية والثقافية العديدة فان تفسير العديد من الأحكام الدينية لازلت تحد من القرارات والمشاركة السياسية لا يزال محدودا. فبعض التيارات الدينية المتعصبة لازالت تعتقد البرلمان ولاية عامة والمرأة مكانها البيت.

وعلى الرغم من أن المناداة بمساواة المرأة مع الرجل ليس مطالبة حديثة العهد ولكنها حق أصيل إنسانياً واجتماعياً؛ لأن الإسلام قد أقر هذه الحقوق بالنسبة للمرأة، ومنحها اياها كاملة، ولكن المشكلة تكمن في كيفية التعامل مع الموروثات الشعبية والأعراف والتقاليد والتي تشمل في الكثير من طياتها الجوانب الفقهية؛ فالنصوص العامة والقطعية في القرآن والسنة تقيم حق المساواة الكامل في الحياة بين الرجل والمرأة باعتباره حقاً أصيلاً ضمنه لها الخالق لا يمكن إنكاره، أما الانتقاص منه فلا يتلاءم مع نصوص الشريعة الإسلامية التي أقرت حقوق المرأة وأكدت عليها في النصوص القرآنية والتعاليم النبوية.

واحتلت الفقرة (18) " اصطباغ بعض المفاهيم الاجتماعية التي لا تحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمع للمرأة"، بالمرتبة الاخيرة وأيضا بمتوسط مرتفع. وهذا مؤشر إلى أن الأسباب الدينية لازلت حاضر وبقوة بين الأسباب التي تعيق وصول المرأة إلى البرلمان. وهذا يتفق مع دراسة الزعابي (2006) التي أظهرت أن الخلط بين العادات وأحكام الدين الإسلامي يشكل سببا قويا لرفض مشاركة المرأة السياسية بهدف الحفاظ على العادات والتقاليد.

كما كانت إجابات أفردا عينة الدراسة المرشحات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية جاءت مرتفعة واحتلت الفقرة (24) " غياب الدعم المادي من قبل العشيرة" المرتبة الأولى. ويمكن

تفسير هذه النتيجة بأن المجتمع الكويتي لازال مجتمع ذكوري يفضل دعم المرشح على دعم المرشحة، إذ تشكل والظروف الأسرية والنظرة السلبية للمرأة واعتبارها غير مؤهلة لاحتلال المناصب العليا، نتيجة وقلة الوعي وعدم فاعلية المضمون المعرفي للعملية التعليمية التي تشهد تطورا في المجتمع الكويتي.

واحتلت الفقرات (21،23) " احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة" " نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الانتخابي، أو المطبوعات الأخرى" المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة. ويمكن تفسير هذه النتيجة أن هذه الأسباب تعيق وصول المرأة إلى البرلمان ولكن لا تشكل أسباب رئيسية. فالمرأة الكويتية تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي والإعلامي لتصل إلى كرسي البرلمان، كما لابد أن تتقن تنظيم الجهود التي تبذلها عند إدارة الحملة الانتخابية باتجاه التخطيط السليم الذي يتم فيه توظيف جميع الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، من خلال الإعداد المسبق المدروس بحكمة وفاعلية، فالحملة الانتخابية الناجحة هي التي تصل الى صلب القاعدة الجماهيرية. كما لابد من توافر صفات أساسية للمرشحة الناجحة وآليات لتطوير تلك الصفات، ويجب على المرشحة تنمية معارفها المتعلقة بالكويت والمحيط العربي والإسلامي والعلاقات الدولية والاتصال الجماهيري المؤثر.

كما أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة من المرشحات أن متوسطات الفقرات المتعلقة بالأسباب السياسية جاءت بدرجة متوسطة واحتلت الفقرة رقم (27) " قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية حال دون استعداد المرأة الكافي للعملية الانتخابية" المرتبة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قصر المدة جعل

الاستعدادات بالنسبة للمرشحين والمرشحات ضعيفة لقصر المدة حيث أن المرأة حصلت على حقها الدستوري 2005 وشاركت في 2006 ومن ثم في 2008 وهذا زمن قياسي قصير.

واحتلت الفقرة (32) " طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصـة وصول المرأة للانتخابات" بالمرتبة الأخيرة . وهذا يشير إلـى أن طبيعـة توزيـع الـدوائر الانتخابية لاسيما في ظل الدوائر الخمس لم يكن له تأثير قوي.

كما كانت متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة من المرشحات على الفقرات المتعلقـة بالتدريب جاءت في الأغلب مرتفعة وجاءت الفقرة (39) " نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم"بالمرتبة الأولى، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المرأة الكويتيـة لازلت تحتاج إلى التدريب في العديد من المواضيع ومن أبرزها كيفية المشـاركة فـي الحيـاة السياسية. وكيفية تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من حيث كون هذه الحملات أداة فـي تغييـر الذهنيات والاتجاهات، ومن حيث إمكانيتها لكسب الرأي العام والتأييد، وكذلك لما لها مـن دور في تقويض البنى التقليدية الراسخة.

والتدريب على أهمّ الشروط اللاّزمة لإنجاح الحملات من حيث ضرورة التركيز علـى المطالب الأكثر إلحاحا، وتجنيد مناصرين ومناصرات لا سيما من الفئات الشابة، بالإضافة إلى ضرورة اختيار الآليات المناسبة، وإيجاد التمويل اللازم، وضرورة توسيع نطاق الحملة.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (42) " ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال"، ويمكن تفسـير هـذه النتيجـة أن المرشحة تقر أن هناك ضعف في البرامج التي تقدمها ولكن لا يشكل هـذا الضـعف السـبب الرئيس الذي يعيق وصولها إلى البرلمان. ومما هو جدير بالذكر أنه لابد أن يتم تصميم البرامج السياسية على أسس علمية وموضوعية، وينبغي إقامته على أسـاس التشـخيص الموضـوعي

والكمي للمشاكل، أو ما يسمى بتحديات التنمية المحلي،أي لا يجوز أن يسمّى البرنامج برنامجا لمجرد احتوائه على تمنيات أو تطلعات، مثل تقديم خدمات الكهرباء والماء وزيادة الاستثمار ومحاربة البطالة، وإصلاح التربية والتعليم، وبناء المصانع، وتحسين السكن والبنى الإرتكازية. هذه كلها ليست برامج بل هي عناوين وتمنيات، لأنها تمثل غايات عامة.

أما مواقف المرشحات فقد أظهرت نتائج الدراسة أن 70% من النساء المرشحات يرفضن فكرة أن المرأة غير كفؤة للمشاركة في البرلمان، ومن الطبيعي أن تعتقد النساء المرشحات أنهن قادرات على العمل السياسي لذلك رشحن أنفسهن لهذا العمل.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن العينة كاملة اتفقت على أن وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح بنسبة 100%، وعلى الرغم من أهمية دور المرأة في الحياة السياسية، وشمولية هذا المفهوم، إلا أن الملاحظ للمراقب أن سلطة الرجل ما زالت تؤثر على قرار المرأة، ولتلافي ذلك لا بد من توعية المرأة سياسيا بالمعنى الواسع للتعبير، بما يكسبها احتراما لمواطنتها ودورها وثقة بقدرتها على الفعل والتغيير، كذلك لا بد من التوعية الانتخابية وتوعيتها أيضا بالفرص التي تمنحها لها العملية الديمقراطية لفرض خياراتها الحياتية الخاصة بها والتحرر من عبوديتها في الخيار والقرار، إضافة إلى التوجه إلى القضاء على الأمية عند النساء في التعليم من جهة وفي الوعي لحقوقها القانونية والسياسية والاجتماعية من جهة أخرى.

وأشارت 90% من عينة الدراسة على ضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان، وهذا يتطلب وضع آلية مبرمجة تؤمن القدرة على اختراق بعض العادات والأعراف والتقاليد لتبديد

المفاهيم الخاطئة عن مكانة المرأة ودورها في البناء والتطور، مما يستدعي وضع إستراتيجية مستندة إلى الحجج العقلية لمواجهة العقلية الرجعية التي رسخت في الأذهان عن المرأة.

ب- مناقشة النتائج التي تتعلق بالمقابلة:

قامت الباحثة بدراسة الحالة من خلال المقابلات المعمقة مع(10) مرشحات بهدف التعرف على المعيقات التي تم تخطيها في الانتخابات البرلمانية لعام 2009، بالإضافة إلى أبرز المقترحات من وجهة نظر المرشحات لتدعيم فرصة وصول المرأة للبرلمان، وقد كانت النتائج كالتالي:

أظهرت نتائج الدراسة أن ستة مرشحات من عينة الدراسة ترى أنه من المعيقات التي تم تخطيها في الانتخابات النيابية لعام 2009ضعف الوعي عند المجتمع بضرورة وجود المرأة في البرلمان وأهمية دورها، وهذا الأمر يتطلب مزيد من الاهتمام بالمستوى التعليمي لدى جميع أفراد المجتمع الكويتي بهدف رفع الوعي ومواجهة التحديات التي تشكل عائقاً أمام تقدم المرأة الكويتية في مجال العمل السياسي لاسيما تلك التي تمثل عدم النظرة بجدية إلى حقوق المرأة الكويتية باعتبارها أولوية اذ لا يزال البعض داخل المؤسسات التشريعية يرى أن ثمة موضوعات أخرى ذات أولوية وأهم من حقوق المرأة مثل تنمية الدولة وحسن إدارتها وتنظيمها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن ثلاث من المرشحات يرون أن المعيق الأكبرالذي تم تخطيه في الانتخابات الاخيره هوفكرة عدم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة وبالأخص المرأة نفسها،حيث أظهر افراد المجتمع هذه المرة قبولا اكبر بضرورة وجود المرأه في البرلمان كنوع من التغيير ورغبة منهم بمعرفة ماقد تحدثه المرأة من اصلاحات في شتى المجالات.

أما فيما يتعلق بالمقترحات فقد أظهرت نتائج الدراسة أن مرشحتين من عينـــة الدراســـة تقترح زيادة الدعم الحكومي للمرشحات، بالإضافة إلى عمـــل بـــرامج تدريبيـــة ودورات للمرأة في العمل السياسي. وهذا الأمر يتطلب وضع استراتيجيات وطنية تـــدمج الحقـــوق الإنسانية للمرأة وقضية المرأة في المناهج الدراسية وفي الثقافة التنظيمية وفـــي مقـــدمتها وسائل الأعلام المرئية. ومن الممكن الاسترشاد بتجربتي الإمارات العربية المتحدة وقطر في وضع استراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة.

كما أظهرت النتائج أن ثلاث مرشحات من العينة ترى أنه يجب أن يبرز الإعلام دور المرأة في المجتمع، واتفقت مرشحتين أيضا على أن إبراز دور المرأة الكويتية وانجازاتها في كافة مجالات العمل مما يدعم ثقتها في نفسها.

ويتمثل ذلك في أن تبرز الصحف اليومية دور المرأة وتضعها على أجندتها وتغطـــي إخبارها ومشاركتها في شتى المجالات ومنها السياسية، وتسليط الضـــوء عليهـــا، ومتابعـــة المعركة الانتخابية، كما يتطلب ذلك أن تشارك المرأة في كتابة المقالات الصحافية السياســـية، وفي زوايا جادة، وهي زاوية التعليقات والآراء والتحليلات.

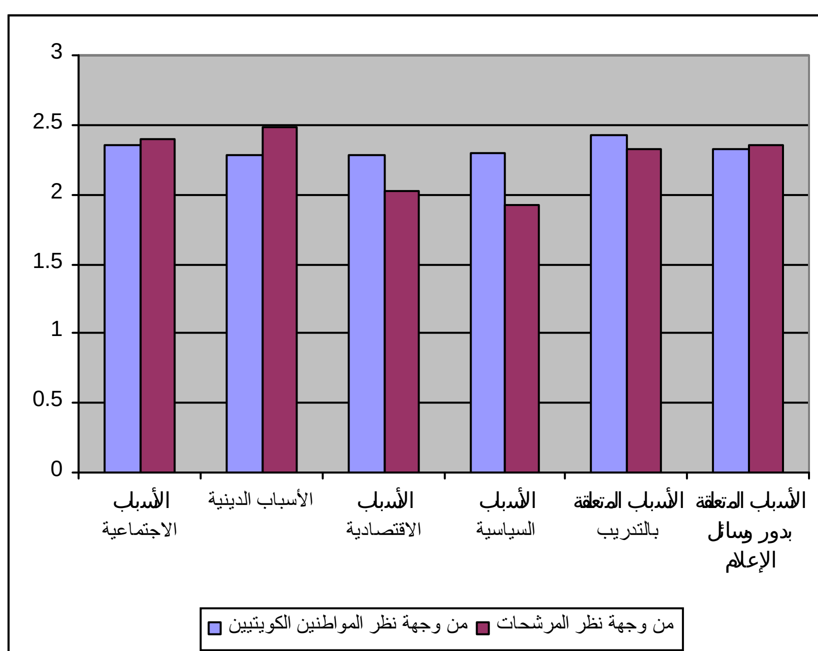
كما أن أربع مرشحات أجمعن على أهمية توفر الكوتا التي تضمن حق المرأة بعـــدد معين من المقاعد، و ومرشحتين طالبن بالدعم المادي وتكثيف بـــرامج التـــدريب والتثقيـــف الموجهة نحو المرأة .

3-5 مقارنة بين نتائج المواطنين والمرشحات:

إن المتتبع لنتائج الدراسة يجد أن هناك تشابه إلى حد بعيد فـــي اجابـات أفـــراد عينـــة الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة من وجهة نظر المواطنين أن الأسباب المتعلقة بالتـــدريب جاءت في المرتبة الأولى تلتها الأسباب الاجتماعية تم الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام، تلتها

الأسباب المتعلقة بالنواحي السياسية بينما جاءت الأسباب الدينية والاقتصادية في المرتبة الخامسة والأخيرة.

في حين أظهرت النتائج المتعلقة بوجهة نظر المرشحات أن الأسباب الدينية جاءت في المرتبة الأولى تلتها الأسباب الاجتماعية ثم الأسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام، تلتها الأسباب المتعلقة بالتدريب، تلتها الأسباب الاقتصادية، وجاءت الأسباب السياسية في المرتبة الأخيرة. والشكل التالي يبين مقارنة أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين و المرشحات.



الشكل رقم (3) يمثل المقارنة مابين وجهتي نظر المواطنين والمرشحات حول اسباب الاخفاق.

من هنا نجد ان افراد مجتمع الدراسة من المواطنين والمرشحات اتفقن في ترتيب بعض الاسباب من حيث الاهمية كالاسباب الاجتماعية التي جاءت في المرتبة الثانية، والاسباب المتعلقة بدور وسائل الإعلام والتي جاءت في المرتبة الثالثة.

حيث اتفقت أفراد عينة الدراسة أن الأسباب الاجتماعية المتعلقة بالموروث الاجتماعي الذي يصقل الثقافة السائدة ويوجه أدوار الرجل والمرأة على حد سواء، والمرأة التي تتجرأ بالخروج عن ما هو مألوف عند المجتمع، فأول ما توصف به هو الإسترجال.

بالإضافة لإعطاء بعض المفاهيم الإجتماعية صبغة دينية نتيجة الفهم الخاطئ للدين الإسلامي، مثل أن المرأة ناقصة عقل ودين وغيرها من مفاهيم،كما فسر البعض أن كثرة المسؤوليات الاجتماعية التي تقع على عاتق المرأة مثل دورها الإنجابي والأسري وما إلى ذلك يؤدي إلى انشغالها الدائم ولا يبقى لها من الوقت والجهد لتعطي اهتماما إضافيا في أمور السياسة والثقافة أو التمكين الذاتي.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن إجابات كل من الموطنين والمرشحات على الفقرات المتعلقة بوسائل الإعلام جاءت مرتفعة وجاءت الفقرة (47)" انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حساب إبراز دور المرأة" بالمرتبة الأولى. وهذا يشير إلى تقصير وسائل الإعلام في ممارسة دورها التوعوي، والذي يجب أن يرسخ لدى المجتمع أهمية وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار ولا سيما إلى السلطة التشريعية، والذي لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية الأساسية فحسب بل يعتبر كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة، فبدون اشتراك المرأة اشتراكاً نشطاً وإدخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع.

كما لا بد من أن تقدم وسائل الإعلام العديد من الندوات الحوارية التي تهدف إلى الحث على تحديث وتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم وضع المرأة في الأسرة والمجتمع.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (46) "الصورة التقليدية التي تظهرها وسائل الإعلام وخاصة المسلسلات للمرأة ". ويمكن تفسير هذه النتيجة أن هناك تأثير للمسلسلات ولكن بالنظر إلى بعض هذه الأعمال نجد ان الدراما تلعب أحيانا دورا في خدمة قضايا المرأة وأحيانا أخرى لا تلعب نفس الدور، ويعود ذلك إلى سببين، الأول هو عدم وجود دراما جيدة تناقش قضية جوهرية تحسب لصالح المرأة. والثاني هو أن المرأة وباقي أفراد المجتمع قد لا يكونوا مستعدة لاستقبال الرسالة الإعلامية حسب المثير والاستجابة في علم النفس، لان تلك الرسالة قد لا تستفيد منها من جهة، ومن جهة أخرى قد لا تعنيها تلك القضية التي تعبر عنها الدراما، لأنها لا تتسق مع ثقافتها وميولها واتجاهاتها.

ويمكن القول أن أراء العينة من المواطنين والمرشحات أجمعت على ضرورة وضع خطة إستراتيجية ذات برنامج زمني واضح الملامح لا ترتبط بتطلعات وآمال المواطن الكويتي، مدفوعة برغبة صادقة في التغيير إلى الأفضل لصالح المجتمع، إذ يعد مشاركة المرأة الكويتية مؤشر على التطورات الديمقراطية الفاعلة والتي تعتبر نقلة نوعية متميزة في إطار المجتمع الخليجي تساهم بفاعلية في تفعيل الحياة السياسية وتنقية المناخ الديمقراطي.

كما اتفقت بعض المرشحات مع المواطنين أن من أسباب إخفاق المجلس المنصرف حالة التأزم السياسي وغياب الحوار والتعاون بين السلطتين وانشغال المجلس بكثرة الاستجوابات التي تدغدغ مشاعر الناخبين تاركين وراء ظهورهم أهم القضايا التي تهم المجتمع الكويتي، وتؤثر على مستقبل دولة الكويت.

4-5 التوصيات:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

- ضرورة حث وسائل الإعلام على بث برامج توعية تساعد في تغيير صورة المرأة النمطية، وانتقاء النوعية الجيدة من البرامج والمسلسلات التي تعطي انطباعا جيدا عن قدرات المرأة وامكانياتها،ممايساهم في تغيير الموروث الاجتماعية.
- عقد دورات تدريبية للنساء اللاتي يرغبن في ترشيح أنفسهن على كيفية إدارة الحملات الإنتخابية، وكيفية تكوين علاقات اجتماعية داعمة لهن.
- العمل على تثقيف أعضاء التيارات الحزبية بأهمية مشاركة المرأة السياسية، وأهمية دورها في مجال تشريع القولنين والرقابة، بحيث تصبح التيارات الحزبية داعمة لموقف المرأة بدلا من أن يكون مناهض لدورها.
- ضرورة عقد العديد من الدورات التدريبية التي يمكن أن تعزز من فرصة المرأة في الوصول إلى البرلمان، كما تهدف إلى تعزيز دور المرأة في صنع القرار واتخاذه في مختلف المجالات.
- ضرورة تدريب المنظمات النسوية على تنظيم وإدارة الحملات، وكيفية استهداف الشباب والشابات واستقطابهم كمناصرين ومناصرات للحملات.
- ضرورة أن تتضمن المناهج الدراسية مواد تشجع المرأة على المشاركة السياسية وتعزز مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات،وتثقف المجتمع بأهمية دور المرأة وخاصة في المجال السياسي.
- إجراء المزيد من الدراسات التي يمكن أن تساهم في تفعيل وتدعيم وصول المرأة إلى البرلمان.

قائمة المراجع

أولاً: المراجـــع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

أولاً: المراجـــع العربية:

- الأنصاري، عبد الحميد (1999). المرأة الخليجية وحق الانتخاب والترشيح، رؤية تحليليـــة فقهية معاصرة، ورقة قدمت إلى ندوة المرسوم الأميري بقانون بمنح المرأة حقوقهـــا السياسية واستشراف دورها المأمول وتحدياته، **مركز دراســـات الخلـــيج والجزيـــرة العربية** جامعة الكويت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(http://www.undp.org)
- تقرير المرأة العربية(2010). مفهوم المرأة العربية في العالم العربي، مؤسسة دبي للمرأة، الإصدار الأول، دبي.
- تيلتنس، أوغا(2000). **مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياســـية والعامـــة**، ترجمـــة: حسين أبو رمان(محرر)، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار ســـندباد للنشـــر، عمان.
- حسانين، مهدي(2008). فشل المرأة الكويتية في الانتخابات هل هـــو تكـــريس لظـــاهرة خليجية؟ **الحوار المتمدن-** العدد: 2323.
- الخزاعي، نادر إبراهيم راشد (2005). "**حق المرأة في المشاركة في عضوية المجـــالس المنتحبة**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: عمان.
- الخزامي، حسين (2006). المرأة الأردنية وتحديات وصـــولها إلـــى البرلمـــان، دراســـة سوسيولوجي_ميدانية للمرشحات للانتخابات، **مجلة العلـــوم الاجتماعيـــة** جامعـة الكويت، مجلد (34) عدد (3).

- خمش، مجد الدين(2009). العولمة والمجتمع العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة** الكويت، مجلد(37) عدد(4).
- خمش، مجد الدين(2004). **الدولة والتنمية في إطار العولمة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.
- الدعيج، حمد وسلامه، عماد محمد(2007). أثر العولمة في القيم من وجهة نظر طلبة الجامعة الأردنية وجامعة الكويت، **مجله العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت المجلد (35) العدد(3).
- الدويلة، عبير عيد (2007). "**درجة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية العاملة في التعليم العالي وأثر ذلك على الطلبة**". اطرحوه دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان.
- الرسول، عبد الغفار(1995). **الميسر في علوم القرآن**، دار المحجة البضاء، بيروت.
- الزعابي، إيمان حسين رحمة(2006). "**المشاركة السياسة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة**"، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية: عمان.
- سعيد، نادر (2004). النساء الفلسطينيات والانتخابات، موقع www.islamonline.net.
- السويدي، وضحى (1999). المرأة القطرية والتجربة الديمقراطية_دراسة حالة، ورقة عمل مقدمة في "ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية" المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الدوحة.
- الشايجي، عبدالله (1994). انتخابات مجلس الأمة السابع، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** جامعة الكويت، مجلد (34)، العدد (7).

- شتيوي، موسى؛ داغستاني، أمل(1994). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية. الجامعة الأردنية: **مركز الدراسات الإستراتيجية،** الأردن.
- الشطي، إسماعيل، (2003). الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية، **مجلة المستقبل العربي،** العدد (289).
- الطبطبائي، وليد(2005). **حق المرأة الكويتية في التصويت والترشح.** ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المرأة العربية والمشاركة السياسية: الكويت.
- العازمي، سامي (2008). "**قيم المواطنة ودورها في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الكويتية،دراسة ميداينة على طالبات جامعة الكويت**"، رسالة دكتوراة غير منشورة،الجامعة الأردنية،عمان.
- العازمي، مريم (2008). "**السمات الشخصية المميزة للإدارية القائدة بدولة الكويت**". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليج العربي: البحرين.
- عاشور، إياس محمود (2003). "**المشاركة السياسة للمرأة الأردنية (1989-2001)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردنية: عمان.
- العجمي، محمد (2000). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**: نظرة عملية تحليلية، دار الجديد، بيروت.
- العصفور، صبا كاظم(2007). واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة العربية في الحكم المحلي. ورقة عمل حول واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها المؤتمر الإقليمي واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة العربية في الحكم المحلي.

- العيسى، اقبال (2007). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسة**، ورقة بحث مقدمة في مؤتمر المرأة الكويتيه في التشريعات الوطنية، إبريل 2007، لجنة المرأة في مجلس الأمة الكويتي. الكويت.
- العيسى، شملان يوسف وآخرون (2005). **الاتجاهات السياسة لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي، الكويت، العدد (118)،المجلد(31).
- غرايبة، مازن والعيدة، باسل (2006). أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الأمة الكويتي على تركيبة المجلس وتياراته السياسية، دراسة ميدانية تحليلية، **مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة الكويت، مجلد (34) عدد (2).
- فهمي، محمد سيد (1994). **مقدمة في بحوث الخدمة الاجتماعية**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- القاضي، لبنى (2002). **المرأة الكويتية والعمل**، الكويت: شركة الإبداع الخليجي.
- كرم، جاسم والعلي، جاسم (2005). تعديل الخريطة الانتخابية بدولة الكويت وأثرة في السلوك الانتخابي، **مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة الكويت، مجلد (33) عدد (1).
- الكندري ،مريم(2008). حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي–دراسة تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة الكويتي 1971-2005، **مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة الكويت، مجلد (36)، عدد (3).
- المبارك، معصومة(2002). **ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية**. الدوحة، الفترة من 21 – 23 أبريل.

- مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت(2005). حقوق المرأة الكويتية السياسية والرأي العام في الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** جامعة الكويت، العدد (118)

- محمود، عليوة ، منى (2008). **مفهوم المشاركة السياسية**- مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ،دمشق.

- مرعي، جمال(1996). **الشباب والمشاركة السياسة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية: عمان.

- مركز البحرين للدراسات والبحوث (2004). **تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية**، اتجاهات المجتمع البحريني، المنامة.

- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية .http://www.idea.int/gender/index.cfm

- المعهد الوطني الديمقراطي(2007). **مواقف المواطنين الكويتين بخصوص المشاركة السياسة للنساء**، الكويت.

- المكيمي، هيلة (2006). "**الحقوق السياسية للمرأة الكويتية**: الجدل والتطبيق". ندوة المرأة والسياسة ودورها في التنمية، الدوحة.

- المنوفي، كمال(1985). **نظريات النظم السياسية**، وكاله المطبوعات: الكويت.

- النابلسي، هناء حسني(2007). "**دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية**". رسالة دكتوراه غير منشور الجامعة الأردنية: عمان.

- النجار، باقر (2000). **المرأة في الخليج وتحولات الحداثة العسيرة**، المركز الثقافي العربي، بيروت.

- النقشبندي، بارعه(2000). **المشاركة للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.

- وزارة التخطيط (2002). تقرير حول دور المرأة الكويتية والمشاركة السياسية، **مجلة العلوم الاجتماعية** جامعة الكويت، العدد (80).

ثانياُ: المراجع الأجنبية

-Al-Mughni، Haya (2001). **Women in Kuwait: The Politics of Gender**، Kuwait: Saqi Books.

- Bitusikova، Alexandera (2005). **(In)Visible Women in Political Life in Slovakia**، Sociologický časopis/Czech Sociological Review، Vol. 41، No. 6.

- El-Bakri.Z. (1983). Aspects of Women's Political Participation in Sudan، **International Social Science Journal**، Vol، 35، No. 4.

- Howell، Jude (2006). Women's Political Participation in China: in whose interests elections?، **Journal of Contemporary China**، 15(49).

- Macgarvey، Anna (2005). **Victorian local government and women's political participation in small towns**، 2nd Future of Australia's Country Towns Conference، Bendigo.

- Maffii، Margherita & Sineath، Hong (2008).**Promoting Political Participation of Indigenous Women in Cambodia**، Cambodia: Heinrich Bll Stiftung.

- Mustafa، Mahfudzah binti (2000). Women's Political Participation in Malaysia: The Non-Bumiputra's Perspective، **AJWS**، Vol. 5 No. 2

- Rose، Samantha (2006). **Women's Whispers: Indigenous women's participation in decolonising Oceania**، Paper presented to the Social Change in the 21st Century Conference، Australia.

- Skard. T. (1983). Women in the political life of the Nordic Contrite، **International Social Science Journal**، Vol.35، No. 4.

الملاحق

الملحق (1): الاستبانة بصورتها الأولية

الملحق (2): الاستبانة بصورتها النهائية

الملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

الأستاذ الدكتور......................المحترم

تحية طيبة وبعد......

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين2006و2008، من وجهة نظر المواطنين الكويتيين من الجنسين " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجامعة الأردنية. لذلك تقوم الباحثة بإعداد استبانه للكشف عن هذه الأسباب؛ ومن أجل اعتماد فقرات الأداة تأمل الباحثة الاسترشاد بآرائكم، لذا تم اختياركم كعضو في التحكيم لما عرف عنكم من دراية وخبرة واطلاع.

وبما أنكم تتمتعون بخبرة واسعة في هذا المجال فإنني أرجو منكم التكرم بتحكيم فقرات الاستبانة من حيث:

- درجة ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة.
- درجة وضوح الفقرات.
- سلامة الصياغة اللغوية.
- أية تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة

زهرة الموسوي

المعلومات الأولية:

1.النوع:

( ) أ- ذكر ( ) ب – أنثى

2. العمر

( ) أ- أقل من 30 سنة ( ) ب -30- أقل من 40 سنة

( ) ج – 40- أقل من 50سنة ( )د -50 سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي:

( ) أ- يقرأ ويكتب ( )ب- ابتدائي ( ) جـ- متوسط ( ) د- ثانوي

( ) هـ- دبلوم ( ) وـ بكالوريوس ( ) ي – شهادات عليا(ماجستير دكتوراه).

4. المحافظة السكنية:

( ) أ – العاصمة ( )ب ـ حولي ( ) ج- الأحمدي

( )د- الفروانية ( ) هـ- الجهراء ( ) و- مبارك الكبير.

5. الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها:

( ) أ – الأولى ( ) ب- الثانية ( ) ج – الثالثة ( ) د- الرابعة ( ) هـ- الخامسة

6. هل تنتمي إلى أي تيار سياسي؟

( ) أ- نعم ( ) ب- لا

اذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بنعم، حدد التيار؟

....

7. هل تنتمي إلى أي تيار ديني؟

اذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بنعم، حدد التيار؟

....

الرقم	الفقـــرة	الاحتياجات التدريبية				
		وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
المجال الأول: أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية من وجهة نظر المواطنين الكويتيين من الجنسين						
أسباب اجتماعية						
1	**قناعات البعض بعدم أهلية المرأة عموماً للعمل كنائب في البرلمان.**					
2	**الظروف التي فرضت على المرأة القيام بأدوار فرضها عليها المجتمع وهي أدوار تقليدية بسيطة لا تحتاج كلها إلى مهارات عقلية كبيرة.**					
3	**تساهم الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي في اخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات.**					
3	**تساهم التنشئة الاجتماعية والتي تحمل في طياتها مجموعة مؤثرة وضاغطة من القيم والعادات والقوانين والموروثات الثقافية الشعبية في اخفاق المرأة الكويتية.**					
4	**النظرة الدونية لقدرات المرأة للعمل في المجال السياسي.**					
5	**قلة الجمعيات الأهلية النسائية التي تقدم وتشجيع أعمال المرأة مادياً ومعنوياً لتمكين المرأة من إيصال صوتها للجميع.**					
6	**معارضة الأهل أو الأقرباء لخوض المرأة الكويتية الانتخابات.**					
7	**العادات والتقاليد التي تفرض الدور الإجتماعي للمرأة والذي يتعارض مع مشاركتها السياسية.**					
8	**القناعات لدى الكثير من أفراد المجتمع بأنه من غير الائق أن تعمل المرأة في القطاع السياسي.**					
9	**معارضة بعض رجال التيارات الدينة لعمل المرأة السياسي.**					
10	**نقص العلاقات الاجتماعية لدى المرأة والتي قد تعزز من فرصتها في النجاح.**					
11	**غياب التحالفات الاجتماعية التي يمكن أن تجمع على دعم المرأة الكويتي في البرلمان،**					

الرقم	الفقـــرة	الاحتياجات التدريبية				
		وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
12	غياب الدعم الذي تقدمه المرأة للمرأة في الانتخابات نظرا لعدم ثقة المرأة بقدرات المرأة في العمل السياسي.					
13	انخفاض نسبة المشاركين في الاقتراع ، يساهم في اخفاق المرأة الكويتية.					
14	سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي، والتي تحول دون وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.					
أسباب اقتصادية						
1	قلة الموارد الاقتصادية لدى المرأة الكويتية مقارنة بالموارد لدى الرجل.					
2	تتطلب الحملات الانتخابية موازنة مالية كبيرة مما يعيق حملات الكثير من النساء المرشحات.					
3	غياب الدعم المادي للمرأة الكويتي من قبل الحكومة.					
4	نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الانتخابي، أو المطبوعات الأخرى.					
5	نقص المستشارين الذين يمكن أن يتولوا حملة المرأة الانتخابية، لأن ذلك يتطلب دفع مبالغ كبيرة.					
6	احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطاب ميزانية كبيرة.					
7	غياب الدعم المادي من قبل العشيرة، وذلك للقناعات السائدة من قبل أفراد المجتمع أن الرجل أكثر استحقاقا للدعم المادي.					
8	لجوء بعض المرشحين إلى استخدام المال السياسي لشراء أصوات الناخبين مما يعزز فرصة وصولهم إلى البرلمان على حساب وصول المرأة.					
أسباب سياسية						
1	قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي.					
2	التأزم المستمر بين السلطة التشريعة(مجلس الوزراء الكويتي) والسلطة التنفيذية(مجلس الأمة الكويتي).					

الرقم	الفقـــرة	الاحتياجات التدريبية				
		وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
2	قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية.					
3	الإرادة السياسية لا تميل إلى تشجيع المرأة للخوض التجربة البرلمانية.					
4	غياب النخب السياسية التي تشجع المرأة الكويتي على دخول البرلمان.					
5	حداثة التجربة السياسية لدى المرأة الكويتية والتي تفرض غياب نماذج نسائية ناجحة في مجال العمل السياسي.					
6	الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية الانتخابية.					
7	توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، إذ تتضمن بعض هذه الدوائر مناطق لا تشجع عمل المرأة السياسي.					
أسباب تتعلق بمستوى الخبرة والتدريب						
1	نقص الكفاءات المدربة من النساء لخوض الانتخابات.					
2	نقص التدريب والتأهيل الذي تقدمه الحكومة للمرأة الكويتية قبل البدء في الترشيح.					
3	ضعف دور الجمعيات النسوية في تدريب المرأة الكويتية.					
4	نقص البرامج التدريبية الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتي فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية.					
5	نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم.					
6	نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتية.					
7	غياب استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير امكانيات المرأة الكويتية للمارسة العمل السياسي.					
8	ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال.					

الرقم	الفقـــرة	الاحتياجات التدريبية				
		وضوح الفقرة		الصياغة اللغوية		ملاحظات
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	
	الأسباب تتعلق بدور وسائل الاعلام					
1	**تؤثر الثقافة السائدة في المجتمع الكويتي في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.**					
2	**غياب دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان.**					
3	**نقص البرامج التوعوية التي تهدف إلى تحسين صورة المرأة للعمل في المجال السياسي.**					
4	**غياب النماذج النسائية الواعية والمثقفة عن الساحة الإعلامية.**					
5	**الصورة النمطية التي تظهرها المسلسلات الكويتية للمرأة، مما يساهم في اخفاقها.**					
	المجال الثاني:الموقف من اخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين 2006و2008					
1	**تؤيد اخفاق المرأة في الوصول إلى البرلمان**					
2	**تتعاطف مع المرأة، ولكن تؤمن أن المرأة غير كفوؤة للوصول إلى البرلمان.**					
3	**تدعم وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.**					
4	**وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان يعزز العمل السياسي.**					
5	**المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب.**					
6	**يعد وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح.**					
7	**تؤيد اجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان.**					

ما هي الاقتراحات التي تقدمها لتحسين فرصة وصول المرأة إلى البرلمان؟

-1
-2

الملحق (2)

الاستبانة بصورتها النهائية

القارئ الكريم.......

تحية طيبة وبعد......

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أسباب اخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين2006 و2008" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية.

أرجوا التفضل بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة المرفقة وذلك بوضع إشارة(√) عند الإجابة التي ترونها مناسبة، كما أرجو تعبئة المعلومات العامة المذكورة أدناه؛ علما أن الدراسة لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم مني جزيل الشكر وعظيم الإمتنان.....

مع تحيات الباحثة

زهرة الموسوي

البيانات الأولية:

1.النوع:

( ) أ- ذكر ( ) ب – أنثى

2. العمر:

( ) أ- أقل من 30 سنة ( ) ب -30- أقل من 40 سنة

( ) ج – 40- أقل من 50سنة ( )د -50 سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي:

( ) أ- يقرأ ويكتب ( )ب- ابتدائي ( ) جـ- متوسط ( ) د- ثانوي

( ) هـ- دبلوم ( ) و- بكالوريوس ( ) ي – شهادات عليا(ماجستير دكتوراه).

4. المحافظة السكنية:

( ) أ – العاصمة ( )ب – حولي ( ) ج – الأحمدي

( ) د- الفروانية ( ) هـ – الجهراء ( ) و- مبارك الكبير.

5. الدائرة الانتخابية التي تنتمي إليها:

( ) أ – الأولى ( ) ب- الثانية ( ) ج - الثالثة ( ) د- الرابعة ( ) هـ- الخامسة

6. هل تنتمي إلى أي تيار سياسي؟

( ) أ- نعم ( ) ب- لا

اذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بنعم، حدد التيار؟

( ) 1-المنبر الديمقراطي.

( )2-الحركه الدستورية الإسلامية.

( )3-حزب الأمه.

( )4-الإتلاف الوطني الاسلامي.

( )5-أخرى اذكرالتيار:.......................

7. المذهب الديني الذي تنتمي له:

( ) أ- المذهب السني ( ) ب- المذهب الشيعي

غير موافق	محايد	موافق	الفقرات	الرقم
تعود أسباب اخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في العامين 2006 و 2008 إلى :				
			فرض المجتمع على المرأة القيام بأدوار تقليدية في محيط الأسرة، مما أثر على رغبتها في العمل السياسي.	1
			الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الكويتي، والتي تفضل وصول الرجل إلى البرلمان.	2
			التنشئة الاجتماعية بما تتضمن من قيم وعادات وقوانين وموروثات ثقافية شعبية.	3
			نظرة المجتمع الدونية إلى قدرات المرأة للعمل في المجال السياسي.	4
			قلة عدد الجمعيات الأهلية النسائية التي تشجيع أعمل المرأة ً ومعنويا ً.	5
			معارضة الأهل والأقارب لخوض المرأة التجربة الانتخابية.	6
			العادات والتقاليد التي تفرض الدور الإجتماعي للمرأة والذي يتعارض مع مشاركتها السياسية.	7
			القناعات لدى الكثير من أفراد المجتمع بأنه من غير اللائق أن تعمل المرأة في القطاع السياسي.	8
			ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المرأة .	9
			غياب التحالفات الاجتماعية النسوية مما أضعف فرصة نجاح المرأة.	10
			ضعف ثقة المرأة بقدرات المرأة في مجال العمل السياسي.	11
			قناعة الكثيرين من أن العمل السياسي سيؤثر على دور المرأة المهم في رعاية أسرتها.	12
			سيادة القيم القبلية في المجتمع الكويتي.	13
			الاتجاهات الدينية السائدة لدى البعض والتي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان.	14
			الفتاوى التي يصدرها بعض رجال التيارات الدينية والتي تحرم العمل السياسي للمرأة.	15
			الفهم الخاطئ لدى البعض لموقف التشريع الإسلامي من العمل السياسي للمرأة.	16
			استغلال بعض النخب السياسية العاطفة الدينية لدى المواطنين لمحاربة وصول المرأة إلى البرلمان.	17
			اصطباغ بعض المفاهيم الإجتماعية التي لاتحبذ عمل المرأة بصبغة دينية مما أضعف دعم المجتمع للمرأة.	18
			ضعف القدرة الاقتصادية لدى المرأة الكويتية مقارنة بالقدرة الاقتصادية د لدى الرجل.	19
			تطلب الحملات الانتخابية موازنة مالية كبيرة مما يعيق حملات الكثير من النساء المرشحات.	20
			نقص الإمكانيات المادية والتي توفر الدعم اللوجستي للمرأة المرشحة سواء فيما يتعلق بإعداد البيان الانتخابي، أو المطبوعات الأخرى.	21
			نقص المستشارين الذين يمكن أن يتولوا حملة المرأة الانتخابية، لأن ذلك يتطلب دفع مبالغ كبيرة.	22
			احتياج الحملات الانتخابية لعاملين في المستويات المختلفة، سواء من حيث توزيع البروشورات، أو الإعداد والتنسيق، وهذا الأمر يتطلب ميزانية كبيرة.	23
			غياب الدعم المادي من قبل العشيرة.	24

الرقم	الفقرات	موافق	محايد	غير موافق
25	تفضيل النظام السياسي في المجتمع الرجال على النساء في العمل السياسي.			
26	حالة التأزم بين السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء الكويتي) والسلطة التشريعية(مجلس الأمة الكويتي) مما أثر على رغبة المرأة في العمل السياسي.			
27	قصر الفترة الزمنية المتاحة للاستعداد للمعركة الانتخابية حال دون استعداد المرأة الكافي للعملية الانتخابية.			
28	قلة الخبرة لدى المرأة في مجال العمل السياسي مقارنة بالرجل.			
29	الدور الضعيف لبعض النخب السياسية في دعم المرأة في مجال العمل السياسي.			
30	غياب نماذج نسائية ناجحة يحتذى بها في مجال العمل السياسي.			
31	عدم وضوح الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية الانتخابية.			
34	طبيعة توزيع الدوائر الانتخابية الخمسة، مما أضعف فرصة وصول المرأة للانتخابات.			
35	ضعف وعي بعض النساء بحقوقهن السياسية.			
36	عدم فهم المرأة للقوانين التي تحكم العملية الانتخابية.			
37	نقص الكفاءات المدربة من النساء لخوض الانتخابات.			
38	نقص التدريب والتأهيل الذي تقدمه الحكومة للمرأة الكويتية قبل البدء في الترشيح.			
39	ضعف دور الجمعيات النسوية في تدريب المرأة الكويتية.			
40	نقص البرامج التدريبية الموجهة لتنمية قدرات المرأة الكويتية فيما يتعلق بإدارة الحملات الانتخابية.			
41	نقص الوعي من قبل المرأة الكويتية بأهمية التدريب والإعداد اللازم.			
42	نقص الخبراء الذين يمكن أن يقدموا التدريب اللازم للمرأة الكويتية.			
43	غياب استراتيجية وطنية تهدف إلى تطوير امكانيات المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي.			
45	ضعف البرامج السياسية التي تقدمها المرشحة في حملتها الانتخابية نتيجة ضعف مهارتها في هذا المجال.			
46	عدم كفاية دور سائل الإعلام في تعزيز وصول المرأة إلى البرلمان.			
47	نقص البرامج التوعوية التي تهدف إلى تحسين صورة المرأة للعمل في المجال السياسي.			
48	غياب النماذج النسائية الواعية والمثقفة عن الساحة الإعلامية.			
49	الصورة التقليدية التي تظهرها وسائل الإعلام وخاصة المسلسلات للمرأة.			
50	انحياز وسائل الإعلام لإبراز دور الرجل السياسي على حساب ابراز دور المرأة.			

أرجو الإجابة على البنود التالية بنعم أو لا.

- **تتعاطف مع المرأة، ولكن تؤمن أن المرأة غير كفوؤة للوصول إلى البرلمان(   ).**
- **تدعم وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان(   ).**
- **وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان يعزز العمل السياسي(   ).**
- **المرأة الكويتية قادرة على العمل السياسي إذا تلقت التدريب المناسب(   ).**
- **يعد وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان ممارسة لحقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح(   ).**
- **تؤيد اجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والتي يمكن أن تساهم بصورة اكبر في وصول المرأة الكويتية إلى البرلمان(   ).**

- **ماهي اهم الاقتراحات التي تقترحها لتحسين فرصة وصول المرأة إلى البرلمان؟**

1-...
2-...

- **ماهي برأيك العوائق التي تجاوزتها المرأة في الانتخابات الأخيره(2009)مما أدى لنجاحها فيها مقارنه** في الانتخابات البرلمانية(2006و2008)؟

1-..

2-..

CAUSES OF FAILURE OF KUWAITI WOMAN IN PARLIAMENTARY ELECTIONS IN KUWAIT IN THE YEARS OF 2006 AND 2008: A FIELD STUDY

by

Zahra Zakariya Mahdi Fadel Al-Mousawi

supervisor

Dr. Majduddin Khamesh,Prof.

ABSTRACT

This study aimed at identifying reasons of failure of Kuwaiti woman in parliamentary elections in Kuwait in the years of 2006 and 2008.In addition to, identifying steps and practical programs that help and support Kuwaiti woman in parliamentary elections won process and her access to parliament in the future from the perspective respondents.

The population of the study consists of (361740) total amount of voters in Kuwait, the sample was selected for particullar purpose consisted of (515) voter of kuwaiti citizen who have the right in nomination and election. The sample also consisted of (10) study cases of women candidates in 2006 and 2008.

Inclusive social scanning methedology was used. To achieve study objectives, the researcher used a questionnaire as a study instrument to identify the reasons behind Kuwaiti woman failure in parliamentary elections. Both vaildity and relability of the questionniare were assured. After data was entered into computer, statistical package for social sciences was used to analyze the data.

The study results showed that there are many social, religious, political and economical reasons,in addition to media default have contributed in delaying with Kuwaiti women arrival to Parliament. The results showed also, that there are a few organizations contributes the development of women's awareness of Kuwaiti society issues, and help them to enhance their role in social and economic development opportunity to enhance women's access to parliament. The results of the study showed that the religouse reasons consider as the most common reasons that contributes women failure, followed by social reasons, while political reasons took the last rank. Moreover, for the voters redpondents they consider the resons which

related to training is the most common reason that lead to women failure followed by social reasons and the religious and economic reasons in the last rank.

The study recommended a number of recommendations, the following are the most important: the need to hold more training courses for women candidates that to help them in developing their abilities to work in the political felid. It also recommended the need to activate the role of media in supporting women's participation in political decision-making, in addition to the need for the curriculum to encourage women's political participation and promote the concepts of equality in rights and duties between the members of the community, and educate the community of the importance of the role of women, particularly in the political feild, and finally the need of conducting further studies that could contribute to activating and strengthening women's access to parliament.